الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية

فرع التحليل الاقتصادي

الكوكبة

الزمان ، الفضاء والاقتصاد

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير

إعداد الطالب :

محمد عبد السلام

تحت إشراف الأستاذ :

مراد بوكلة

مارس 2001

شكر وامتنان

أود ان أشكر في البداية الدكتور بوكلة الذي اسعدني باشرافه على عملي وتحمله عناء البحث المتواصل معي والذي اتاح لي فرصة الاستفادة من تجربته الطويلة فله مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

إن هذا العمل لم يكن ليتم لو لا النصائح الكثيرة التي أسداها لي السيد كلو العربي الذي كان معي طوال الوقت وشجعني على المضي قُدما في هذا البحث ، فليكن مشكور على هذا المجهود.

كما أشكر كل أعضاء اللجنة المشرفة على قبولهم لنقاش هذه الرسالة .

وأشكر - أيضا - أساتذة معهد العلوم الأقتصادية على كل ما قدموه لي أثناء دراستي في الليسانس والماجستير .

وأشكر بالأخص الأنستين العاملتين بقسم إدارة الماجستير بكلية خروبة على تعاونهم ومساهمتم المستمرة لي طوال أربعة سنوات.

كذلك أشكر السيد بن جدو على تعاونه الثمين ومساهمته في إخراج هذا العمل المتواضع للنور.

أما كتابة العمل وطباعته فما كانت لتتم لو لا مثابرة السيد مدني وفريقه للعمل ولذا فأن أتقدم إليهم بالشكر على كل المجهودات التي قاموا بها.

أشكر والديّ على كل الرعاية والدعم والتشجيع الذي كانا يقدمانه لي دائما، إن هذا العمل عملهما قبل كل شيء كما أشكر أفراد عائلتي : سمير ، زكريا، يوسف وشريفة على وقوفهم معي أثناء البحث وأخيرا أشكر كل الذين اعانوني وشجعوني : محمد دومي، كمال، سعاد، نزهة، وكل بنات OCA.

إلــــى أبـــي وأمـــــي

الخـــــــــطة

الفصـــل الثـــاني : جغـــرافيا جـــديدة

2-1- تكوين الإقليم

2-1-1 من الأقليم إلى دولة " واستفالي"

2-1-2 إقتصاد وطني في خدمة الدولة الأمة

2-2 أسس التناقض

2-2-1 الميول التوسعية للرأسمالية .

2-2-2 ادراك زمكاني جديد .

2-3- أزمة الإقليمية

2-3-1 أزمة الدولة – الأمة .

2-3-1-1 أسس الإخفاق

2-3-1-2 نحو إعادة نموذج الدولة الأمة .

2-3-2 الإقليم في مواجهة مجتمع ما بعد العصرنة .

2-4 الإقليميات الجديدة .

2-4-1 المنطقة .

2-4-2 مفهوم الحكم التنسيقي.

2-4-2-1 التعريفات والمكونات.

2-4-2-2 تحويل طرق العمل العمومي بواسطة الحكم التنسيقي .

2-4-2-3 حكم تنسيقي عالمي أو حكم تنسيقي شامل .

2-4-3 عالم متصل.

الفـــصل الثالث : اقتصاد جـــديد

3-1 تقسيم العمل : ملحمة طويلة

3-1-1 "أدم سميت" أو تقسيم العمل في خدمة السوق .

3-1-2 التايلورية أو تقسيم العمل في خدمة المؤسسة

3-1-3 الفوردية أو التايلورية الممكننة .

3-1-4 مابعد الفوردية : نهاية النموذج التايلوري - الفوردي .

3-1-5 مؤسسة الإنتاج المميز .

3-1-5-1 من الإنتاج الكثيف إلى الإنتاج المميز.

3-1-5-2 مكونات مؤسسة الإنتاج المميز .

3-1-5-3 إنشاء مؤسسة الإنتاج المميز .

3-1-5-4 المؤسسة - الشبكة تقتحم السوق العالمية .

3-2 إقتصاد جديد

3-2-1 المالية الإفتراضية (مالية خارج المراقبة).

3-2-2 تقسيم جديد للعمل .

3-2-2-1 التقسيم الجديد للعمل في المجتمعات المتطورة .

3-2-2-1-1 مصالح الإنتاج العادي

3-2-2-1-2 المصالح الشخصية

3-2-2-1-3 المتلاعبون بالرموز.

3-2-2-2 تقسيم عالمي جديد للعمل.

تـحـليـل وخلاصــــة

مــقــدمــة وإشـكاليـــة

"العولمة" ، هاهو ذا مصطلح صار يدخل كُلَّ المناقشات دون استئذان ، يُستعمل بكل الأشكال ويترددُ ذكره في جلِّ الحوارات ، وإضافة إلى هذا فالعولمة مفهوم تمت صياغته ويتم استعماله والمطالبة به ومناقشته في نفس الوقت ، إنه يثير – في كُلِّ مكان– الرغبة في طرحه كموضوع للمناظرة وهو لا يمرُّ أبدا دون أن يفطن إليه أحد لأن هاته الكلمة التي جاءت في زمن ما بعد المعاصرة هذا تفتن كل أعضاء المجتمع العالمي فقد نجحت العولمة في أن تثير حولها أكبر المناظرات على المستوى العالمي ، الكل يشعر بأنه معني بهذه الظاهرة من قروي " الشيبانس" الذاهب إلى "مكسيكو" مرورا برجال المالية والفيزيائيين والفلاسفة ...الخ إن العولمة في كل مكان ولكنها – وتلك مفارقاتها الغريبة – ليست في أيّ مكان أي أنها تحتوي هذا التناقض في كونها حاضرة دون أن يكون الوصول إليها ممكنا.

ملاك هي إذا أم شيطان ؟ هل نحن أمام مسار ابتدأ بهدوء ليصل إلى عهد افضل للجميع أم نحن نسير مباشرة نحو عالم تتفاقم فيه اللاعدالة بين أقلية مفضلة وأغلبية مهمشة؟ هل هناك نظام وقواعد يسمح إتباعها بالوصول في الوقت والركوب في القطار الصحيح ؟ ولكن – قبل هذا – هل نحن مضطرون إلى ركوب قطار العولمة هذا سواء أكان المتجه في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ بحجة أنه الوحيد وأن لا قطار بعده ؟ .

إنه لمن الصعب دائما أن نحكم على ظاهرة أو على وضعية ما ، خاصة في غياب مرجعية تاريخية تسمح لنا بإعطاء حكم شامل وموضوعي ولكن هذا لايمنعنا من أن نبذل جهدنا لمحاولة الفهم وإنه لجهد مضني لأنه إذا كان هناك موضوع يتطلب الصبر ويورث العناء الكبير بل والعنيف أحيانا فهو العولمة .

إن المقصود بـ "العولمة" أو "الشمولية" التي هي إحدى لوازمها – هو الانتشار الذي نلاحظه – على المستوى العالمي – المُعمِم لطبيعة الأفكار والأشياء في كل الميادين المكونة للحياة كالسياسة ، الاقتصاد ، الثقافة كما نلاحظ هذا في الجانب الاجتماعي وميادين أخرى كثيرة ، ثم إن أغلب التعريفات الخاصة بالعولمة تشير إلى النمط الجديد للحياة العالمية الذي يؤثر في سلوكات الشعوب و الأفراد منبئا عن مجيء عهد جديد.

هذا هو التعريف الظاهر لهذا المصطلح ولكن ماذا عن أسباب وعن مادة هذا التحول الكبير الذي يشهده العالم ؟ هذا العالم الذي تهتز تركيبته بفعل التحول الحاصل في أجزائه الأساسية ومكوناته الحيوية ولقد اخترنا في عملنا هذا أن نهتم بثلاثة عناصر أساسية وأن نحاول حصر التفاعلات والآثار التي تحدثها في حياة الأمم والأفراد وهاته العناصر الثلاثة هي : **الوقت ، الفضاء والإنسان** .

يجلب الوقت اهتمامنا في البداية كأساس تقوم عليه النظرية وبالفعل فإن كلَّ نظرية مهما كانت تقوم على معلم بمحورين : الوقت والفضاء ، الوقت و$_1$ والفضاء ف$_1$ إذا أردنا أن نكون أكثر دقة. إن بين هذين المركبين تفاعلا كبيرا فالوقت يؤثر على الفضاء ويتأثر به ، وهناك مسلَّمة أولية في الفيزياء تؤكد بأنه إذا تغير الوقت و$_1$ سواء بالتسارع أو بالتباطؤ فهو – ولاشك – يغير الفضاء ف$_1$ سواء بتمديده أو بضغطه وهكذا يصبح لدينا وقتا جديدا و$_2$ يتعلق به فضاء جديد ف$_2$ ، إن نفس هذا التحليل يعطينا بالتراجع عددا لانهائيا من الأزواج (و$_ي$ ، ف$_ي$) ممثلة محاور عدد لا نهائي من المعالم .

أما بطريقة رياضية فإن إشكالية عملنا هي التالية : لنفترض بأننا بنينا نظرية ن$_1$ في المعلم (و$_1$ ، ف$_1$) ولنفترض أنه في لحظة ما من التاريخ حدث تسارعا للوقت و$_1$ الذي يتحول إلى الوقت و$_2$ ، إن هذا التسارع للوقت سيضغط الفضاء ف$_1$ ويحوله إلى فضاء جديد ف$_2$ ، إن السؤال الذي نطرحه و الذي هو السؤال الأساسي لهذا العمل هو : هل تبقى النظرية ن$_1$ التي بنيت وصيغت حسب المحور (و$_1$ ، ف$_1$) صالحة في المحور الجديد (و$_2$ ، ف$_2$) ؟ ونفس السؤال يبقى مطروحا في حال انتقالنا إلى أي محور

جديد (وي ، فـي) ، أما إذا عدنا إلى المجال الذي يهمنــا فـي هـذه الدراسـة ونقصـد بذلـك العودة إلى مستوى الإنسان – فإن إشكالية هذا العمل تصبح كالتالي :

لنفرض أن حادثا انتربولوجيا إنتج تسارعا للوقت الكلاسيكي ليجعل منه وقتا جديـدا نسميه الوقت العالمي وهو وقت تم الوصول إله – في الحقيقـة – عبر انقـلاب مـزدوج : انقلاب جيوسياسي مع سقوط حـائط برلين وانقـلاب تكنولوجـي مـع مجـيء وقـت سـرعة الضوء الذي يسمح بنقل المعلومة في وقت حقيقي .

إن هذا الوقت – الذي يخرج عن طوره[1] – يؤثر ولاشك في الفضاء ، يغير شكله ويضغطه ويوجد بالتالي حالة سيطرة للوقت الحقيقـي علـى الفضـاء الحقيقـي، وهكـذا فـإن إعادة النظر – هاته في الفضاء الكلاسيكي تخلُ بالكثير من المفـاهيم المبنيـة علـى أسـاس المعلم السابق أي في وقت "و" يسير بطريقة مختلفة عن نمط الآنية الذي أحدثه هذا الوقـت العالمي الجديد. ومن الواضح أن هذا يؤدي إلى تأثيرات في كل الميادين كمـا يؤثـر أيضـا على الفضاء "ف" المبنى على أساس المنظور " الكواتروسونتي " كصيغة أحادية للتحديد.

إن مجيء وقت جديد وفضاء جديد موافق له سيُحدث – ولا شك – أضرارا كبـيرة بالكثير من البنى التي كنا نعتقد أنه لن يلحقها أي تغيير. إن من المبـادئ التـي يمسـها هـذا التغيير مبدأي الإقليمية والسيادة وهما مبدأين بنيا استنادا إلى وقت وفضاء محدديـن، وقـت جعل منهما المبادئ الأساسية لتكون الدولة – الأمة الهوبزية الفاستفالية، وهكـذا فـإن بنيـة الدولة – الأمة تتزعزع نظرا لفقدانها لهذين العنصرين الذين يدخلان في تكوينها ومن هنـا يأتي السؤال الحقيقي الذي يفرض نفسه كسؤال مركزي في هذا العمل : إذا اختفت الدولـة – الأمة كمفهوم، ماذا سيقع لكل النظريات التي بنيت حول هذه الدولة – الأمة، حول مبـدأ الداخل والخارج، حول مفهوم السلطة المركزية والسكان الذين يقـرون بالتبعيـة لهـا ؟ هل ستقاوم هذه النظريات لتبقى أم سيضربها القدم وتنسخها التغيرات الحاصلة ؟

---

[1] – عبارة لشيكسبير في "هاملت" ذكرها "جيل دولاز" .

أما على مستوى الاقتصاد فنحن نتساءل عن مصير كل النظريات الكلاسيكية التي بنيت ابتداء من القرن الثامن عشر، ونحو أية " تشوهات " في التنظيم الاقتصادي أو الأمني للعالم نحن نتجه ؟ هل سيكون من حقنا – في حالة اختفاء الدولة – الأمة – أن نتكلم عن اقتصاد وطني ؟ ونحو أية " اختلالات " اقتصادية أو ثقافية نتجه إذا ستمر هذا الانزياح والانقطاع بين عالم موازي يتشكل يوميا ويسير بوتيرة عالمية وبين هاته المبادئ "الثقيلة " جدا والمتباطئة لأنها ترتبط بمحور زمكاني أخر، وبحركية أخرى لا تسمح لها بمسايرة هذا النسق العالي لهاته العولمة التي تتم عبر الأسواق المالية أو في ميادين أخري لا تجد في طريقها أية عوائق قانونية أو أخلاقية مثل تلك التي تواجه الدولة – الأمة. وباختصار فإننا سنهتم في الميدان الاقتصادي بتأثير تمدد الفضاء الذي يسببه تسارع الوقت على مجالات محددة هي التنظيم الاقتصادي بصفة عامة وتقسيم العمل بصفة خاصة.

إن هذا العمل يؤكد على ضرورة – ويحاول أن يكون بداية – للتفكير حول تسارع الوقت وتغييره للفضاء وما يؤدي إليه هذا من مأزق للمفاهيم التي بنيت حول مسلّمات زمكانية محددة، إننا نعتقد أن الاهتمام بالعولمة وأن العولمة بالذات تكمن في مجال التفكير هذا وليس في " الألعاب " المالية والنظريات الاستهلاكية التي تستعرض قوتها هنا وهناك.

الجزء الأول

تقــــويم جـــــديد – الوقـــــت العـــالــمي

1-1) في البداية : الوقت

« أيها الوقت ...تأنى قليلا »[1] .

الماضي الحاضر والمستقبل تلك هي الكلمات التي تسمح لأغلبية الناس بتعريف الوقت، إن الإحاطة بالوقت وشرحه يظل مسألة محفوفة بالمخاطر فهل للوقت معنى؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فما هو ؟ قال " سانت أوغستين " : " ما هو الوقت إذن؟ إنني أعرفه حين لا يسألني عنه أحد ولكن إذا ما سئلت وأردت شرحه فأنا لا أعرف، غير أنني أصرح -بحماس- أنني أعرف أنه إذا لم يقع أي شيء فلن يكون هناك وقت ماضي أما إذا تأكدنا أنه لن يحدث أي شيئ فلن يكون هناك وقت قادم وإذا لم يكن هناك أي شيئ فلا مجال للحديث عن الوقت الحاضر "[2].

أما " إتيان كلاين " فهو يرى أنه ليس من السهل تعريف الوقت لصعوبات ثلاث، أولاهما تتمثل في كون " كلمة وقت لا تقول شيئا عن الشيء الذي ينبغي أن تعبر عنه فكلمة الوقت تشير - ظاهريا- إلى موضوع معرفة وتجربة آنية غير أن هذا الموضوع يضيع في الضباب في اللحظة التي نحاول فيها الإمساك بمضمونه "[3] . فهذا الموضوع ليس مما يلمس ولا مما يقاس ولا يمكن حتى الإشارة إليه بالأصبع فهو مرتبط بالمعنى الذي يعطيه كل منا لهذه الكلمة. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في استحالة الابتعاد قليلا عن الوقت أو الخروج منه لملاحظته عن بعد بالتأخر عنه هندسيا أو زمانيا وتأتي الصعوبة الثالثة من كون هذا الوقت ليس " مادة " لأي من حواسنا الخمس و " إتيان كلاين " يذكر في هذه المعنى تجارب أجريت على أناس مكثوا عدة أشهر في مغارات أو غرف تحت الأرض منقطعين عن كل الدورات الزمانية ومتروكين لريتمهم البيولوجي فحسب والذين أكدوا استحالة جس سمك الوقت حينما ننقطع عن كل المعالم الخارجية .

---

[1] مستخرج من " البحيرة " قصيدة لألفونس دي لامارتين (1790-1869) كاتب ، شاعر ورجل سياسة .

[2] سانت أغوسطين 1964 كتاب V ، الباب 14 .

[3] كلاين 1998 ص 1 .

إذن ما هي العلاقة مع الوقت ؟ يتساءل " لودفيق فيتنشتاين " Luduvig Wittenstein [1] " أين يذهب الحاضر عندما يصبح ماضيا ، وأين الماضي؟ هو ذا واحد من أكبر مصادر الحيرة الفلسفية " .

ويتكلم " إتيان كلاين " عن وجود نوعين من الوقت : الوقت الفيزيائي، وقت المنبهات والوقت الذاتي وقت الوعي " يفترض في الأول أن لا يتعلق بنا فهو منتظم ونحن نعرف كيف نقيسه، أما الثاني وهو الذي نقيسه من أعماقنا فأكيد أنه يتعلق بنا ولا يمضي بانتظام بل أن مساره يتغير ويتبدل إلى درجة التي تمكننا من القول إننا لا نعني المدة المحسوسة إلا بصفة جد نسبية "[2] .

إن هذا الوقت السيكولوجي يتعلق بكل واحد فينا، بمضمون تراكم الأحداث الذي يعيشه كل شخص حسب طريقة حياته فهو إذن تكوين شخصي ومجموع هاته الأوقات الشخصية (الصغيرة) يكون ما نسميه الوقت الاجتماعي .

نتكلم إذن عن وقت " العالم " بالنسبة للزمن الأول ووقت " الروح " بالنسبة للثاني . إن الوقت ينظم روزنامتنا بإيجاده لضغط على المجتمعات ذات المفهوم الغربي لنمط الحياة إنه زمن " الوقت هو المال " Time is money وهو اليوم زمن " في الوقت بالضبط " Just in time، إنه يمارس ضغطه عن طريق الروزنامات والساعات والتوقيت بصفة خفية أحيانا ولكنها حاضرة دوما وحتمية[3] .

في البداية يبدو الوقت كقضية عقلية فالعقل هو الذي يفكر فيه ويدركه ويعطيه تعريفا " فهايدجر " يسمى بالوقتية الوقت المعاش من طرف الإدراك وأرسطو يذكر في هذا الاتجاه استحالة التفرقة بين الوقت والروح " ولكن إذا كانت الطبيعة لا تمنح إلا للروح القدرة على العد وبالتدقيق لهذا الجزء من الروح الذي هو العقل فمن المستحيل أن يكون الوقت دون الروح – إلا في جوهره – بالمعنى الذي نقول به أن الحركة قد تكون دون الروح " [4] .

---

[1] لودفيق فيتنشتاين (1889-1951) فيلسوف بريطاني من أصل نمساوي وأحد المفكرين الأكثر تأثيرا في القرن العشرين .

[2] كلاين 1998 ص 2

[3] كلاين 1998 .

[4] أرسطو – فيزياء IV ص 223-224 .

أما " لايبنز " Leibniz فهو ينهج طريقا مخالفا بتفريقه الوقت والفضاء عن العقل الإنساني وبوصلهما بالعلاقات التي تقيمها الأشياء فيما بينها وهكذا فالفضاء هو " نظام التعايش " بين الأشياء والوقت هو " نظام التتابع " للوقائع والأحداث . ويبين كانط Kant الثغرات في هذا التصور بقوله أنه إذا كان الوقت لا يوجد إلا بحضور الحوادث التي تملأه فإن هذا يؤدي إلى انعدامه في حالة تجريدنا للحوادث، بالنسبة لكانط فإن الوقت مثل الفضاء يكونان بنيتنا للاستقبال.

تتطور إذن فكرة الوقت تدريجيا وقد جاءت –زيادة على جهود الفلاسفة والمفكرين – إسهامات الرياضيين (علماء الرياضيات) والفزيائيين والإسهامات الحالية لسادة الوقت اليوم ونعني بهم رجال الإعلام الآلي والمتلاعبين بالرموز [1] – من كل الجهات – الذين يبذلون جهدهم لا لتفسير الوقت بل بغية ترويضه لاستعماله كأداة للسيطرة على المكان .

1-1-1)- الوقت الاجتماعي :

ما من شك في أن تضاعف الأوقات الاجتماعية قد أصبح جزءا من الظواهر التي يدرسها علم الاجتماع فهذا « برونوفست »Pronovost و " جيل " Gilles يشيران إلى أن " « الوقت الاجتماعي » يعين بمعنى أوسع " [...] طبيعة العلاقات بين مختلف أنماط النشاطات – في الأوقات المحددة – حسب مدتها وريتمها الخاص، وكذلك مختلف طرق إدراك الوقت وتمثله داخل عوالمنا الاجتماعية "[2] .

يحلل قورفيتش " الوقتية في تقريره لحركية المجتمع العامة ويعطي في هذا الاتجاه تعريف يربط مفهوم الوقت الاجتماعي بمختلف أشكال النشاطات السائدة في المجتمع . " إن الوقت الاجتماعي هو وقت التنسيق ووقت إنزياح حركة الظواهر الاجتماعية الكاملة سواء أكانت هذه الظواهر الاجتماعية الكاملة شاملة، تجمعية أو اجتماعية مصغرة Micro sociaux وسواء أكانت معبرة أو غير معبرة في البنيات الاجتماعية . إن الظواهر الاجتماعية الكاملة

---

[1] رايش 1991 .

[2] برونوفست وماركير 1989 ص 10 .

والبنيات الاجتماعية التي تعبر عنها جزئيا هي في الوقت نفسه المنتجة والمنتجة للوقت الاجتماعي فهي تخرج الوقت الاجتماعي للحياة وتتحرك وتنقضي فيه "[1] .

أما " روجر سو" [2] Roger Sue فهو يتحدث عن " وقت مهيمن " بحديثه عن الوقتية كإنشاء يرتكز على الممارسات وهو يذكر ستة معايير للإقرار بالوقتية وتقييمها " الوقت الاجتماعي الكمي "، " الوقت الاجتماعي والقيم السائدة "، " الوقت الاجتماعي وتصنيف الاجتماعي "، " الوقت الاجتماعي وأساليب الإنتاج السائدة ". فالوقت المهيمن الذي يحكم داخل ثقافة ما مؤسس حسب " سو" على كل هاته الخصائص وهي التي تحدد وتميز كل منطقة لأن ساعة كل منطقة تدق بحسب ريتمها الخاص المقتصر عليها والذي يشكل أداة التحام لا غنى عنها في البناء الثقافي، الاجتماعي والحضاري لكل كيان .

1 - 1 - 2 - الوقت النسبي :

شكل العمل الذي قام به " جيمس ماكسويل[3] James Maxwell في القرن التاسع عشر ثورة في التصور الذي كان سائدا للكهرباء والمغناطيسية فقد اكتشف –من بين ما أكتشف– بأنه يمكن للمجال الكهربائي والمغناطيسي أن يتحركا و " يسافرا " خلال الفضاء على شكل أمواج وحينما حسب " ماكسويل " سرعة هاته الموجات وجد أنها مساوية لسرعة الضوء ولقد كان هذا اكتشافا عظيما في تاريخ الإنسانية فقد أكتشف أن الضوء موجة كهرومغناطيسية ليأتي بعده "

---

[1] قورفيتش 1961 " تعدد الأوقات الإجتماعية " دروس السوربون باريس CDU، ذكرها " داسليسل مارك أندري " 1977 " زمن الكيبيكين " le temps des Québécois: بحث حول الأوقات الإجتماعية في " الكيباك" -UGTR- Trois riviéres .

[2] روجر سو 1994 .

[3] فيزيائي إنجليزي مولود ب أدينمبورغ (1831-1879) مهاراته الرياضية مع حدسة الفيزياني سمحت له بتقديم خدمات جليلة لنظرية حركة الغازات والتنبؤ – في نظرية الكهرومغناطيسية للضوء – بوجود أمواج سميت فيما بعد " هرتزية " والتعريف بطبيعتها وطبيعة الضوء ولم تتأكد فرضيات " ماكسويل " تجريبيا إلا بعد عشرين سنة حينما إكتشف الفيزياني الألماني " هرتز" Hertz الأمواج الكهرومغناطيسية التي تحمل أسمه .

أنشتاين " ويقوم بتطبيق نظريته النسبية على نتائج " ماكسويل " ليخلص إلى تأكيد أن " سرعة الضوء واحدة بالنسبة لكل الحالات ".

إن نظرية النسبية لأنشتاين تظهر أنه عندما تكون السرعة V قريبة من سرعة الضوء ($C \cong V$) فإنه من الضروري التخلي عن مفهوم الوقت المطلق والفضاء المطلق والنظرية - إذن- تقذفنا بقوة في عالم موازي لا يُدْرك إلا بالخيال وإن كان حقيقة لا شك فيها وهذا ما يؤدي إلى استنتاج بأنه ليس هناك وقت واحد بل نحن الذين كنا نعرف وقتا واحدا وكنا نعتقد أنه وقت مطلق وكوني لذا فقد كان تجسيده " ساعة " تكيف حياة كل منا، هناك -إذن- وقت موازي، " وقت فيزيائي " موازي. لقد كانت فكرة أن الوقت يستطيع أن يكون مجردا فكرة جديدة أدخلها العلماء تدريجيا وقد أحدث ذلك هزة حقيقية في التصور الذي كان لدينا سابقا فالأمس كان هو الماضي واليوم هو الحاضر أما الغد فلم يكن يستطيع أن يكون شيئا غير المستقبل غير أن المعطيات العلمية الجديدة ترفض هذا فالنجم الذي يلمع كل مساء والمصنف " حاضرا " ينبغي أن يكون " ماضيا " لأنه في اللحظة " و " من الحاضر الذي نراه فيها يكون هو قد اختفى منذ ملايين السنين وأصبح جزءا من الماضي، وإذن فإن النسبية زعزعة لمعالم الوقت وأول دعوة - صريحة ومُقنعة - لإعادة النظر في تعاقبية الوقت.

وهكذا فقد أصبح من الواجب - ابتداء من لحظة معينة - التخلي عن التصورات المرتكزة على أن الوقت والفضاء مطلقين فالوقت يفقد خاصية الكوني والمطلق التي تتبنى عليهما نظرية " نيوتن " كي يصبح نسبيا بمعنى أن انقضاءه متعلق بالإحالة التي نقيسه بناء عليها ، لقد وضع أنشتاين وقبله " لورنتز Lorentz " و " فيتزجرالد Fitzgerald " أولى اللبنات لإنشاء مفهوم تمدد الوقت والمسافات.

يطرح أنشتاين مفهوم المكان - الوقت في مكان المفاهيم التي كانت - إلى حد ظهور النسبية - تفرق بين المكان والوقت وهذا " إتيان كلاين Etienne Klein " في دراسته على " الوقت الفيزيائي " يعيد تذكيرنا بهاته النظرية البسيطة والثورية في آن واحد: " إذا غيرنا مرجعية " جاليليو " للمكان - الوقت، يتحول الوقت جزئيا إلى مكان ويتحول المكان جزئيا إلى وقت والنتيجة الفلسفية هي أن الوقت يفقد مثاليته النيوتونية، ولا يصبح خارج المكان ويصبح خاضعا للحركية أما النتيجة التطبيقية فهي أن الساعات حينما تنتقل بحركة سريعة في الفضاء

ينخفض ريتم دقاتها[1]. الثانية – إذن – ليست ثانية كما قد نظن بطريقة طبيعية فثانية بالنسبة لتلميذ على الأرض ليست نفس الثانية بالنسبة لزميله الذي يسافر على متن مركبة تتحرك بسرعة الضوء. إن مثال " مفارقة التوائم " يشرح لنا لماذا وكيف يستطيع الوقت أن يتمدد ، لماذا يستطيع أن يمضي –فيزيائيا– بسرعة أكبر من وقت أخر وبنفس الطريقة لا يكون المتر مترا وهكذا فإن " تقليص المسافات " و " تمدد الوقت " قد قلبا رأسا على عقب إدراك الوقت وعلاقته بإدخالهما لعالم موازي ينبغي الحديث فيه عن " الطول الخاص " و" الوقت الخاص "، إن هذه النظرية تمنح الإنسانية إدراكا جديدا للوقت الفيزيائي حتى وإن كان هذا الإدراك لا يغادر عادة كتب الفيزياء إلا ليسكن عقول ذوي الخيال الواسع.

كان التمدد الفيزيائي للوقت – المكان شيئا لا يهم إلا الفيزيائيين ولم تكن له – بطريقة ملموسة – أي تأثير مباشر على الوقت الاجتماعي بمعنى أنه لم يكن هناك خطر في أن يتمدد الوقت الذي ينظم حياة كل مواطن لأنه كان من الصعب أن نجد بزاوية الشارع ظرفا يجمع الشروط التي تسمح لنا بأن نشعر فعلا بتمدد الوقت وتقلص المكان ومن بين هاته الشروط أن تكون السرعة " س " لتحرك الأشياء (أو لتحركنا) قريبة من سرعة الضوء. وما سيكون مهما في التحليل الذي سيلي هو أننا نجد أنفسنا اليوم في وضعية تنتقل فيها المعلومة بسرعة الضوء للموجة الكهرومغناطيسية والتي هي موجة ضوئية. إن نتائج هذا التسارع المذهل لسرعة المعلومة – التي ما هي إلا سرعة الضوء – ستؤدي تدريجيا إلى اختلال إدراكنا الزمكاني الذي اعتدنا عليه.

- هو إذن وقت جديد، محير مختلف عن الوقت الكلاسيكي، وقت لا شك أنه يذكرنا بالوقت النسبي لأنشتاين رغم أننا لا نغير المرجع الجاليلي وهو وقت يغير طبائع وسلوكات الشعوب، وقت يسقط أنظمة وينشئ أنظمة جديدة مكانها، وقت يمنح الشرعية وينزعها عن بعد، وقت يسير بسرعة أكبر، وقت يحلحل الماضي والمستقبل في حاضرٍ من نوع جديد وهو باختصار وقت جديد يُوجِد إدراكا زمكانيا جديدا.

---

[1] كلاين 1998، ص 06.

إن هذا الوقت الجديد قد استطاع أن يجد مكانا له نظرا لاجتماع انقلابيين كبيرين في تاريخ البشرية: انقلاب جيوسياسي عظيم أعاد النظر في الفضاء الجغرافي والسياسي للعالم وهو سقوط حائط برلين ومن جانب أخر انقلاب تكنولوجي كبير هو انقلاب المعلوماتية التي وجدت نفسها على أبواب السرعة الحقيقية، سرعة الضوء والتي أدت - بصفتها كناقل للمعلومة - إلى ظهور وقت جديد في عالم جديد وهو وقت سيؤثر على نمط حياة كل منا وسيغير بالتالي السلوك السياسي، الاجتماعي والثقافي للشعوب وهو ما سنحاول أن نفهمه فيما بقي من هاته الدراسة .

1 - 2 - تسارع الوقت :

يشعر كل منا بالتغيرات الهامة ذات الدلالات الجديدة في العلاقات التي يقيمها مع العالم، إنه يشعر بهذا حتى في جزئيات الحياة الاجتماعية التي يعيشها في هذا المحيط الدائم التحول وهو ما يؤدي إلى ازدياد شعوره بالانحراف عن المعالم الزمكانية التي يحتفظ بها مختبئة في لا وعيه والتي تشكل النظام النهائي لقياساته ومقارناته، ويبدو أنه من البديهي الإقرار بوجود وقت في السابق وبوجود وقت جديد اليوم وهذا الإدراك الجديد للوقت وللمكان سيؤدي من الآن فصاعدا إلى البحث وإيجاد تسيير جديد يتوافق مع هذا العالم الجديد الذي يفرض فيه الوقت علينا تشكلاِ جديدا للمكان.

إن مرونة الفضاء هاته والتي ارتبطت فيزيائيا (نظرية النسبية) بتسارع الوقت ترتبط به من الآن فصاعدا إعلاميا ومعلوماتيا لأن الإعلام الآلي الذي يتطور بسرعة الأمواج الكهرومغناطيسية أي بسرعة الضوء هو الذي يتكفل بنقل المعلومات بهذه السرعة وهو ما يغير المكان ويخلق بالتالي نوعا جديدا من العلاقة بين الزمان والمكان كل هذا يجعلنا نغوص في عالم يذكرنا بعالم متعدد الأبعاد يتحول فيه الوقت الكلاسيكي إلى وقت جديد، إلى ما يسمى عادة " الوقت العالمي " وهذا الوقت الجديد يحدث ثورة في الإدراك الهندسي الذي كان لدى كل واحد منا ويؤدي بنا - بثبات - إلى إقامة مرجعية أخرى جاليلية هي أيضا ولكنها تحمل سمات جديدة تتشابه مع الإسنادات الغير جاليلية، إن هذا الوقت يُرشِّد - بإخضاعها إلى منطقة الجديد - الإحداثيات الإقليدية الكلاسيكية لنقطة محددة هندسيا في الفضاء بنظام من التحديد الكلاسيكي (X,Y, Z) فهذا الوقت الجديد لا يهتم بالمسافة بين الإحداثيات بل يهتم بالوقت الذي تُقطع فيه

هذه المسافة، إنه وقت قد أخذ نهائيا السلطة ورسخ هيمنة الوقت على المسافة، إن " الوقت البعيد " ينهار أمام ضربات " إنه على بعد ثانية من هنا " وهو ما يعني أن المسافة تنهار أمام تسارع الوقت.

هو عالم جديد إذن، عالم مجرد في تطور دائم، عالم شبيه بعالم الحلم فهذا الأخير هو نوع من الوقت الموازي، أي أن الحلم عالم مجرد يتيح لنا النومُ الغوصَ فيه وفيه نستطيع أن نلمس شيئا نراه بعيدا دون أن تكون هناك ساعة كلاسيكية أو وحدة قياس تأتي لتعيق سفرنا في عالم لا حدود له يتميز فيه الوقت بالمرونة والقابلية للتشكل .

إن هذا الموازي – الذي يبقى من الصعب وصفه– يرى خاصة من طرف الذي يملكون أدمغة تم تكييفها الطبيعي بالمعالم الزماكنية العامة التي سبقت الثورة التكنولوجية التي أدخلت العالم في " الوقت الحقيقي " فهؤلاء يشعرون – أكثر من غيرهم – بأنهم يعيشون وقتا جديدا ويشعرون – في لحظة ما – داخل مجتمعاتهم بالحاجة إلى " مناقشة علاقتهم بالوقت والمكان على ضوء التسارع "[1]. وهاته اللحظة هي التي نسميها " الوقت العالمي ".

كان لدى أرسطو ميل إلى الاعتقاد بأن الوقت لا يوجد إلا مقارنة بالأحداث التي تقع وهي فكرة تصلح لزماننا أكثر من أي وقت مضى لأنها تعكس الكثافة التي تمنحها الأحداث للوقت فتعاقب الأحداث يبقى واحدا من أكبر الروابط ظهورا بين الإنسان والوقت كظاهرة طبيعية، فيزيائية وفلسفية، إن الوقت الكلاسيكي لا يوجد إلا من خلال الأحداث التي تتعاقب الواحدة تلو الأخرى أما الوقت العالمي فهو يتفرد بكونه يأخذ في الحسبان أكثر تقاربية وقت الحوادث التي تسمح – لكون الحوادث متتالية – بإنتاج دلالات مقترنة وهكذا فإن " التفكير في الوقت العالمي هو فهم كيف تستطيع مضامين مختلفة ومتكاملة تحتل نفس المكان في تعاقبية الوقت أن تمنح معنى لخصائص الماضي، الحاضر والمستقبل "[2] .

---

[1] العيدي (أ) 1997 ص 11 .

[2] العيدي (أ) 1997 ص 13 بالإشارة إلى Ricoeur 1985 ص69 .

- هذا الوقت هو إذن وقت لعالم جديد بقواعد جديدة سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، قواعد ينبغي تركيبها وإدماجها كي تصبح ملائمة لهذا المحيط الجديد، هو وقت إزالة الفواصل الزمانية والجغرافية، إزالة الفواصل الزمانية لأنه وقت لا يأخذ في الحسبان كل حادثة على حدة باعتبارها منعزلة جزئيا عن الحوادث الأخرى بل هو وقت يقيم جسورا بين الحوادث المبتعدة زمانيا الواحدة عن الأخرى ولكنها تنتهي إلى بناء مشترك أما إزالة الفواصل الجغرافية فالمقصود بها هو أن الوقت هو الذي يكرس نهاية الأقاليم الكلاسيكية وضعف - بل وأحيانا انهيار - الدولة - لأمة (حالة دول العالم الثالث أين لا تستطيع الدولة التحكم في أي شيء وقد يصل الأمر إلى عدم قدرتها على بسط سيادتها على إقليمها) وهو ما يسمح - بغض النظر على الأقاليم - بتكوين تجمعات جديدة مبنية على المصالح المشتركة سواء أكانت اقتصادية ثقافية أو اجتماعية .

إن « زكي العيدي » - الذي يركز البحث حول هذا الوقت العالمي - هو أحسن من يعطينا تعريفا دقيقا لهذا المفهوم : " إن الوقت العالمي هو في البداية " ظاهرية الوقت " يكمن معناه وقوته فيما نسميه " إعطاء إشارة " أي ربط الظواهر فيما بينها وجعلها صدى لبعضها البعض، إن الوقت العالمي هنا لكي يشير بأننا ندخل عهدا جديدا إنه تقويم جديد للوقت وليس توجها جديدا وهو يمنح للمجتمعات - التي يملك كل منها تاريخا منفردا - حاضرا مشتركا وبصفته كلحظة تاريخية يبحث الوقت العالمي على الانفلات من الماضي، على القطيعة معه، لكن دون أن يكون ذلك انسياقا مع فكرة ما للمستقبل "[1].

---

[1] العيدي (أ) 1997 ص 19-20 .

1 – 3 – مجيئ الوقت العالمي :

1 – 3 – 1 – الانقلاب الجيوسياسي: سقوط حائط برلين:

إن التغيرات التي حصلت فيما يخص الطريقة في إدراك الوقت خلال العشرية الأخيرة كانت أساسية ومهمة بما يكفي لتؤثر –نهائيا– على الأذهان وهكذا فإن الوقت العالمي أكثر من تغير بسيط، إنه ثورة حقيقية وقد أثبت " زكي العيدي" بالدليل صحة ما نقول انطلاقا من مسلمة " بريقوقين " التي تتحدث على ثلاثة شروط رئيسية للحديث عن كل ثورة كبيرة وهذه الشروط هي : الحدوث، اللامعكوسية والتماسك [1] .

في حالة الوقت العالمي كانت هناك عدة أحداث معلنة عن قدومه دون أن تكون هذه الحوادث متعاقبة ومؤدية بطريقة مباشرة إلى مجيئه، كانت هناك لحظات مهمة بل وحاسمة حضرت لتكريس الوقت العالمي ونستطيع أن نذكر في هذا الشأن الأزمة البترولية (1973-1975) التي بينت حدود التنظيم بالدولة فقد أظهرت أن هذه الأخيرة عاجزة على ضمان إنعاش الاقتصاد في حال حدوث أزمة كبيرة، ثم جاءت بعدها الثورة النيوليبرالية سنة 1979 مع تولي " مارغريت تاتشر " Margaret Tatcher للحكم والتي أدخلت طريقة جديدة في الحكم الليبرالي تتميز بالعدوانية والرغبة الجامحة في فتوحات جديدة كما نذكر سقوط " الشاه " في إيران الذي فتح الباب أمام ما يسميه " زكي العيدي " " اللحظة الإسلامية " وأخيرا ثورة التضامن في بولونيا سنة 1980 التي قادها عامل كهربائي يشمّى " ليش فاليسا" والتي شكلت ضربة موجعة زعزعت أركان قلعة الشيوعية في الشرق بزرع بذور الشك بداخلها وبنشرها لأيديولوجيا ديمقراطية داخل دول الشرق التي كانت تعتبر معبدا للشيوعية.

---

[1] بريقوقين وستانجر 1988 ص 47 .

كل هاته الأحداث التي حدثت كل منها داخل سياقه والتي كانت تبدو متفرقة ستنتهي إلى تشكيل اتصال « يتشكل من بروز الأحداث الباطنية التي صار من المستحيل أن نمنع قوتها من الظهور على السطح "[1] ، إن فكرة هاته القوة الباطنية التي قد لا تكون ظاهرة إلا أنها حاضرة وقوية في الوقت نفسه هي إحدى خصائص الوقت العالمي الذي يشكل التواصل البيني أحد الدعائم التي يقوم عليها ونقصد التواصل البيني بين الحوادث التي تتبادل الإشارات بكل الاتجاهات حتى تنتهي إلى تشكيل معنى فيما بينها وإعطاء شكل لحدث عالمي يخرج من رحم الوقت المتناغم عالميا .

إن الوقت العالمي – بقوة المقارنة مع ما يمكن أن نفعل بالموازاة أو خارج ذلك – قد أدخل لازمة " إنه ممكن" C'est possible في أذهان أولئك الذين يتقدمون لوحدهم دون مرجعية أو نظام للمقارنة فالوقت العالمي هو وقت يزيل التعقيد ويزيح الحواجز في الوقت ذاته، هو وقت استعجل بعض الحوادث الكبيرة التي كانت منتظرة، إنه وقت وسائل الإعلام والثورات على المباشر فهو يسلط الأضواء في المكان الذي توجد فيه معلومة تستدعي انتباه العالم.

وقد ارتكزت الليبرالية على الحصيلة الكارثية للاشتراكية في المعسكر الشرقي كي تقضي على كل معارضة تقف في وجه زحفها نحو احتلال أماكن جديدة وكان أخر العوائق في وجهها ما يسمى عادة " الحائط " حائط برلين الذي هو التجسيد الحقيقي لما يقرب من نصف قرن من الحرب الباردة، كان هذا الحائط يرمز لعالم ما بعد يالطا، عالم مقسم إلى قسمين، عالمين وأيديولوجيتين متواجهتين، تترصد كلاهما الأخرى، عالمين استعدا للحرب طويلا.

إن الاختفاء – الجد مبرمج – للحائط مع كل ما يرمز إليه قد فتح الطريق أمام عالم جديد وشكلَّ بالضبط تاريخ ميلاده هذا العالم الذي سيكون فيه ولا شك " ما قبل الحائط " و " ما بعد الحائط " وها هو ذا " زكي العيدي " يتحدث على موضوع اللحظة الملائمة لحدوث هذا الحدث " في الكواليس يستعد الحدث للظهور على المنصة وهكذا فإن الحدث يحدث حينما نمتلك الوسائل لقراءته والحديث عنه "[2] إن هاته الكلمات توضح جيدا أن التحضيرات التي تمت من

---

[1] العيدي (أ) 1997 ص 29 .

[2] العيدي 1997 (أ) ص 19-20 .

خلال الأحداث التي أشرنا إليها آنفا كانت التوابل الضرورية للطبق الرئيسي الذي لم يخرج إلا بتوفر بعض شروط التحضير والطهو التي خضع لها العالم، هذه الشروط المحددة بدقة سمحت بعد ذلك بإنشاء وإظهار الحدث الجيوسياسي الأكبر في هذا القرن.

إن الوقت العالمي الذي استغرقت عملية حضنه وإعداده مدة طويلة بمجموعة من الأحداث العالمية سيكسر قوقعته ليستقر نهائيا كموقتة –Metronome– إذ لم يستطيع أن يكون قائد الجوق – لكل سمفونية ستلعب على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي فالوقت العالمي هو وقت الأنترنت، التلفاز الرقمي، هو وقت " الوقت الحقيقي " وبـ " الضبط في الوقت " إنه الوقت الذي يؤسس لعهد لن يكون فيه أي شيء كما كان عليه سابقا فلا مجال من الآن فصاعدا للعقاب المتكتم، ولا مجال للإنزياح الزماني أو الجغرافي لأن هناك تسيير جديد يأخذ في الحسبان كل هذه المعطيات بالوقت العالمي ..

يتحدث الفيزيائي " آليا بريقوقين " –الذي بحث كثيرا مسألة انعكاسية أو عدم انعكاسية الوقت [1]–عن ثلاثة شروط كما أشرنا سابقا لكل ثورة كبيرة وهي الحدوث، اللامعكوسية والتماسك ونحن لا نعيد هاهنا ذكرها إلا لنبين كيف يحاول " زكي العيدي " –انطلاقا من هذه المقتضيات الثلاثة – التأكد من مسألة مجيئ الوقت العالمي بمعنى هل يمكن اعتباره ثورة كبيرة ورئيسية وقد بدأ باستنتاج أولي يتمثل في أن مفهوم الحدث أو الحدوث حاضر من حيث أن سقوط حائط برلين كان أمرا قلب العالم رأسا على عقب .

أما مفهوم اللامعكوسية فهو ظاهر من تلقاء نفسه بما أن هذا التاريخ قد رسخ –تاريخيا– في الأذهان فكرة " قبل الحائط " و " بعد الحائط " مذكرا بعهد الكتلتين الجهويتين المتضادتين بالعهد الذي جاء لأخذ مكانه وهو عهد عالم دون فوارق أيديولوجية وسياسية مهمة.

أما فكرة التماسك فهي أيضا حاضرة رغم أنها خفية نوعا ما مقارنة بفكرتي الحدث واللامعكوسية وهي حاضرة من حيث أن سقوط الحائط كان إزالة لمعاقل المقاومة أمام الرأسمالية الغازية ومنها سيصبح السوق هو " البارون " الذي يسيِّر العالم دون منازع كما يبدو

---

[1] بريقوقين 1996 .

أن انهيار المعسكر الشرقي كان لأسباب اقتصادية (انهيار الآلة الإنتاجية الاشتراكية، انخفاض المستوى المعيشي للشعوب..إلخ) . ولكن أيضا لأسباب سياسية وأيديولوجية فغياب الديمقراطية في بلدان الشرق كان وضعية يصعب التحكم فيها حينما كان الوقت الكلاسيكي هو الحاكم، وقت القمع، والادعاءات الكاذبة والرقابة وفي هذه الحالة بالذات فإن تطلعا للحرية والديمقراطية يصاحبه ولا شك تطلع إلى السوق بشكله الموجود في الدول الرأسمالية وقد استغل السوق هذه الفرصة لاحتلال فضاءات جديدة تحت رعاية نسخة أخرى من الديمقراطية تأخذ مكانها في هذه الدول وإذن فإن التماسك بين قوة السوق والتطلع للديمقراطية يصبح شيئا يمكن تصوره بسبب ارتباطهما بنفس الظروف إذ أصبح كل منهما يستفيد من نجاحات الأخر وهذا يعزز فكرة التماسك في هذا المسار.

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى القول أنه فيما يخص الوقت العالمي فإن الشروط الثلاثة للحديث عن ثورة ذات دلالة والتي طرحها " بريقوقين " وتأكد منها " زكي العيدي " حاضرة فمجيئ الوقت العالمي حدث وهو لا معكوس ومتماسك في العلاقة التي يقيمها بين الديمقراطية والسوق، الحدث إذن لا معكوس وهو يحتوي مفهوم التماسك وهو ما يمنحه وضعا استثنائيا بما أنه ليس حدثا كالأحداث الأخرى بل هو حدث يمثل ثورة من حيث أنه سيشكل تاريخا، إنه « حدث الأحداث »بما أنه سيوجه كل الأحداث التي تليه، إنه من جملة الأحداث التي يقول عنها " أوجان بنفينيست " Eugéne Benveniste " مهمة إلى درجة أنها تعطي للأشياء مجرى جديدا"[1] .

1-3-2)- الانقلاب التكنولوجي: الوقت الحقيقي:

أحدث ضم الإعلام الآلي ووسائل الاتصال مجيئ الوقت الحقيقي الذي اسهم بقسط وافر في تطور الأسواق المالية وكان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار العولمة المالية والاقتصادية فقد ساعدت الوصلات Connections -التي تكبر باستمرار وبسرعة متزايدة بين فضاء وأخر- على إزالة الحواجز الجغرافية وقد وضع أول سلك هاتفي عابر للمحيط (TAT1)[2] سنة 1956، وقد سمح هذا الجيل الأول من الأسلاك الهاتفية العابرة للمحيط بنقل

---

[1] بنفينيست 1966 ذكره العيدي (أ) 1997 ص 29 وريكار Ricoeur 1985 ص 197 .

[2] Trans Atlantic Telephonic Cable.

2400 مكالمة هاتفية في نفس الوقت أما الجيل الثاني من نفس هذه الأسلاك (TAT-12) فقد كان يسمح بنقل 600.000 مكالمة . أما في نهاية سنة 2000 فمن المتوقع إنجاز وصلة تحت المحيط (TAT-14) تسمح بالوصول إلى طاقة 7.7 مليون محادثة هاتفية متزامنة وقد استوجب هذا المشروع مشاركة 54 متعاملا مختصا في ميدان الهواتف استثمروا 1.5 مليار دولار [1] وهناك أيضا مشروع (FLAG) وهو آخر مشروع معلن عنه سيتم تشغيله في 2000-2001 فهذا الأخير قدرته أكبر بالضعف من قدرة (TAT 14)فهو يسمح بالوصول إلى 15 مليون مكالمة أو 100 ساعة فيديو في الثانية . وقد استثمرت في بداية التسعينات 90.2 مليار دولار في إنشاء الأسلاك عبر المحيط وبلغ حجم الاستثمارات في 1998 وحدها 5 مليارات دولار[2] .

إن التسابق نحو إنجاز الشبكات الأرضية الكبرى التي تعد دعامة الطرق السيارة للمعلومات في القريب العاجل قد دفعت أصحاب هذا المشروع الكبير إلى استعمال طرق مهيأة سلفا (طرق سريعة) سكك حديدية، طرق بحرية، مجارى وأروقة مختلفة وقد ساهم هذا بصورة كبيرة في الإسراع بعملية انتشار الألياف البصرية ففي نهاية 1998 تم وضع 45 مليون كيلومتر من الألياف البصرية في أوربا.

أما في ميدان مشاريع الأقمار الصناعية " Large bande " فنجد نفس التسابق بين مختلف المتعاملين بغية الزيادة المستمرة في قدرة البث والاستقبال [3] .

التغير إذن تكنولوجي وأثاره كبيرة جدا، تتجاوز كل التوقعات وهي أثار اقتصادية ، سياسية، اجتماعية وثقافية، إنها ثورة كبيرة أدواتها السيليسيوم والألياف البصرية في عالم طالما حاولت أممه الاحتماء الواحدة من الأخرى بسباق جنوني نحو التسلح وبالمراقبة الصارمة لتنقل الأشخاص والممتلكات عبر كامل الحدود، هي إذن سخرية حقيقية من السياسيين والمحللين الذين كانو يجمعون دائما بين أيديولوجية الغزو (الإقليمي، الاقتصادي والثقافي) وأيديولوجية الاعتداء والردع فخلافا لكل التوقعات ستصبح أداة الغزو هي التحكم في الوقت فهو الذي يفتح الطرق

---

[1] Netsurf رقم 32 -نوفمبر 1998 ص 36.

[2] http : // w w w . adntic. com/ comm / lettre / lettre7/ lettre73. hmtl .La vie en Numerique et
http : // w w w. mediatech. com. asso. com/ veillemedia / veille / Telecom Internet / FAI. .Techno. htm .

[3] مارتوبيار Marteau lierre 1999 .

التي لم تستطع الأسلحة الكلاسيكية أن تفتحها لأن الوقت الكلاسيكي لم يكن يعمل وفق منطق التزامن بل كان يترك وقتا للتحليل والاستعداد للرد وهو ما لم يكن يسمح بتسارع الوقت وقدوم الوقت الحقيقي .

وهكذا تشكلت الانطلاقة الحقيقية للوقت الحقيقي الذي سمح بالتفكير بالوقت بطريقة مختلفة بحيث أصبح هذا الأخير عاملا رئيسيا في الاقتصاد العالمي فهو عامل كفاءة كل مؤسسة ينبغي عليها أن تنتج أحسن وأسرع فقد عجل الوقت الحقيقي بثورة « في الوقت بالضبط » والتي تتمثل في استعمال الموارد الكافية بالضبط لتنفيذ كل مرحلة من مسار العمل في الوقت بالضبط الذي تبتدئ فيه المرحلة التالية وبالطريقة التي تسمح بالاستجابة للاحتياجات الفورية عوض الإبقاء على مخزون باهض التكاليف وبعبارة أخرى فإن هذا يعني بأنه يجب شراء أو إنتاج ما نحتاجه فقط وفي الوقت الذي نحتاجه فيه وهذا ما لم يكن ممكنا تحقيقه إلا مع مجيئ الوقت الحقيقي وهكذا فإن « القدرة المعلومة تتماهى –من الآن فصاعدا– بتقليص الوقت » [1] فقد تم مع تضاعف سرعة نقل المعولمة تغيير طبيعتها وشكلها بطريقة جذرية مما يفتح الأفاق لطرق عمل جديدة.

وبالفعل فإنه زيادة على إزالة الحواجز في الميدان المالي والذي تم بطريقة غير مسبوقة وواسعة جدا –مما سمح بإيجاد منتوجات مالية جديدة (المنتوجات المشتقة من الجيل الأول والثاني)– سمح الوقت الحقيقي بإيجاد مجموعة أخرى من المهن مرتبطة بوسائل الإعلام والإعلام الآلي (الأنترنت، e-business ، سوق الهاتف النقال...) .

لقد أدت التكنولوجيا الجديدة للمعلومة والإعلام (NTCI) إلى تحول جذري للسلوك الاجتماعي لشريحة كبيرة من السكان، فقد أعيد النظر في المعالم الزمانية –الموضوعة منذ بداية العصرنة– من طرف ظاهرة NTCI مما أدى إلى مقاربة جديدة في إدراك وتسيير الوقت الاجتماعي فاستعمال الأنترنت مثلا يتم بتمثيل للوقت دون مرجعية مكانية كحيز لانتشار الوقت

---

[1] العيدي 1997 (أ) ص 20 .

وهو ما يعني أن وقت الأنترنت والإعلام الآلي هو وقت يعمل على نمط الآنية والفورية وهو وقت يتميز بنفيه للفضاء بمعنى أن " الآن " كما يقول " بول فيرليو " تقتل " هنا "[1] .

إن هذا الوقت ليس خطيا فالوقت الخطي يتميز بنقطة انطلاق (أ) في الحاضر ونقطة وصول (ب) في المستقبل، غير أن (أ) هي (ب) في حالة الوقت الحقيقي أي أنه ليس هناك نقطة انطلاق ونقطة وصول ، بل هناك نقطة هي في نفس الوقت نقطة انطلاق ووصول ولكنها أيضا- بطريقة ما - ليست الانطلاق ولا الوصول فهذا الوقت لا يمكن أن يُقاس لأن المباشرة تمحو خطية هذا الوقت الحقيقي أي أنه ليس هناك حركة " ستكون " من الحاضر نحو المستقبل بل هناك بعد جديد أثره الأول هو ضياع المعالم الزمكانية فوقت « الكل الزماني » يتفوق على وقت « اللحظات المتعاقبة »، كل شيئ مدمج في المباشرة التي نعيشها، ليست هناك أية إحالة نحو الماضي أو المستقبل، فمحور الماضي -المستقبل يتناثر إلى أجزاء لصالح « لحظة الحاضر » و « الحالات المتعاقبة » تذوب في حالة واحدة وشاملة .

1-3-3 - لحظة التواصل :

إننا نماثل – بداية- الانقلابات والتحولات التي نراها بما نسميه عولمة غير أن العولمة والوقت العالمي هما مفهومان جد مرتبطان كما أن مجال تعريف أحدهما يتداخل مع الآخر لأن لهما نفس الطبيعة فهناك" علائقية كبيرة بين تسارع العولمة وإعادة تعريف لها يتأثر بالعلاقة مع الوقت، كل شيء يمضي أسرع وهذا" الأسرع "يزداد الشعور به كلما ارتبط بإدراك لانتشار عالمي[2] " وإذا كنا نحيا يوميا هذا الإحساس بأننا نعيش وقتا جديدا فهذا يعني أننا ما زلنا نحتفظ بذكرى وقت كلاسيكي، انزاح عن الوقت الحاضر، وقت لم يكن للحظة الاجتماعية التي تنتج عنه نفس الشكل للحظة الاجتماعية اليوم، وقت أكثر ثقلا، أكثر هدوءا وأقل تسارعا بحيث أن هناك وقت انطلاق ووقت وصول لكل شيء ماديا كان أو غير ماديا، هذا الوقت العالمي سمح بتوحيد نمط الوقت من جهة إلى أخرى[3] فتاريخيا يقول" أنتوني غيدنس Anthony Giddens "بأنه وجب انتظار نهاية القرن التاسع عشر لمشاهدة قياس

---

(1) بول فيريليو 1995

(2) - العيدي (أ) 1997 ص 20

(3) - العيدي (أ) 1997 ص 22

عالمي للوقت على حساب الوقت المحلي[1] وهذا الأخير لا يختفي ولكنه يكف عن كونه مستقلا على الصعيد التقني والاجتماعي، ومن بين ما ينجر عن هذا هو الوعي بالانتماء إلى عالم أوسع.

إن مجيء شيء جديد يتوافق حتما مع لحظة تواصل أين يؤدي شيء خاص ما" اجتماع أحداث "إلى وجوب التغير الطبيعي لنظام الأشياء" يكون-هكذا- في التاريخ لحظات تواصلية تظهر فيها التغيرات النوعية بصفة أقوى إذا كانت مشتركة بين عدة حضارات "[2] يتحدث" إيريك وايل Eric Weil "في هذا الموضوع عن" منفذ عالمي "وهو يؤكد على هاته اللحظة الملائمة التي يحدث فيها إجتماع عدة شروط" لحظة تظهر فيها رسالة جديدة تجعل طرق التفكير أو العمل القديمة باطلة الإستعمال"[3] ، يكون الإنقلاب القفزة الكبيرة نحو عالم جديد حينما تجتمع عناصر تاريخية نادرة يكون لإلتحامها معنى معين وهذا يتم بنفس الطريقة التي تتم بها تجربة كيميائية أين يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط قبل أن يتم التحول.

هكذا إذن تكون هناك لحظات تفقد -انطلاقا منها- بعض الأفعال أو طرق التفكير شرعيتها العالمية، إن" ويلفرام أبرهارد"[4] الذي يعتبره" زكي العيدي "كأب للوقت العالمي يتفق وهذا الطرح وهو يذكر مثالا معبرا عن التحول الذي أدى إليه مجيء الوقت العالمي باهتمامه بحالة اليابان الذي استطاع أن يبني نفسه وأن يحقق ازدهاره الاقتصادي بمجهوداته في نهاية القرن التاسع عشر أين استطاع أن يفرض على سكانه تحولات جذرية وقاسية دون أن يضمن لهم في المقابل -مسبقا- أي تحسن في مصيرهم أما اليوم فإن الوقت العالمي يسمح للجميع بالوصول إلى المعلومة وبالتالي تقاسم الواقع اليومي سواء أكان سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا أو ثقافيا مع الآخرين، أي أن مجيء المعلومة العالمية قد جاء معه بمجموعة من المعايير التي تتنقل بين الأذهان" يسمح الوقت العالمي لنا -إذن- بأن نقارن الآخرين ونقارن

(1) - كارن 1983 في العيدي (أ) 1997 ص 22 .

(2) - العيدي (أ) 1997 ص 21 .

(3) - وايل أيريك في شوارتز 1975 ص 3 ، في العيدي (أ) 1997 ص 21 .

(4) - أبرهارد 1970 .

أنفسنا [1] " أي أن ما استطاع أن يقتنع بـه المسؤولون اليابـانيون شـعبهم لا يمكـن أن يقلـد إلا بصعوبة لأن الحياة في عهد الوقت العالمي هي حياة يعرف كل واحد فيها ما يجري حوله وهو ما يعطيـه القدرة علـى عقد المقارنـات التـي تسـمح لـه بـالحكم بطريقـة مناسبة علـى بعـض الوضعيات والتصرفات المحلية والداخلية.

إن هذا يؤدي بنا مباشرة إلى سؤال مهم : هل للوقت العـالمي تـاريخ ميـلاد؟ إن نسـبية الأحداث لا تسمح لنا بتحديد تاريخ ما حتى وإن كان من الأكيد أن هذا الوقت قد ظهر واضحـا بفضل حادثتين كبيرتين وهما سقوط حائط برلين وإذن تغير جيوسياسية العـالم وتسـارع مسـار العولمة التي بدأت اقتصادية على شكل ليبيرالية بلا حدود ثم أصبحت أيضا اجتماعية وثقافية.

هناك إذن تطابق تاريخي عجل بمجيء هذا الوقت العالمي بالطريقة التي يتم بها أحيانـا لقاء سعيد مصادفة، أو بعشوائية كما يقول" داروين "في نظريته حول ميـلاد نـوع جديـد بسـبب اجتماع الشروط الطبيعية الملائمة في اللحظة المناسبة وفي المكان المناسـب، إن مجـيء الوقـت العالمي قد كان -نسبيا- وفق هذه الطريقة.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى اختفاء بعض الثوابت السياسية، الاقتصاديـة والثقافيـة وضياع المعالم التي كانت موضوعة منذ حوالي نصف قرن، أما تسارع مسار العولمة فقد سمح بشيء من حرية الحركة في عالم مفتوح وبلا حدود" إن الخيالي في الوقت العالمي يتمثـل -إذا نظرنا بعمق- في كونه يقاطع هذين البعدين بطريقة تحافظ على تتابعهمـا محدثـا بذلـك تمفصـلا بين عالم بلا حدود (العولمة) وعالم بلا معالم (نهاية الحرب الباردة) [2] ."إن الوقـت العـالمي ليس وقت ما بعد الحرب الباردة ولا وقت العولمة ولا وقت التكنولوجية الدقيقـة، إنـه وقـت كـل هاته الأوقات في نفس الوقت ولو غاب أحد هذه الأوقات لما كان لدينا هذا الوقت العالمي ولكـن وقتا آخر نجهل طبيعته، لأن الوقت العالمي هو إقتران الحائط الذي يسقط مـع إمحـاء المـاضي والمستقبل لصالح حاضر آني وفوري يصادم جدار سرعة الضوء، هذا هو الوقت العالمي وهـو

---

(1) – العيدي (أ) 1997 ص 22 .

(2) – العيدي (أ) 1997 ص 13 .

أكثر من هذا من حيث أنه وقت خرج إلى النور من كل هاته المسارات وهو متعلق تاريخيا ووظيفيا بهاته المسارات وسنرى فيما يلي ما جاء به هذا الوقت من أفكار وتصرفات جديدة.

1-4 الوقت العالمي يقود الحياة العالمية:

استقر الوقت العالمي بأسلحته وأمتعته في الحياة العالمية، أما أسلحته فهي فعالة وخطيرة وأما أمتعته فلها أشكال جديدة لم يألفها المجتمع العالمي فكلما اكتشفنا مختلف أوجه هذه الظاهرة كلما ظهرت ردود أفعال، مقاومات، هجومات مضادة واستجابات معاكسة من طرف مختلف النشطاء المؤثرين في المجتمع العالمي كالولايات المتحدة واللوبيات المالية والثقافية مع جيوشها المتكونة من المتلاعبين بالرموز[1]، أما المجتمع المدني فهو يحاول المقاومة بقيامه بمعركة غير متكافئة ضد عدو أكثر قوة وتنظيما غير أن هذا لا يجب أن ينسينا أنه يُحمد للوقت العالمي تحريره للأذهان -بفضل بنيته وطبيعة تكوينه- وإزالته للحواجز في فضاءات التفكير والمرجعيات[2]. إن مجتمع الوقت العالمي في تطور دائم وهذا" إرفين لازلو Ervin " Lazloيقول في هذا الموضوع" : إن قوانين التطور لا تفرض حتمية ما بل تمنح إمكانيات متعددة، إنها لا تختار مسارات محددة للتطور بل تعرّف السياق الذي تقوم بداخله النظم باختيار تطوراتها الخاصة[3] "، إن الوقت العالمي يخضع – بصفة كاملة- لهذا التعريف من حيث أنه يتشكل بطريقة ديناميكية ومتواصلة باستعمال مختلف أنواع المدّ ومختلف الترتيبات التي تتشكل تدريجيا وتنتهي بامتلاك معنى ما.

في كتابه "Disjuncture and difference in the global cultural economy" يميز "أرجين أبادراي" [4] Arjun appadurai خمسة أنواع من" المدّ " التي يسميها: "Scapes" عرقية، تقنية، مالية، إيديولوجية وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام وهي لا تشكل برأيه نظاما، ويعتمد" زكي العيدي "على هذا التعريف وعلى تعريف" أرفين لازلو "ليؤكد أن الوقت

---

[1] - رايش 1991 .

[2] - فيتهرستون 1990 ص 17 في العيدي (أ) 1997 ص 13

[3] - لازلو 1989 ص 70 في العيدي (أ) 1997 ص 41.

[4] - اباديراي 1990

العالمي" هو مصفوفة وليس نظاما من حيث أن أشكال المدّ هاته" لا تشكل نظاما "ومن حيث أن مختلف أنواع التنسيق التي قد تتم للوقت العالمي تنتج تفرعات وإنفصالات وتندمج مع مختلف الوساطات [1] "إن هذه الإنفصالات هي بالضبط التي تهمنا –من بين ما يجيء به الوقت العالمي معه من تحولات–، سنلاحظ ما تغير وما يستمر في التغير إلى حد إنتاج ظواهر جديدة لم تكن معروفة لحد الآن.

إن هذا التطور الدائم قد أظهر إنفصالا بين مكان ووقت لم يعودا ينطلقان بالتأكيد من نفس الوجهة وانتهينا بالتالي إلى ظاهرة فقدان الوجهة عند المواطنين في كل مكان، ظاهرة زاد من حدتها الشكل الجديد من التلوث الذي أصبحنا نعاني منه، التلوث بالمعلومة هذا الشكل الجديد من الطاقة الذي يغرق العالم بالاعتماد على سلاح المعلوماتية الجديد الذي قلب رأسا على عقب العلاقات على المستوى العالمي وداخل كل مجتمع. إن هذه الحركية للوقت العالمي تُوجد انفصالا بين وقت عالمي ووقت محلي يجد نفسه مهمشا ومزعزعا من طرف وقت أكبر وأقوى منه وهو ما يحدث معركة غير متكافئة بين الشامل الذي يمتص ويحتوي والمحلي الذي يحاول التشبث بهويته والمقاومة بكل ما أوتي من قوة، كما أن هذه الحركية تُوجد أخيرا انفصالا بين السوق والديمقراطية التي يحاول البعض أن يعطيها نوعا من التماسك –الضعيف– بإدخال مفهوم" ديمقراطية السوق."

1-4-1 المكان أمام امتحان الوقت : سيطرة" الآن "على" هنا"

إن الوقت يذيب الفضاء، إن تاريخ الإنسانية يأخذ منعطفا مهما من خلال سيطرة الوقت على الفضاء لأن هذا يفتح الطريق أمام عالم جديد لا نعرف بعد إلى أين سيوصلنا، هي مرحلة التسارع الزمني فلقد حاول الإنسان دائمًا أن يسير بسرعة أكبر فالسرعة هي رمز الراحة والرفاهية وتحسين نمط المعيشة ومن أجل هذا تم استعمال الحصان واختراع السيارة والقطار والطائرة أي من أجل ربح الوقت وتقريب المسافات.

[1] – العيدي (أ) 1997 ص 41 .

إن وقت الحصان ليس وقت الكونكورد فيما يتيحه لنا كل منهما من تقريب للمسافات، الكونكورد تقرّب أكثر من الحصان وهو ما يعني أن العالم الذي يصوغه جغرافيًا زمن الكونكورد أسهل منالا من عالم زمن الحصان. إن الإنسان في بحثه عن إمتلاك الزمن قد استطاع الوصول إلى بث المعلومة بسرعة الأمواج الكهرومغنطيسية أي 300.000كلم/ثانية وهو ما يضعنا على عتبة الجدار الأسطوري لسرعة الضوء، إن هذا يدخلنا تماما في عالم التزامنية، يدخلنا في عالم قال عنه "بول فيريليو "مبتدئا بذكر مخترع التيلغراف" : قال" كلود شاب "مخترع التيلغراف البصري: "إن التيلغراف يذيب الإقليم ويختصر فرنسا في نقطة ."ونقول نحن إن تكنولوجيا المواصلات عن بعد تذيب إقليم العالم (الفضاء الحقيقي) وتختصر العالم في نقطة عقدية (الوقت الحقيقي)" [1] .

وهكذا وبطريقة تحليل أشبه ما تكون بطرق الفيزياء النسبية نستنتج أن للسرعة في مرحلة ما تأثير ما على الشيء المادي وعلى الإنسان أيضا ونحن نذكر هنا" تناقض التوائم" أين يعود الأخ الذي يسافر بسرعة موازية لسرعة الضوء –مما يعني أنه تعرض لمؤثر أدى إلى تحوله وتغيره– أقل سنا من أخيه الذي بقي على الأرض وتلقى تأثير الوقت بصفة مختلفة لأنه كان معرضا لوقت آخر، إن هذا المثال يسمح لنا بالتفكير في التأثر الذي سيحدثه هذا الوقت الجديد الذي نشعر به بطريقة جدّ مادية (مستعملو الأنترنت يؤكدون هذا)، وقت يدخلنا في عهد وقت سرعة الضوء، السرعة التي يُنقل بها السلاح الأقوى في القرن الواحد والعشرين ونقصد به المعلومة، إن هذا الوقت يغير جذريا إدراك الأشياء ويحدث إختفاءً للحقيقة يُفقد الإنسان التوازن والتوجه.

هناك أيضا مثال نستخرجه من شكل النقود التي كانت في الأول ممثلة في القطع النقدية (ثلاثية الأبعاد) ثم أخذت شكل الأوراق النقدية (ببعدين إثنين) قبل أن يجيء عهد النقود الافتراضية مع انتشار طرق التخليص الإلكتروني (بطاقات القرض، التخليص عن بعد في الأنترنت...) وهو ما يعني الوصول إلى نقود بلا بعد بواسطة السرعة وهذا ما يعطينا فكرة عن العهد الذي سيسيطر فيه الوقت الحقيقي على الفضاء الحقيقي فقد اختفت قطع النقود بواسطة

---

[1] - فيريليو 1993 ص 3

استعمال سرعة نقل المعلومة وهو ما يشكل قاعدة متينة لإنجاز أي مشروع نظرا لآنية المعالجة التي تسمح بمراقبة سريعة وفورية على كل عملية.

إن عرض" فيريليو "يوضح لنا التحول الجذري في مخيلة كل منا بين الوقت والمكان "إن تحول "الكينونة" عن بعد قد أعاد النظر في كل قواعد الفلسفة فالكينونة كانت تترافق مع "هنا والآن "فأنا وأنت –ونحن لسنا فلاسفة- كنا نعرف معنى أن نكون هنا والآن أما حاليا فـ"الآن "تتغلب على" هنا"، أستطيع أن أكون بعيدا وهنا في نفس الوقت، إن" هنا "الفضاء الحقيقي يترك المكان لـ" الآن "أي الوقت الحقيقي، لم يعد يُحسب للمكان أي حساب وهذا شيء مهم فالوقت الحقيقي طريقة للدخول في" الوقت العالمي ."إن الآنية تشجع سيطرة "الآن "على" هنا "فـ"هنا "لم يعد موجودا والكل هو" الآن."""[1]

1-4-2- شكل جديد من الطاقة : المعلومة

يبين لنا " زكي العيدى" –على أساس الحد الأدنى من المقتضيات التي عرضتها " آليا بريوغوغين " Ilya Piogogine- أن الوقت العالمي تطور جوهري، فهو يمثل شيئا جديدا يحول العالم بصناعته عالما جديدا لا نقول أنه العالم الافتراضي – الذي نتحدث عنه كثيرا- ولكنه عالم يمتلك كل العناصر لتكوين هذا الكل الحضري الذي سيكون فضاء مواطن القرن الواحد والعشرين. وهو ما يصفه " جوال دي روسني " Joel Rosnay بقوله : " [...] مقابل هاته النظرة المقولبة الممثلة بالعالم الحقيقي من جهة (هو حولنا وحول الأشياء) والعالم الخيالي من جهة أخرى(الذي تصنعه مخيلتنا)- والتي كانت لآلاف السنين الأداة الوحيدة التي مكنت الإنسان من الاختراع والاكتشاف-... يتسرب فضاء ثالث: العالم الافتراضي"[2].

تمت الثورة الصناعية بتأثير المحرك البخاري أما ثورة العالم التحكمي(Cybermonde)-المتعلقة بالوقت العالمي- فتتم بتأثير محرك من نوع جديد هو

[1] - فيريليو (أ) 1993 ص 3 .

[2] - دي روزني ، فينكلكروت وفريليو 1995 ص 6

المحرك المعلوماتي وهو الأخير في قائمة المحركات الموجودة : المحرك البخاري، محرك الاحتراق والمحرك الكهربائي.

هذا المحرك المعلوماتي المتداخل مع المنطق الذي يتحكم في المعلومة، هذا البعد الثالث للمادة التي كان ينظر إليها حتى الأربعينات والخمسينات من زاوية الكتلة والطاقة وابتداء من هذا الوقت صار ينظر إليها تحت شكل ثالث: المعلومة . يقدم لنا « بول فريليو» Paul Virilio المعلومة على أنها نوع من الطاقة الجديدة بعد الطاقة الكامنة (بالقدرة) والطاقة الحركية (بالفعل) ها هي طاقة الرقابة والاتصال (Energic cybernétique) (بالمعلومة)[1] .

إن أدوات انتشار الثورة المعلوماتية وثورة الرقابة والإتصال(Révolution cybernétique) اصبحت حاجات أولية لكل منا بل وأصبحت جزءا من أدبياتنا مندمجة بذلك في حياتنا اليومية: التلفزة، الراديو، الهاتف، الحاسوب والأنترنت... فهذه الأخيرة تتضاعف قدرتها بمرور الوقت وتتضاعف أيضا وفقا لإستنتاجنا بأنها قد اصبحت ضرورية في ميدان بث المعلومة إلى شريحة عريضة من الناس ليس هذا فقط بل أنها قد اصبحت وسيلة تطور للمؤسسات بواسطة فضاءها التجاري e-business .إن تطورها المذهل يخالف كل التوقعات فمثلا كان من المتوقع أن يصرف الكنديون 370 مليون دولار في فترة أعياد العام الجديد 1999 غير أن ما صرف فعلا -عن طريق الأنترنت- كان 627 مليون دولار.

خلال 1998 بلغ ما صرف في الشراء -عن طريق الأنترنت- 150 مليون دولار بزيادة نسبتها 320 % خلال عام، هناك ايضا حالة البيوت الأمريكية التي قامت بإقتناء سلع عن طريق الأنترنت ففي 1999 وصل عددها إلى 17 مليون عائلة ووصل مبلغ المشتريات إلى 20.2 مليار دولار ومن المتوقع أن يصل عددها في حدود 2004 إلى 49 مليون بيت ليصل مبلغ المشتريات إلى 184 مليار دولار[2] .

---

[1] - فريليو (ب) 1993 -

[2] - www.infometre. cefrio.qc.ca/fiches

إن الولايات المتحدة و كندا دولتان إستطاعتا إدماج كل مكونات الوقت العالمي وتمثلان بهذا حالة تستحق الملاحظة لأنها تبين لنا ما سيكون عليه حال جزء من المجتمع العالمي خلال خمس أو عشر سنوات .

حالة أخرى تستدعي الإنتباه تتمثل في الوقت الذي يقضيه الشباب الكندي أمام شبكة الأنترنت فالدراسة تبين لنا أن 85 % من المراهقين الكنديين تعودوا التجول في " طرق المعلومات " Inforoutes والوقت المخصص لهذا النشاط اسبوعيا يصل إلى 9 ساعات و 20 دقيقة.

هناك –إذن– حياة تنتظم حول الشبكة: الإستماع إلى الموسيقى، الإلتقاء بالأخرين... هو تصرف إجتماعي جديد قد يصرف الشباب–مثلا – عن القيام باشياء حقيقية، لقاءات حقيقية أو عمليات شراء حقيقية (يتم اليوم النظر "إلى السلع عبر الشبكة وليس عبر واجهات المحلات الكبرى) وسوف تظهر نتائج هذا التصرف حينما نتراجع– بما يكفي – لنحلل هذا المظهر الذي يبقى جديدا ولا يمس إلا فئة من الناس، الفئة التي تعيش –من الآن–في عالم الغد .

قفزت التجارة الإلكترونية بين المؤسسات –هي الأخرى– قفزة عملاقة إلى الأمام ففي الولايات المتحدة ستمثل حوالي 2.7 بليون دولار سنة 2004. وحسب " فورستر ريسيرش " Forrester Research فإن إستعانة المؤسسات المتزايدة بالأنترنت للقيام بالمبادلات التجارية يعود إلى تحسين الفعالية التي تتيحها الشبكة والتي ستتحسن أكثر بطرح أماكن الأعمال الإلكترونية" [1] e-Marketplace وهي تقريبا ملتقى طرق يسمح لمختلف المتعاملين في صناعة ما بالإلتقاء للمشاركة في مزايدة البيع، طرح المناقصات أو إعتماد طلبات لسلع أو خدمات معينة.

ولأن كل تقنية تمهد الطريق لإستعمالاتها الضارة فإنه من الواجب ألا نبحر في الجانب المظلم وأن لا نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذا السيل الجارف الذي يمضي بنا نحو أفاق مجهولة

---

[1] نفس المرجع .

فكما كان للطاقة الذرية إنحرافاتها فإن الإعلام الآلي- بمجيئ الأنترنت كقوة إعلامية وتجارية لا يضمن لنا أن لا يكون للأنترنت « تشرنوبل " خاص بها[1] .

صرح « أنشتاين » من نصف قرن أن « القنبلة الثانية » ستكون قنبلة المعلوماتية إن الإعلام الآلي -السائر بسرعة الضوء- هو قناة بث ومعالجة الطاقة الجديدة المتمثلة في المعلومة وهو ما أدى ب"فيريليو » Virilio إلى القول أن « القنبلة المعلوماتية -بعد القنبلة الذرية- هي قنبلة ستكون فيها العلانقية في زمن حقيقي صفتها التي تقابل صفة الإشعاع للطاقة الذرية فالتاكل-كنتيجة لها- لن يصيب جزئيات المادة فحسب بل سيمتد تأثيره إلى الأشخاص الذين يكونون مجتمعاتنا»[2] .

إستلزم التهديد النووي قوة ردع من نفس الحجم، فهل سيتطلب التهديد المعلوماتي رد فعل من جانب المجتمع والمواطن أم أن النجاة من السرعة الرهيبة للمعلومة سيأتي من تنظيم يستطيع فيه مواطن العالم -الذي لن يكون له مجال للتهرب- أن يسترد فيه بعض المواقع في حرب رهانها الحقيقي هو أن يقبل أو يرفض أن تنوب عنه الآلة- في كل الميادين- مما يعني القضاء على كل محاولاته للتحكم في حياته الخاصة .
الوقت العالمي وقت جديد، مجهول، لم تسبق رؤيته أما أثاره الإيجابية أو السلبية فستتكشف لنا بتعاقب الأجيال التي ستتعامل معه.

إن إنفلات واحدة من مكونات هذا الوقت قد تسبب ما يسميه « إبيقور » Epicure « حادث الحوادث » والمشكل في معالجة المعلومة يتمثل في غياب تنظيم لحركة المعلوماتية يقوم بالدور الذي تقوم به قوانين وإشارات المرور في تنظيم حركة القطارات في السكة الحديدة وهذا المثال « لبول فيريليو » Paul Virilio يبين لنا ضرورة أن تكون لنا آليات تحكم كتلك التي تمنع القطارات من الخروج عن السكة ولنا في حرب الخليج ومدفن " تيميزوارا " Timisoara التي عشناها مباشرة على التلفزة مثالا واضحا عن الإنحراف الذي يسببه التلاعب بالمعلومة. لقد وضعنا للكتلة شكلا و " وضعنا للطاقة شكلا ولم يبق لنا إلا أن نضع للمعلومة

---

[1] - فيريليو 1993.
[2] - فيريليو 1995 .

شكلا[1] " لقد وجدت المعلومة في الإعلام الآلي -والرقمية التي تليه- طريقة خرافية القدرة على التوجيه وهذه الطريقة تستعمل من طرف المتلاعبين بالرموز[2] لنشر ماهية غير مادية تحمل فكرا وصورة وقالبا للإتباع، هناك جملة لـ" نيكسون" Nixon توضح كما ينبغي حالة التفكير هاته : " الولايات المتحدة ليست بلدا إستعماريا، لا تريد الإستلاء على أية أرض، بل ترغب فقط في إقتراح طريقة للحياة»[3] .

إقتراح طريقة حياة هذا كل ما تريده الولايات المتحدة " هوليود " و " كوكاكولا" أشياء لا يجهلها أي من سكان الأرض، هذا الإختراق لحميميات الفرد بإستعمال وسائل تخدم الوقت العالمي كالتلفزة التي تبث وصلات إشهارية، الصحافة التي توجه طريقتنا للتفكير بتناولها لمواضيع متواترة والأنترنت بفتحها لسوق القرن الحادي والعشرين في بيوتنا كلها أمثلة عن القوة الهائلة للإعلام.

ثم أن المشكل الكبير الذي يطرح -هو الآخر- يتمثل في تدرج الإعلام من حيث أننا نتساءل عن الطريقة التي يجب أن نتبناها أمام هذا المحيط من المعلومات الذي يتدفق على كل واحد منا يوميا وهو ما يسميه « جوال دي دوزناي » Joel de Rosnay « التلوث الإعلامي»[4] وهو شكل جديد يتمثل في تلوث الأدمغة من فائض المعلومات الذي يزيد عن حاجتنا فالإستعمال الشائع لفعل " أبحر" Naviguer من طرف مستعملي المعلومات عن طريق الأنترنت يذكرنا بالملاحين الحقيقيين الذين تلزمهم خرائط وبوصلة وسونار (جهاز لإكتشاف الأشياء تحت الماء) كي لا تعوقهم التيارات والرياح وهو ما يعني التحكم في السفينة وتقنيات الإبحار، هناك أيضا الكثير ممن يشاهد التلفزة وعليه الإختيار بين مئات القنوات وهناك من هم أمام عشرات الجرائد والمجلات عند بائع الجرائد كما أن هناك من لديه الإختيار -بواسطة الأنترنت- في الحصول على كل المعلومات في أي مكان كانت وكل هؤلاء يبحرون دون بوصلة ودون سونار ودون خرائط في بحر يبدو- إفتراضيا- بحرا ساكنا غير أنه في الحقيقة بحر هائج تعصف فيه الريح ويندفع فيه الموج من كل مكان .

---

[1] - دي روزني ، فينكلكروت وفريليو 1995 ص 11.

[2] - رايش 1991.

[3] - جملة لنيكسون ذكرها فيريليو 1993 .

[4] - دي روزناي و فيريليو 1995 ص 7.

في هاته الظروف التي يغيب فيها التنظيم الذي تحدث عنه " بول فيريليو " وفي حضور هذا التلوث المعلوماتي كما يقول " جّوال دي دوزناي " من يستطيع أن يتجول في طرق المعلومات دون تعريض نفسه للخطر ؟ إن خطر الغرق في بحر كهذا وارد جد وإرتداء صدرية النجاة ليس شيئا إضافيا .

إن هاته المعلومات التي تتدفق علينا كل يوم توجد في كل منا إحتياجات لا معنى لوجودها أحيانا، ولنلاحظ مثلا ما يجري -اليوم- حول الأفلام الإشهارية التي لها- مثلما هو الحال في أفلام هوليود العالية الجودة- تاريخ محدد عالميا لعرضها أول مرة، إن الأمر يبدو حينها وكان هناك نداء عالمي لإظهار النهم والتلذذ بإستهلاك إنتاج معين أبتداء من لحظة معينة، هو رسالة بسيطة تنادي كل شخص موصول بالشبكة العالمية للبث وتسجل في لاوعيه هاته الرسالة حتى وإن لم يكن لدى هذا الشخص إهتمام أولي بفحوى الرسالة. هذا الإنتاج -المتزايد- لحاجيات جديدة سيضغط -دون شك- على دماغ يعاني -أبتداء من ضياع تسبب فيه فقدان المعالم والإتجاهات فالمعلومات- التي لا تعتبر حاجة حقيقية- تتراكم الواحدة فوق الأخرى دون أن تستطيع أن توجه الفكر بالإندماج مع آليات التفكير العلمي، الثقافي أو الإجتماعي. إن هاته المعلومات المتجاوزة للمقدار المحدد والخاطئة- لأنه غير مرغوب فيها أبتداء- لن تؤدي في النهاية إلا إلى القلق أو الرفض بنفس الطريقة التي يرفض بها الجسم الإنساني ما لا يقبله من أجسام تزرع فيه.

1-4-3 اقتحام الوقت العالمي للوقت المحلي :

يدق " بول فريليو " جرس الإنذار من ظاهرة جديدة قد تؤدي إلى نتائج بالغة الأهمية على كل مسارات الحياة السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية هاته الظاهرة هي ظاهرة « الفورية » L'immédiateté و " الأنية " Instantaniété وعرضه في هذا الميدان يوضح لنا أكثر حجم التغيرات التي تعيشها الإنسانية: " يتفوق الوقت الحقيقي -من الآن فصاعدا - على الفضاء الحقيقي وعلى جغرافية الأرض، ثم أن أولية الوقت وأولية الفورية على الإمتداد حقيقة كاملة وتأصيلية وهذا ما تترجمه عبارة إشهارية عن الهواتف النقالة : « لم تكن الأرض أبدا صغيرة كما هي عليه الآن » إنه حدث في منتهى الخطورة بالنسبة للعلاقة مع العالم وبالنسبة لرؤية العالم. هناك ثلاثة جدران: جدار الصوت، جدار الحرارة وجدار الضوء. وقد تم إختراق

الأول و الثاني . فجدار الصوت إخترقته الطائرات التي تسير بسرعة أكبر من سرعة الصوت أما بالنسبة لجدار الحرارة فقد إخترقه الصاروخ حاملا معه الإنسان إلى القمر أما الثالث أي جدار الضوء فنحن لا نخترقه بل ندخل بداخله. هذا هو جدار الوقت الذي يواجه التاريخ حاليا فالوصول إلى جدار الضوء، الوصول إلى سرعة الضوء حدث تاريخي يشتت التاريخ ويشتت علاقة الإنسان بالعالم»[1] .

إن الوقت العالمي هو وقت يتشكل حول نمط الأنية والفورية فالدخول إلى جدار الضوء هو – بعبارة فيريليو – نوع من إعادة ربط نظرية « أينشتاين » من زاوية مختلفة بمعطيات ومؤثرات جديدة، معطيات أكثر حضورا وأكثر إجتماعية من الفيزياء. إن وقت سرعة الضوء هو وقت سرعة الأمواج الكهرومغناطيسية لكل حاسوب شخصي والوصول إلى هذا الوقت هو تجاوز مرحلة رئيسية ومتفردة، هذا بإختصارما يقصده « فيريليو » . وهو يقول من جهة أخرى أننا قد وصلنا إلى ما يسميه « يونجر » Yunger « جدار الوقت »[2] .
هذا الجدار هو جدار الوقت الحقيقي، وقت سرعة الضوء وهو يقترح مقابلة مهمة بين وقت الضوء الخاص بالأنية والوقت المادي للمكان أي الوقت اليومي فالأول يسيطر على الثاني « إن وقت الضوء لا علاقة له بالوقت المادي لديمومة المادة أو مدة الكمية »[3] .

حينما ندخل إلى هذا الجدار ندخل إلى عالم جديد، عالم مجهول يحكمه وقت جديد هو الوقت العالمي وهو وقت فرضه عاملان مهمان ، أولهما هو التقدم التكنولوجي الذي تم بسرعة مذهلة، يقول « بوديل جونسون » Bodil Jonsson عن هذا التسارع التكنولوجي الذي لا مثيل له: « بينما تطلب إنقلاب التفكير الذي سببه إكتشاف السيارة وإندماجها في النشاطات الإنسانية خمسين عاما فكل ما يتطلبه الإعلام الآلي قد لا يتجاوز الخمس سنوات»[4] .

إن هذا التسارع في الوقت لا يسمح للذين يشعرون بوطأته عليهم أن يلتقطوا أنفاسهم ، أي يتأخروا قليلا عن الأحداث ليعيشوا كل لحظة أو كل مدة وفق رزنامة قديمة.

---

(1) – فيريليو 1995.
(2) – يونجر 1981 .
(3) – فيريليو في العيدي (أ) 1997 ص 286 .
(4) – جونسون 2000.

أما العامل الثاني فهو إجتياح الكل الليبيرالي بعد فشل الشيوعية فقد أصبحت هذه الأخيرة « نجم ميت »[1] أي أنها قد أصبحت أيديولوجيا بلا ورثة ، أنتهت بسقوط حائط برلين مما غيب مصداقية التداول للنظام المختفي وراء الليبيرالية والذي ليس إلا ديكتاتورية جديدة. وفكرا إنفراديا للأزمنة المعاصرة بعبارة فيفيان فورستر[2] Forrester Forrester هذا الوقت يفرض إذن معايير جديدة « إن الهوة بين الأجيال تتعمق أيضا، لنفترض أن سرعة التغيرات تتضاعف خلال بضع سنوات ، أن هذا سيجعل من الممكن أن يكون الفرق بين مواليد 1995 ومواليد 2000 أكبر من الفرق الذي كان يوجد بين جيلين»[3] .

إن الوقت النسبي لأنيشتاين قد إقترح علينا « تناقض التوائم » أما وقت الإعلام بسرعة الضوء فيقترح علينا كما يقول جونسون « مراهقين من النوع الثالث » « يتزايد زمن المراهقة شيئا فشيئا حتى يتم الحصول على المعلومات التي يفترضها العصر في البالغ [...] ماذا سيحدث لو ظهر أن مراهقي التسعينات هم أول الأجيال التي لا تمتلك أصلا سنا للبلوغ »[4] .
يصر « بول فيريليو » على فكرة أساسية في حديثه عن هذا العالم الجديد الذي يصفه "الفضاء التحكمي » « Cyberspace »، أن التموضع في مكان مادي عنصر أساسي في بناء المنظور، كل شيئ مرتبط بمكان ما، بمواطنة ما لكن « الحدث المنتظر حدوثه في القرن الواحد والعشرين-بهاته السرعة المطلقة- هو إختراع منظور للوقت الحقيقي الذي سيأخذ مكان منظور الفضاء الحقيقي الذي إخترعه إيطاليو « الكواترسنتو » « Quattorcentro »[5] .

إن هذا التغير الخطير من حيث أنه يغير العلاقة التي تقيمها كل حاسة من حواسنا الخمس مع العالم الذي يحيط بنا، أن « بول فيريليو » يثبت بإمتياز ما نقوله: « إن « العالم التحكمي » Cyberspace هو شكل جديد من المنظور، والأمر لا يتعلق فقط بالمنظور البصري والسمعي اللذين نعرفهما بل هو منظور جديد لا حاجة له بالمرجع هو منظور « لمسي » فالنظر عن بعد والسماع عن بعد هي أسس المنظور البصري والسمعي ولكن اللمس عن بعد

---

(1) - فيري Furet 1995 .

(2) - فورستر 1996.

(3) - برجيسون 2000.

(4) - نفس المرجع .

(5) - مصطلح إيطالي ذكره فيريليو 1995.

والإحساس عن بعد هو إزاحة للمنظور نحو مجال لم يتحكم فيه من قبل هو « الملامسة » و « Contact »

إننا –مع تطور الطرق السريعة للمعلومات– أمام ظاهرة أساسية جديدة هي ظاهرة فقدان الوجهة، وقد جاء فقدان الوجهة الأساسي هذا ليكمل ويتم إختلال التنظيم الإجتماعي وإنهيار تقنين الأسواق المالية وهي أشياء نعرف نتائجها الضارة. يتم التحضير إذن لإنشطار الحقيقة المحسوسة بين الحقيقي والإفتراضي، هناك مجيئ للحقيقة المقولبة Stério-réalité ، فقدان للمعالم الذاتية لأن الكينونة بالداخل (In situ) وهو هنا والآن (Hic et munc) ولكن الفضاء التحكمي والمعلومة الأنية والمعولمة يثوران على هذا المفهوم، إن ما يتشكل هو تشوش إدراك الحقيقي : إنه صدمة [1] .

إن الوقت الحقيقي يغير شيئا أساسيا في الإنسان وهو إدراكه للأشياء بحواسه وهذا قد يحدث خلال جيل أو جيلين « شعور بالضياع وتداخل للمسافات والأجال[2] . فبضبط قوة التسارع المتزايدة والعبور الفوري للمسافات بواسطة الزمن سننتهي إلى تسوية مفهومي الزمان والمكان بأذهاننا بصورة نهائية وهذا ريني كار René Char يقول جملة موجبة هي « إن إزالة البعد تقتل »[3] .

إن الوقت العالمي يمحو المعالم الزمكانية لكل منا ويضع بديلا عنها خارطة جديدة للزمان والمكان وهي خارطة لا نجزم بإستعداد الأفراد لها .

إن « بول فيريليو » يذهب إلى حد إنكار مصطلح العولمة لأن الحقيقة تكمن في أن « لا وجود للعولمة، هناك تحقيق للإفتراضية، لأن ما تمت عولمته بالفعل –بواسطة الأنية –هو الوقت، كل شيئ يتم من خلال هذا المنظور للوقت الحقيقي وهو وقت سيكون من الآن فصاعدا وقت واحد. لأول مرة سيتعامل التاريخ مع وقت واحد هو الوقت العالمي »[4] .

---

[1] – فيريليو 1995.

[2] – دي روزناي وفيريليو 1995 ص 6.

[3] – شاعر معاصر (1907– 1987).

[4] – فيريليو 1995 .

1-3-4-1 بين المحلي والعالمي :

هذا هو التنظيم الجديد إذن، وقت عالمي وعام عوض « الأوقات » المحلية وتلك الخاصة بالنواحي والمناطق والأمم والتعويض هذا(أي تعويض المحلي بالعالمي) يتم غالبا مع ميل إلى توحيد شكل ونمط المنتجات وطرق إستعمالها مع إضعاف اخر لكل ما يمثل مصدر غنى وصفة إمتياز لكل منطقة .

الوقت العالمي هو وقت العالمية ووقت " الشامل " الذي يمتص الأوقات المحلية فهذا " ستيفان كارن[1] " Stephene Kern يتحدث عن الوقت العالمي الذي سيوحد وقت جهة مع وقت جهة أخرى. هذا الوقت الذي تجاوز القطار الكهربائي والكهرباء وتجاوز التايلورية Taylorisme ونظرية النسبية كما يقول " زكي العيدي حينما يعيد " فكرة " دافيد هارفي " David Harvey عن اللحظة التاريخية المفضلة والمنعطف العالمي، هذا الوقت الذي سيؤدي في نهاية القرن التاسع عشر إلى ما يشير إليه " جيدنز " Giddens ببروز مقياس عالمي للزمن على حساب الزمن المحلي[2] .

إنه وقت شامل ومستبد يتجاهل الوقت الإجتماعي المحلي هذا الأخير الذي شكل وأغنى وغذى حضاريا وثقافيا الكل يجد نفسه الآن في حرب غير متكافئة أسلحة الزمن العالمي فيها هي الليبرالية، إقتصاد السوق، ديمقراطية السوق، الأنترنت، التلفزة، والإعلام بمختلف أنواعه وهي أسلحة تستطيع القضاء على أية معارضة مهما كان رأي معارضي العولمة ومناصري « جوزي بوفي» José Bové في فرنسا وأفريقيا الشبه الصحراوية أو الأمازون الذين يطالبون بحقهم في التميز والإختلاف. إن عقارب الساعة الوحيدة التي تحكم –من الآن فصاعدا– هي عقارب الوقت العالمي وهي تشير كلها إلى ساعة واحدة وهي ساعة التوحيد والعالمية .

---

(1) – كارن 1983 .

(2) – جيدنز 1994 ص 27 .

" العالمي هو المحلي دون جدران»[1] قال « ميقال تورقا » والعالمية هي " توزيع مكاني لمنتوج أو تقنية أو فكرة فهي تؤدي إذن إلى توزيع للتوجهات"[2] والتهديد يأتي حسب بول فيريليو" من هذا الإسقاط للتوجهات من إفقادها للوجهة وإذا كان الوقت العالمي يؤدي بنا- كما يستنتج « زكي العيدي »- إلى إنشاء عالم لا يتميز بفقدانه للمعالم-فقط بل بفقدانه للتوجهات أيضا .

إن عبارة « تورقا » Torga تربط شرط عالمية الإنسان بتأصله في مكان ما، وربطه بثقافة وتاريخ محددين فليس هناك توزيع للتوجهات إذا لم تكن هناك مرجعية لتوجه محدد وتثبيت داخل مجتمع ما وثقافة ما وإذا ما تم هذا التوزيع للتوجهات فإن العالمي يصبح توزيعا للتوجهات أبعد من الحدود والثقافات والجدران.

إن إلغاء الأوقات المحلية المتعددة لصالح وقت واحد وشامل هو الوقت العالمي سيغير بعمق مسيرة التاريخ ولأن المكتسبات لا تأتي دون خسارة فإن " بول فيريليو" يوضح بطريقة بسيطة ولكن بقدرة تكشف حجم الخسائر التي سيسببها هذا الوقت الجديد للإنسانية « لقد كان التاريخ يسير حتى الآن وفق الأوقات المحلية والفضاءات المحلية، وفق المناطق والأمم غير أن العالمية والإفتراضية تؤسسان لوقت عالمي يجسد -من البداية- شكلا جديدا من الإستبداد فإذا كان التاريخ يتميز بالغنى فذلك لأنه محلي ولأن الأوقات المحلية كانت مسيطرة على الوقت العالمي الذي لم نكن نتحدث عنه إلا في علم الفلك غير أن الأمور ستتغير غدا فتاريخنا سيسير وفق هذا الوقت العالمي الآني فمن ناحية سيتفوق الوقت الحقيقي على الفضاء الحقيقي مقصيا المسافات والإمتدادات لصالح المدة المتناهية الصغر ومن ناحية أخرى فإن « تعدد الوسائط " Multi mediaوالفضاء التحكمي Cyberspace سيسيطران على الأوقات المحلية للنشاط الفوري داخل المدن والأحياء إلى درجة أننا نفكر في تعويض مصطلح « Global" بمصطلح " Glocal" كتقليص لكلمتي " Global " و" Local" فنحن نعتبر أن المحلي شامل بالضرورة وأن الشامل محلي بالضرورة وهذا الهدم للعالم لن يكون بلا تأثير على العلاقة بين المواطن والمواطن "[3] .

---

(1) - محاضرة في البرازيل 1954.

(2) - العيدي (أ) 1997. ص 29.

(3) - فيريليو 1995.

في هاته الحالة سنحضر -بلا شك- إلى مضي نحو توحيد نمط التفكير، الثقافات وحتى الأحلام لأن التطلعات المستقبلية ستكون على شكل نموذج واحد للجميع وسيتم هذا ببث نفس الصور ونفس " الألحان" وفق « نغم » عالمي ومعولم والخطر يكمن في كون هذه « التوليفات » تكتب من أعلى قمة هرم غريب وبفكر موحد لا توجه له أما من يقوم بتأليفها فهم جمع من المتلاعبين بالرموز في كل الميادين (سياسيون، خبراء الإعلام الآلي ، مدراء مؤسسات، أرباب الأموال والمنتجون السينمائيون...) والمنطق الذي يحكم هاهنا هو منطق تسويق السلع أي منطق أسهم السوق، منطق عدد الزبائن والفوائد الإنتاجية وهكذا تعلو قواعد السوق على أبجديات الكائن الحي فهم لا يترددون الآن في الحديث عن « مراهق عالمي» يجب أن يستجاب لمتطلباته بنفس الطريقة من نيويورك إلى طوكيو وبنفس الإستراتيجية التجارية -مع بعض الفروق الطفيفة حتى لو تعلق الأمر برغبته في شراء قميص.

كل هذا يزيد من حدة " الشعور بالعيش في زمنية فريدة من نوعها: زمنية الوقت العالمي والذي نشعر بعجزنا عن التخلص منه"[1] . إن هذا الوقت الذي يقتلع الناس من الجذور دون أن يقترح عليهم حلولا أخرى هو في الحقيقة وقت فقدان للوجهة وتضييع للضوابط وسينتهي إلى الخلط بين المحلي والعالمي في النظام المؤسس أبتداء " من الآن فصاعدا سيكون المحلي هو الخارجي والعالمي -وهذه مفارقة كبرى- هو الداخلي كلنا لدينا الشعور بأننا عندما نكون في « المحلي " نكون داخل العالم هناك قلب جذري وتقسيمي للعلاقة الزمكانية [...] وهكذا فالمحلي هو الخارج والعالمي هو الداخل [...] وبعبارة أخرى فضواحي مدينة ما هي الخارج في الحقيقة »[2] إننا نعيش إذن إنقلابا غريبا و" بول فيريليو" ليس الوحيد الذي يؤكد هذه الحقيقة التي تبدو وكأنها قادمة من بعد أخر .

(1) - العيدي (ب) 1997 ص 75 .

(2) - فيريليو ذكره العيدي (أ) 1997 ص 287.

1-4-3-2- : مثال عن التباس المحلي والعالمي في مدينة من العالم الثالث : البوكيمون " Les pokémons" في أذهان أطفال العاصمة :

إنه لمن الصعب اليوم أن نشرح لطفل في السادسة من عمره أن ظاهرة البوكيمون(Poket monster) شيئ دخيل على ثقافته الأصلية لأنه قد ترسخ ذهنيا في يومياته ومخيلته أن البوكيمون قد ترسخ نفسيا في الدائرة المحلية للطفل وإنه لمن المهم أن نلاحظ الإمتداد الذي أخذته هذه الظاهرة في مدينة من العالم الثالث كالجزائر العاصمة الموصولة بمختلف قنوات البث والإعلام وخاصة بوسيلة الهوائيات المقعرة (تحتل الجزائر مكانة متقدمة عالميا في هذا المجال) .

إن نفس كائنات البوكيمون التي تعيش « بين الأعشاب، في الأدغال، في الغابات، المغارات والبحيرات »[1] التي تنظم إيقاع الحياة اليومية لدى أطفال نيويورك وباريس تمارس نفس التأثير على الأغلبية الساحقة لأطفال الجزائر الذين أدمجوا -في مقاربة نهائية- هذه الكائنات في عالمهم .

أصبح البوكيمون شيئا محليا في حين أن شخصية أسطورية من القصص الشعبي الجزائري مثل جحا- والأمثلة كثيرة- يكاد يصبح مجهولا أو موضوعا في المستوى الثاني، حتى لا نقول في طي النسيان وما أدى إلى هذا ليس إلا البث الدائم لمعلومة رأت النور في مكاتب يتقاسم فيها المتلاعبون بالرموز مهام صناعة وبث وتسويق أسطورة " البوكيمون " . إن الطفل يعتبر كل ما لا يراه في التلفزة أو على ظهر كراسه شيئا خارجيا عن عالمه وهكذا يصبح « المحلي » ملحقا بـ »خارجي » له صبغة « العالمية » وهذا هو فقدان الوجهة الإجتماعي الذي يتحدث عنه " بول فيريليو" والذي سيؤدي إلى إنتاج طفل ومراهق عالمي سيذهب إلى البحث عن ما يشده خارج أمكنة وجوده المادي التي لا يبقى فيها إلا الجسم لأن رأس الطفل وتفكيره بعيدا عن هاته الأمكنة وعيناه مركزتان على النظر وراء الحدود ووراء الأفكار المحلية .

---

[1] – الموقع الرسمي على الأنترنيت WWW. Pokemon. tm. Fr

ماذا يفعل " المحلي " الذي تزداد حيرته أمام هذا " العالمي " الذي لا يتوقف . ماذا يفعل " المحلي " تجاه رغبته المشروعة في التكوين الفكري والثقافي للطفل وفق المعالم التي حددها أسلافه ووفق ثقافته المحلية .إن علامة « لفيس » لسراويل الجينز وعلامة كوكاكولا للمشروبات تمثلان أمثلة على التوحيد النمطي الذي يجر الوقت العالمي الشعوب إليه ورغم هذا فليس من المحظور إرتداء جينز من نوع " لفيس » ولا شرب « الكوكاكولا » ونحن نتفكه بواحدة من نوادر « جحا » ونلقي نظرة دائمة على « المحلي " وما يمثله من ثقافة وتصورات وآفاق.

كما أن هذا لا ينبغي أن يكون حجة للإنغلاق على النفس في حدود لا تسمح بأي تبادل ثقافي لأن العالم كما هو الآن يمثل حقيقة وواقعا لا يمكن تجاهله. إن حمى البوكيمون هاته ليس لها نفس مستوى التأثير في كل مناطق الجزائر ولكن هذا لا يشكل باعثا على الإرتياح لأن ضعف تأثيرها في بعض أنحاء الوطن لا يعني أن هناك مقاومة ثقافية في هذه النواحي مقارنة بقطب كالعاصمة ولكن لأن هناك أسبابا أخرى كعدم تواصل هذه النواحي مع شبكات البث الإعلامي والأيديولوجي العالمية من مناطق ومدن أخرى ثم هناك الفقر الذي يمس قسما كبيرا من السكان في الجزائر العميقة مما يمنع الأطفال من التعبير عن حاجتهم للبوكيمون في الوقت الذي يشكون فيه من الجوع والعراء ، إن هؤلاء لا يعتبرون مستهلكين بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي لا تيأس أبدا من محاولة تحويل كل مواطن في العالم إلى مستهلك لمنتجاتها.

1 - 4 - 3 - 3 - شيء من التفاؤل :

من المؤكد أن هناك نظرة إيجابية لمجيئ الوقت العالمي وميل إلى رؤية الجوانب المضيئة في هذا المشهد الذي جعلته الأحكام السلبية المسبقة مظلما وأفسدت تحليل بل وانكرت كل حسنات هاته الظاهرة .

إن "زكي العيدي" ، الذي يؤمن بهذا الرأي يذكر في هذا الإتجاه تعريف النموذج الذي تضعه إيزابيل ستانجرز " Isabelle Stengers" كي تذكر أن إدراك حدث ما قد يكون ذاتيا وفق الطريقة التي يبتدأ فحصه ومعالجته بها في البداية وإذن فإن إنشاء نموذج علمي أو إيديولوجي

سيظطر إلى إخضاع الإختلاف للوحدة والجهات للعالمية : " لكي يأخذ شكل صورة جغرافية يؤكد النموذج على تجانس المنظر ولكنه يخفي وجود ممرات مسالك على الطرق التي بين مختلف جوانبه كما يغفل أثناء الحديث عن كيفية السفر الرسمي المساعدات المحلية التي لا يستطيع بدونها أي كان أن يوجد أو يخترع طريقة للعبور ".

وهكذا يكون الوقت العالمي وقت عالمية ذكية فهذا دانيال داين « Daniel Dayen » يعتقد أنه يتعلق بتفاعل يحافظ بداخله المستوى المحلي على إمكانية المبادرة[1] مستنتجا أن العالمي يستطيع أن يساعد «المحلي » وأن هذا الأخير يستطيع أحيانا – أن يتحرر من " العالمي" بمقاومته أو بمحاربته من أجل " عالمي" أخر يتحقق فيه بالإنضواء تحت لوائه / أما زكي العيدي فيقول أن هاته العولمة تذهب في إتجاه توحيد وسائل قراءة العالم ولكنها تنوع تفسيراته "[2] ، وهو يشير إلى جملة لـ ميشال سارتو « Michel Certeau » تذهب بهذا الإتجاه: " إن هذه العولمة للحياة اليومية تفرض على المجتمعات مفردات وتراكيب ولكنها تترك لهم حرية الإختيار في تكوين الجمل الخاصة بهم "[3] : إذن فبين العالمي والمحلي هناك دائما وساطة شيء ما وغالبا ما تكون هذه الوساطة جهوية، يتكلم زكي العيدي عن فضاء توسطي للوقت العالمي : "لأن الوقت العالمي هو وقت تخيلي فهو بحاجة كي يتطور ويتحول إلى ممارسة إجتماعية – إلى أن يستقر ويتأقلم لكي يتشكل ولكي يكون له معنى مجسدا وإذن فالوقت العالمي لا يوجد إلا من خلال وساطات ثقافية ، دينية ، سياسية أو إقليمية وهذه الوساطات مهمة ولكن ينبغي إيضا أن نقيس دلالاتها ففي غالب الأحيان تكون الوساطة على شكل وضعية وسطية بين العالمي والمحلي ولكن هذا التمثيل هندسي جدا[4] ، وزكي العيدي يختار أن يتم التمثيل على طريقة التبولوجيا وعلم الجولوجيا الذي يتحدث عن الطبقات والتصدعات مفضلا ذلك على الهندسة التي تحسب المسافات والتقاربات الثابتة وهو يشير في هذا الأتجاه ألى "هوائي المنديل" الذي عرفه ميشال سار (Michel Serres) كما يلي : « إذا أخذت منديلا وبسطته لتستعمل المكواة يكون بإمكانك أن تحدد عليه مسافات وتقاربات محددة [....] خذ هذا المنديل

---

(1) داين في العيدي (أ) 1997، ص 298.

(2) العيدي (ب) 1997، ص 74.

(3) سارتو 1980، ص 12 في العيدي (ب) 1997، ص 74.

(4) العيدي (أ) 1997، ص 46.

وضعه في جيبك بعد أن تطويه كيفما إتفق ، ماسيحدث هو أن نقطتين متباعدتين جدا تقربان فجأة لتصبحا متجاورتين وبالعكس فإن نقطتين متقاربتين جدا قد تصبحان متباعدتين جدا "[1] .

إن الوساطة بين المحلي و العالمي و التي تقرب عوض أن تبعد الوساطة التي تتخذ الشكل الطبولوجي المختلف عن الشكل الهندسي القديم هي الوساطة الملائمة لتوضح كيف وفي ماذا يستطيع العالمي أن يقرب توبولوجيا عوض أن يبعد هندسيا. وهو ما دفع « زكي العيدي » إلى القول أن : " الوقت العالمي يسمح للشركات بأن تتعرف على نفسها و أن تكتشف نفسها عوض أن تخضع فقط لضغط خارجي قوي لا يمكن تجاوزه [...] وحتى و إن كانت تبدو مفارقة فإن الوقت العالمي هو طريقة لإعادة إكتشاف الذات حتى و إن كانت إعادة إكتشاف الذات هاته تتم وسط حالة من القلق[2] ، إن هاته الرؤيا تعاكس رؤية بول فير يليو الذي يرى في مقتضيات الوقت ألعالمي إستيلاء من العالمي على المحلي و إقتلاع لهذا المحلي من فضائه الحقيقي لصالح تسارع زمني يحدث فقدانا للتوجه و هي رؤيا هندسية إذ إتبعنا طرح زكي العيدي الذي يختار مسارا توبولوجيا لتقريب ما كان يبدو بعيدا.

1 - 4 - 4 : الوقت العالمي ، الديمقراطية والسوق : وقت " ديمقراطية السوق"

إن الوقت العالمي هو وقت الترتيبات وتحقيق ترابطات الأحداث التي تنتهي إلى إعطاء معنى مشترك وهو الوقت الذي تقوم فيه التسلسلات بتشكيل إشكاليات عالمية جديدة : " بالبناء يبحث الوقت العالمي على الإشتمال وتجميع الأحداث حول دلالات قوية ، ثابتة ومترابطة "[3] وهو يعتمد على مايسميه لويس ديمون Louis Dumont " الأفكار و القيم " التي تزعم إقتراح تنظيم ما للعالم[4] ، إن هاته الأفكار القيم التي أسس عليها هذا الوقت الجديد قد بُنيت هي نفسها – حول مفهوم يرافق الوقت العالمي منذ مجيئه وهو مفهوم "ديمقراطية السوق" وبالفعل فإن

---

[1] سار 1994، في العيدي (أ) 1997، ص 46.
[2] العيدي (أ) 1997، ص 47.
[3] العيدي (أ) 1997، ص 14.
[4] ديمون 1991، ص 44 - 45، في العيدي (أ) 1997، ص 14.

فكرة الديمقراطية قد جاءت لتكرس إخفاق الشيوعية التي كانت رافضة لهذا المبدأ بينما يبدو المفهوم "المقدس " للتنظيم بالسوق لما كأخذ بالثأر من الإقتصاد الحكومي الذي كان يحكم في البلدان الشرقية قبل سقوط حائط برلين ومجيئ الوقت العالمي .

وهكذا فإن تحليل "زكي العيدي" ، الذي يرتكز على البحث عن ترابط إيديولوجي للوقت العالمي – يستند على " إرادة ربط الإخفاق الشيوعي بضرورة ترقية الديمقراطية ، هاته الديمقراطية التي لا تستطيع أن تزدهر إلا بمجيء السوق ، وهكذا يكون الوقت العالمي هو وقت ديمقراطية السوق التي ستكون البنية التحتية لنظام عالمي جديد "[1] .

لقد تم تثبيت ديمقراطية السوق في وقت غابت فيه كل مبادرة أخرى ، وقد عجل بمجيئها سقوط حائط برلين وإفلاس الشيوعية " هي ليست أيديولوجيا إذن ولا مدونة مذهب من المذاهب ولكنها حالة للعالم ذاع صيتها حيثما إعتبرت ضرورية "[2] .

السوق والديمقراطية شيئان متلازمان يفسح أحدهما الطريق للأخر ففي الصين يبدو الإحتكام للسوق كمقدمة لمجيئ محتمل للديمقراطية أما في بعض البلدان الشرقية فإن الديمقراطية قد أدت إلى إنفتاح حقيقي – رغم صعوبته – على التنظيم بالسوق، إن هذين المفهومين وكلاهما فكرة – قيمة" يؤديان إلى نتائج جديدة تكون هاته النتائج مجهولة إلى حين تطبيقها لأننا لو كنا نعرف منذ المدرسة الليبيرالية ما تعنيه دمقرطة السوق لأكتشفنا في مختلف الأماكن في العالم – منذ سنوات – ممارسات مؤدية إلى " تحول الديمقراطية إلى سوق ".

إن مفهوم « ديمقراطية السوق » يشق طريقه كلما تأكدت سيطرة مجتمع ديمقراطي منظم بالسوق على النموذج الأخر ونعني به مجتمع إشتراكي تضطلع فيه الدولة بمهمة التنظيم.
إن ما منع هذا المفهوم من الإنتشار في العالم في وقت سابق هو زمن الحرب الباردة السائدة حينذاك والتي لم تكن تسمح له بالبروز وبالفعل فإن مختلف الأحداث التي كانت تصب في هذا الإتجاه لم تكن تستطيع الإلتحام لإعطاء معنى لهذا المفهوم بسبب الصلابة والصرامة

[1] العيدي (أ) 1997، ص 38.
[2] العيدي (أ) 1997، ص 39.

اللتان ميزتا تلك الفترة في محيط كان فيه عبور الحدود صعبا إن لم يكن مستحيلا مما وقف حائلا في وجه « الأفكار – القيم » التي يتحدث عنها لويس ديمون « Louis Dumont » .

إن ديمقراطية السوق نموذج مرتبط مباشرة مع مفهوم الوقت العالمي وهي واحدة من " الأفكار – القيم " الأساسية لهذا الزمن لأنها " أيديولوجيا تتكيف خاصة. مع الوقت العالمي من حيث أنها تدمج بصفة وثيقة التسارع الزمني "[1] .

إن مصطلح ديمقراطية السوق هو تركيب من ديمقراطية وسوق ولكنه لا يبين لنا أيهما يحكم الآخر ورغم أن هذا السؤال لا ينبغي – من وجهة النظر الأدبية – أن يطرح غير أنه – للأسف – سؤال تطرحه الأحداث الحالية وتجعلنا بحاجة إلى الإجابة عنه اليوم أكثر من أي وقت مضى فالنمو المذهل للسوق جعله يستنزف ويضعف الديمقراطية مما يجعل منها – من الآن فصاعدا – سوقا بمختلف نشاطاتها والمتعاملين فيها كأي سوق أخرى. سوق سنتكلم فيها عن العرض والطلب السياسيين ونتحدث فيها حتى عن المستهلكين السياسيين، نحن نميل أحيانا إلى الاعتقاد بأن الأفكار مقتنيات ترضخ لحكم المستهلك كالأشياء الأخرى ولأن هاته الرؤيا لم تعد شيئا مستهجنا فإن " روس بيروت " Ross Perot يتكلم عن الديمقراطية الافتراضية " Virtuel démocracy " باقتراحه لديمقراطية متلفزة " Démocratie télévisée " بالبطاقة المغناطيسية التي ندخلها في مكانها على طرف الشاشة بطريقة الشراء بالبطاقة أو بالطريقة التي ندير بها آلة منزلية من أخر طراز !.

إن هذا يجب أن يدفعنا إلى التفكير بعمق لأننا في بداية التاريخ لهذا العصر الجديد، عصر الوقت العالمي وكل نتيجة جديدة يوصلنا إليها تفكيرنا توضح لنا قليلا ما ينتظرنا مستقبلا والأمثلة في هذا المجال ليست قليلة فهذا " سيليفيو برليشكوني " قام بإنقلاب إعلامي ربح فيه أصوات المتفرجين بانتصاره في معركة " الفوز بالمستمعين " باستعمال قنواته الصحفية والمرئية والمسموعة القوية جدا فوصل إلى قلوب المواطنين عن طريق الوصول إلى قلوبهم كمتفرجين. إن لقصة صعود " Forza Italia " دلالة كبيرة من حيث أنها تبين لنا أن العلاقة التي تربط بين المتفرج والمواطن الذي يكونه قد تستثمر بصفة تشكل خطرا على الديمقراطية وهكذا فإن الرهان السياسي قد يسقط بين أحضان المعسكر الإعلامي فتصبح قواعد الانتخابات

---

[1] العيدي (أ) 1997، ص 39.

هي القواعد نفسها التي تحكم مبدأ الاستهلاك الإعلامي. لقد كان للعولمة الفضل في طرح مشكل أساسي آخر بطريقة عملية ويتمثل هذا المشكل في كون العالمي كمصدر للحرية ولحق الاختيار والمنافسة يجد في مواجهته الوطني " والمحلي " الذي يطالب بحرية أكبر في التحرك ويطالب بحقه في التفضيل التجاري الوطني والحق في الاختلاف. إن الشخص المواطن الذي تم تكوينه خاصة من الطرف المحلي (بلد، ثقافة، دين) يواجه بالشخص المستهلك الذي أنتجه العالمي والشمولي إن مجتمع الاستهلاك العالمي هذا يطرح مشكلا لكونه يوجد تمزقا وانفصاما بين المواطن والمستهلك الذي بداخله فالمستهلك يفضل - مثلا - أن يشتري شيئا مصنوعا في جنوب شرق أسيا بسبعة دولارات على أن يشتري الشيء نفسه بعشرة دولارات وهو يعرف أنه مصنوع من طرف مؤسسة تبعد عن منزله بثلاثة كيلومترات وتشغل أخاه أو قريبه. وهكذا فإن الإنسان العالمي - ورغم أنه مرتبط جدا بهويته الوطنية - لا يستطيع أن يطابق استهلاكه لوطنتيه " أن هذه الحركية تؤدي إلى مواجهة المستهلك القوي الذي تتملقه كل الجهات بالمواطن الضعيف الذي يشعر بالغبن "[1]. إن المحيط الدولي يغذي باستمرار تزايد طلبات المواطنين ورغبتهم في نيل حقوقهم وإذن فإن الطلب الاجتماعي مهيكل على أسس عالمية ولكن الموارد التي تكفي هاته الاحتياجات تبقى محدودة جدا كما أن آليات إعادة التوزيع تبقى هي أيضا مستندة على أسس عالمية ومن هذا يأتي الخلل الذي يؤدي إلى الإنقاص من قيمة المواطنة وإلى التفكير فيها بطريقة أخرى.

إن ما نعرفه اليوم هو المواطنة والديمقراطية على المستوى الوطني أما المواطنة على المستوى العالمي فهي شيء ينتظر الاكتشاف. إن المواطنة على المستوى العالمي تظهر في البنى ذات الديمقراطية المتسمة بصفة المشاركة وهي ديمقراطية ممارسة من خلال المنظمات والجمعيات والتظاهرات (انظر حركة التّعبئة في " سياتل " Seattle) وهي عادة شاملة ودولية أما الديمقراطية الممثلة فتبقى ديمقراطية الاقتراع أين يتم اختيار الممثل بالاحتكام إلى الصناديق وهي مع ذلك تتجه إلى الفقدان التدريجي لتأثيرها في " محلي " يزداد تأثير العالمية فيه.

---

[1] العيدي (ب) 1997، ص 26.

إن ممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني لم تعد كما كانت عليه فالدولة مهما كانت شرعيتها – تعجز غالبا – أمام الاتجاهات العالمية الكبرى التي توجه وتتحكم في القرارات الوطنية. وزيادة على هذا فإن الوقت العالمي يطرح – من خلال الوقت الحقيقي مشكلا عميقا للديمقراطيات لكونها لا تستطيع أن تعمل وفق نمط التزامن الذي ترتكز عليه الحياة العالمية، إن " بول فيرليو " يشرح هذا جيدا : " لقد تمت دمقرطة كل أنواع السرعة النسبية كالسيارة والطائرة غير أن السرعة المطلقة، الآنية والمباشرة " Live " هي سمات المستبد أي الله، هناك مركز مطلق فرؤية كل شيء وسماع كل شيء والعلم بكل شيء هي صفات الربوبية لا الإنسانية، هي الاستبدادية ذاتها وحينما لا تبقى للحظية ارتكاسات فليس هناك أي أمل في وجود الديمقراطية "[1].

---

[1] فيريليو 1993، ص 08.

الجزء الثانـي

جغـــــرافــيا جــديـــدة

هل نحن واعون بأننا نحضر - في نهاية القرن هذه- إلى إضطراب جغرافي كبير تمت بموجبه إعادة النظر في المبادئ الأساسية للإنتماء الإقليمي، السياسي، الإقتصادي والإجتماعي بشكل أدخلها (المبادئ) في دوامة سببتها عولمة تزداد حدة إكتساحها يوما بعد يوم .

لم يكن من الممكن أن يعاد النظر في مكتسبات تاريخية كالإقليم أو الدولة الأمة إلا بسبب الضغط الهائل لعالم يسير ويتقدم، عالم يتحول بتأثير أفكار وصور ومذاهب عالمية ومعولمة وهذا ما يشكل الأنزيمات الحقيقية للعولمة [1] . مدفوعة بالرغبات التوسعية التي كانت في وقت ما هوس بعض الإمبراطوريات أو الدول التي كانت تعطي أهمية كبيرة لإحتلال أي ستتميتر مربع من الأرض كانت بعض القيادات من الحكام والرؤساء الأكثر جنونا يحلمون بأن ينسفوا نظريا وعلى أرض الواقع الحدود التي كانت تفصل بينهم وبين " عالم بلا حدود» وهمي هاته الحدود والتي كانت تقف حجر عثرة بينهم وبين أحلامهم التوسعية المجنونة، وهكذا إستعمل السيف والبندقية في فتح الأقاليم ونسف الحدود .

شكلت الحرب العالمية الثانية وإتفاقيات « يالطا » نهاية -نسبية- للأحلام المجنونة لديكتاتوريات يسكنها الجشع والطمع في الإستيلاء على أقليم لا متناهي ولقد ظننا أننا بذلك قد قمنا بما يجب كي لا نعود -أبدا- إلى الحالة التي كنا عليها قبل الحرب غير أن هذا لم يحمنا من قدوم « ديكتاتورية -بلا ديكتاتور- لا ترغب في السلطة ولكن هدفها هو التسلط على من بأيديهم السلطة " [2] ، ديكتاتورية ستبذل كل جهدها في الإستحواذ على كل سنتيمتر مربع من العالم، كي تنفث فيه عقيدتها الليبرالية المتطرفة وكي تقضي بواسطة العولمة على بقايا كل معارضة بغض النظر عن نظامها وطبيعتها .

---

[1] - بيترلا 1990 ، بادي 1995 ص 181 .

[2] - فورستر 1996

وقد شكلت الدولة -الأمة " آخر قلاع المقاومة الممكنة " [1] ولذا فقد سخرت الديكتاتورية الجديدة كل جهدها لإضعافها بالهجوم على معاقلها الأكثر عرضة للتأثر طامحة بذلك إلى طمس ملامحها إلى حد التشكيك في سيادتها على شعبها أو تغيير حدودها تغييرا فعليا، محولة إياها بذلك إلى هيئة غير فعالة في عالم جديد بعد أن كانت لقرون عدة القطب المحوري واللازم للسلطة.

وقد تميزت حرب الأزمنة الحديثة، هذه بوضعها للسيف والبندقية جانبا فأدواتها هي التلفزة، الأنترنت، الحواسيب وكل ناقل بإمكانه أن يحمل ويبث وينشر -بكثافة- الأفكار والكلمات، الصور والآراء والنظريات التي تسمح بإنفتاح الأقاليم على بعضها البعض فلقد مضى دور الفرسان ومشاة الحرب الذين تركوا أماكنهم " للمتلاعبين بالرموز " ولتنقوقراطي بروكسل ومجموعة السبعة.

2-1) تكوين الإقليم :

2-1-1) من الإقليم إلى دولة واستفالي Westphalie :

الإقليم هو موضع الرغبة والإغراء منذ القدم فمصير الإنسان كان مرتبطا -دائما- بمصير الأرض والعلاقة التي تجمع الإنسان بالأرض موغلة في القدم ولذا فليس من الغريب أن يحاول -مدفوعا برغبته- إمتلاكها، تقسيمها والسيطرة عليها جاعلا منها نوعا من الهوية له ولذويه يتعرف بها على أقربائه ويميز بها الغرباء عنه .

قام الإنسان بالحرب لأجل الأرض وأقام السلم أيضا، جعل منها مادة مقايضة وتبادل، محل تجمع ومشاركة وفي نفس الوقت أداة باهرة للتحكم والمراقبة فكونك تابعا لإقليم ما يضطرك إلى الإعتراف بالتبعية للأمير الذي يضطلع بمسؤولية تعيين حدود أرض كل فرد وتحقيق -داخل هذا الحيز- أمن الأشخاص والممتلكات، وقد أعتمد " بادي " (Badie) على

---

[1] - بادي 1995 ص 181 .

أعمال " روبار ساك " (Robert Sack) لتأكيد ان « الإقليم -سياسيا- يعني نمط مراقبة على الأشخاص، المدارج أو العلاقات الإجتماعية »[1] .

وقد إختلفت تعريفات الإقليم بحسب المقاربة والعلاقة التي يقيمها الإنسان مع الإقليم « فالقانوني الدولي يعتبر الإقليم الإطار الفضائي الذي تستقر بداخله جماعة إنسانية، محققة لإستقرارها على الأرض ومعينة حدودها ونطاق سيادتها . إن الإقليم -المظهر الأساسي للدولة - يبدو من المعطيات التي لاغنى عنها في عالم يرغب في تحقيق إستقراره من طبيعته كعالم متعدد الدول»[2] .

أما " روبار اردري » Robert Ardrey فيعرف الإقليم على أنه « المحرك الذي يدفع كل كائن نشيط إلى إحتلاله لإتخاذه ملكية وحمايته ضد كل إنتهاك » . ويعرفه أيضا بأنه « فضاء حيوي أرضي، بحري أو جوي يدافع عنه حيوان-أو مجموعة من الحيوانات -بإعتباره ملكيته الخاصة » [3] . وبهذا تصبح الحدود حدا بين عالمين وهي بهذا تحتفظ بكل مكوناتها وخصائصها في اللاشعور التاريخي، الثقافي، اللساني والإجتماعي الذي يتغذى بدوره من سيرورة الزمن وتعاقبه ليصنع الذاكرة الجماعية للشعب الذي يصبح بهذا فريدا وواحدا .

« يصبح للإقليم معنى سياسيا حين يرتكز على تاريخ أو ثقافة»[4] . « يميز الإقليم الخارجي عن الداخلي ، يميز الأجنبي عن غير الأجنبي. يسمح الإقليم بالإشارة إلى البربري، الأخر، الذي نستطيع محاربته والذي نستطيع التحدث إليه أيضا » [5] .

---

[1] - ساك 1986 ص 19- بادي 1995 ص 11 .

[2] - بادي 1995 ص 9 .

[3] - أردري 1967 ص 15- بادي 1995 ص 9 .

[4] - بادي 1995 ص 12

[5] - لومند 27 نوفمبر 1993 .

إن مبدأ الإقليمية تمثيل للفضاء أعلى من مفهوم الإقليم و هو مبدأ يحدد الإقليم كمكون أساسي في بنية كل حياة إجتماعية ويحقق بهذا المعنى « تقنين إقليمي » يحترمه الجميع خوفا من العقوبة التي تسلطها السلطة السياسية العليا التي هي الدولة، كما أن عدم إحترامه يسبب خلافات مع الأقاليم الأخرى إمتدت في الكثير من الأحيان إلى حالة الحرب .

يمثل الإقليم قاعدة كل بناء إجتماعي قابل للإستمرار بتحديده لمجالات النشاط لكل فرد وبفرضه لـ « سلطة سياسية تمارس بواسطة الأرض وليس عن طريق المراقبة المباشرة للناس والمجتمعات »[1] . وهو أداة سيطرة تحيل إلى التجاذبات السوسيولوجية حتى وإن كانت – هذه الوسيلة– تبدو أقرب إلى الاعراف والميدان السياسي منها إلى الجبلات الفطرية والخصائص الطبيعية .

تم تكون مبدأ الإقليمية بالتدريج وأسهمت كل مرحلة (المدينة الأثرية، الإمبراطورية، الإقطاعية) في تطوره و قد وجدت عدة أفكار مهمة –أثناء تطور المجتمعات– مكانا لها إلى أن ترسخت طبيعيا في ذهن كل فرد ولعل أهم هاته الأفكار هي السيادة الإقليمية والتبعية الفردية– التي نقصد بها تبعية المواطنة– نحو الدولة –المركز . وهكذا تشكل نظام فضائي جديد تم بموجبه تحويل ومركزية التبعيات والهويات و « تعويض نظام الإقليمية المتعددة بنظام الإقليمية الواحدة »[2] .

شكل الإنتهاء من هذا العمل ميلاد « الدولة الثابتة » أو « الدولة –الأمة » بعد الإمضاء على إتفاقيات « واستفالي » Westphalie » في 24 أكتوبر 1648 الذي شكل نهاية حرب الثلاثين عاما . وقد كان مؤتمر « واستفالي » مؤتمر أوروبيا حضرته أغلبية القوى أنذاك وناقش فيه أهم الحاضرين (الإمبراطور، ملك إسبانيا، ملكة السويد وملك فرنسا) إقتراحات متصلة بهم ثم بحلفائهم. تضمنت الإتفاقيات بنودا إقليمية ، دستورية ودينية تطلبت من رجال الديانة والقانون عملا طويلا سمح في النهاية بتأسيس الدولة بمفهومها المعاصر والمعروفة أكثر بالدولة « الواستفالية ». وقد حول سلم « واستفالي » الإمبراطورية إلى ما يشبه الدولة الفدرالية

---

[1] – بادي 1995 ص 12 .

[2] – بادي 1995 ص 41 .

التي تتعايش –بداخلها –ثلاثمائة وثلاث وأربعون دولة مستقلة ينظم كلا منها مبدأ الإقليميــة ومـا يرتبط به من سيادة .

ودون شــك فقـد تـم إكمـال تشـكيل الدولــة « الواسـتفالية » بـإبرام إتفاقيــة فارســاي « Versailles »(28 جوان 1919)، وقد تم فيها إتخاذ قضية الإقليمية كمعالجة تهدف إلـى حـل النزاعات القائمة في اوروبا لعقود من الزمن، تـم اللجـوء إلـى خرائطيين لصنـع خرائـط دقيقـة سمحت بوضع الخطوط العريضة للخريطة الجغرافية العالمية بالشكل الذي هي عليه الآن، وقـد دعمت الدولة « الواستفالية » قانونيا بمبدأين بغيـة الحفـاظ علـى الأمـن والعدالـة : مبـدأ السـيادة الوطنية ومبدأ حرية تقرير المصير ، غير أننا أدركنا فيما بعد بكثير من الألم بـأن المنطـق الـذي صنعت به الخرائط لم يكن دائما صائبا خاصة حين تم –لأسباب سياسية– تعييـن بعـض الحـدود بالمسطرة دون أدنى إهتمـام بالإعتبـارات العرقيـة والثقافيـة، فـإذا كـان حقيقيـا أن « الإقليـم أداة مراقبة على الأفراد والمجموعات » [1] فإن التبعيـة والإخـلاص لا يخضعـان للسياسـة فقـط بـل يقومان أيضا على التضامن الإجتماعي والثقافي الذي يعمق أواصر الإلتحام داخل الكيان الواحـد والذي بدونه يضعف بناء الإقليم –الدولة مما يظهر فيه بتأثير الزمن والأحداث المختلفة شـروخا خطيرة (كما في حالة يوغوسـلافيا والإتحـاد السـوفياتي) . وإذا كـانت الذاكـرة الجماعيـة المـراد تشكيلها تلعب دورها فـي تقويـة الأواصـر بيـن أبنـاء الكيـان الواحـد فهـذا لا ينسـينا مـا للذاكـرة الجماعية المشكلة سابقا من دور أهم بكثير عند الحاجة إلى التضامن وعند البحث عن الصـلات (ومثال ذلك تضامن الأكراد الذين يشعرون بالتبعية لكردستان إفتراضي يحلمـون بـه أكثـر مـن تبعيتهم للأوطان التي يعيشون–متفرقين –بها) .

أدخل مبدأ الإقليمية مسألة الحدود التـي بتحديدهـا للأقـاليم بينـت أمـاكن تواجـد الطوائـف السياسية الواحدة بجوار الأخرى، ثم بعد ذلك « توحيدات لغوية ناجحة نوعا ما وذاكرة جماعيـة تولد وتترسخ بمرور الوقت ومعنى مشترك يتعلم ويستعمل ويتقاسم »[2] لتعطي شكلا كاملا لمـا نسميه عادة « الدولة –الأمة » ولمكملها « الشعب » .

---

[1] – بادي 1995 ص 47 .

[2] – بادي 1995 ص 49 .

من الواضح أن النظام الإقليمي -إبتداءا من هذا الوقت- نظم بإقتدار العالم إلى درجة جعلت من الصعب تخيل " تركيب جغرافي" غيره، لقد ترسخ في أذهان الناس ليصبح ضرورة لا غنى عنها إلى أن إهتزت اليوم تركيبته بفعل حقيقة جارفة لم يبال بها وهي " الليبرالية المتطرفة " التي فعلت فعلتها بواسطة عامل مهم بدأ صغيرا مما جعلنا لا نأبه له كثيرا ليعود بقوة إلى واجهة الأحداث وهو "السوق " .

2-1-2) إقتصاد وطني في خدمة الدولة الأمة :

قد يبدو طبيعيا الحديث عن " إقتصاد وطني " ، ولقد إستعمل هذا التعبير - كثيرا - للدفاع عن البرامج السياسية أو لبعث الحياة في العواطف الوطنية لمواجهة خطر الإقتصاد الأجنبي، إقتصاد "الآخر" وقد تم ذلك في الكثير من الأحيان دون التفطن إلى أن المفهومين ما هما إلا مفهوما واحدا مما شكل خسارة كبرى للسياسيين الذين فوجئوا بسرعة التطور الإجتماعي، التكنولوجي والثقافي، هذا التطور الذي ترك وراءه كل الأفكار المرتبطة بإفتراضية الإقتصاد الوطني .

يمتلك الإقتصاد الوطني كقاعدة إقليما يسمى عادة " الأمة "، وتبدو لنا تعريفات فرانسوا بيرو François Perroux - في هذا المجال- مهمة على أكثر من صعيد، فالأمة تمثل « مجموعة مجموعات موجهة ومتحكم بها بدولة تستعمل الإرغام الشرعي والمنظم " [1] . أو هي " مجموعة مجموعات موجهة، منظمة ومتحكم بها بدولة تمارس -أحاديا- الإرغام العمومي " [2] . كما أوضح أن بنية هاته المجموعات وطبيعة العلاقات بينها هي التي تحدد ميلها إلى إقامة حياة إقتصادية (عمل، إستهلاك، إنتاج ، إستثمار ...) محددة جغرافيا ورغبتها في إنشاء إقتصاد وطني .

يعتبر » فرانسوا بيرو » الإقتصاد الوطني كفضاء من العوامل السانحة، فضاء مغلق نسبيا، وعموما فقد جرت العادة على إعتباره النشاطات التي نستطيع معاينتها على إقليم وطني ، مادامت الأرض وما تحت الأرض والمصانع تمثل أهم ما في القاعدة المنتجة ومادامت سلطة

---

[1] - بيرو 1954 ص 301 -بو 1987 ص 37 .

[2] - بيرو 1960 ص 161-162 - بو ص 37 .

القرار والتوجيه بيد عائلات، طبقات وشرائح أساسية متجذرة في البلد أوفي مناطقه، ما دام تباطؤ النقل ووسائل الإتصال تحد من حركة الناس ونقل المعلومات والقرارات فإن إقليم الدولة -الأمة يمثل مرجعية مقبولة " [1] .

الإقتصاد الوطني هو إذن إقتصاد يشير إلى إقليم (تميزه الحدود بوضوح) وإلى سكان (يمارسون نشاطا داخل هذا الإقليم) موصول بـ " تكوين إجتماعي وطني فرض نفسه كتكوين إجتماعي مسيطر وهو الدولة -الأمة " [2] . وإذن فإننا نستطيع أن نعرّف -بالوصول إلى تعريف ميشال بو Michel Beaud " الإقتصاد الوطني كوصلة خاصة من الأنظمة الإقتصادية (رأسمالية، حكومية، تجارية...) ينتج على أساسها تكوينا إجتماعيا وطنيا يتشكل حول وبتوجيه من دولة ما " [3] .

هذا التكوين الإجتماعي هو إذن العضو المركزي الذي يتكون حوله ولصالحه كل نشاط وهذا ما يؤدي إلى أن " الإقتصاد الوطني هو مجموعة النشاطات المرتبطة بعملية إنتاج وتصنيف، والتي تسمح (النشاطات) بالتكاثر الإقتصادي للتكوين الإجتماعي الوطني " [4] .

2-2) أسس التناقض :

تعتبر قلعة الدولة الأمة- كما صممت- تعبيرا عن إسقاط سياسي وإجتماعي على إقليم مبين ومحدد بطريقة محكمة، وقد كان انتظام الإقليمي من هذا المنطلق- وبالإعتماد على تسطير إقليمي صارم (الحدود) - متكيف أشد التكيف مع عالم تمت فيه السيطرة على العوامل الفضائية والزمانية، عالم توافقت فيه الحياة الإجتماعية المقسمة بسهولة مع بنية دولة تحكم إقليما وطنيا ثابتا .

---

(1) -بو 1987 ص 34 .
(2) - بو 1987 فصل 2 .
(3) - بو 1987 ص 27 .
(4) - بو 1987 ص 39 .

بدأت أولى الهجمات على معقل الدولة –الأمة من طرف مذاهب إقتصادية بمرجعيات فلسفية أحيت بذاتها الفكرة القائلة بأن الحدود بغض النظر عن طبيعتها ونظامها يجب أن تلغى فالفكر لا ينبغي أن يحبس ويغلق عليه بين أربعة جدران، نفس الشيئ يجب أن يقال عن الأشياء الأخرى فحرية التصرف والمبادرة التي كانت مقيدة لم يكن بإستطاعتها أن تثمر مع دولة تأسست أصلا على المراقبة الصارمة على الأموال والأشخاص داخل الحدود وعلى تبعية المواطنين للدولة المركز المبنية على التبعية الإقليمية .

2-2-1) الميول التوسعية للرأسمالية :

كان لزاما على التكوين الإجتماعي المذكور آنفا أن ينظم نفسه لضمان التكاثر البيولوجي الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي وقد تم هذا بالإعتماد على أنظمة متعددة لعل أهمها وأكثرها سيطرة –ماضيا وحاضرا– على الساحة العالمية هو النظام الرأسمالي الذي إتخذ " الليبرالية " مذهبا و" السوق " قطبا مركزيا غير أن الدول –الأمم التي إعتمدت على هذا النظام لضمان إنتاجها الإقتصادي لم تكن تنتظر – بالتأكيد– الثورة التي تلته والحقيقة هي أن الرأسمالية تحمل هذا التناقض المتمثل في حاجتها إلى إقليم محدد جغرافيا تحت مظلة الدولة الأمة تنشئ فيه سوقها الوطني الذي هو أساس تطورها ولكنها في نفس الوقت ونظرا لإعتمادها على منطق التراكم والإنتاج لا تستطيع أن تكتفي بإقليم محدد، فالحدود نفي لفكرة الليبرالية نفسها لأن الوقت في حاجة دائمة لمزيد من المكان، مزيد من المستهلكين ومزيد من « حصص السوق " ولذا فليس من الممكن للرأسمالية أن تعيش منغلقة على نفسها لأنها ذات ميول دائمة لتجاوز حدودها الإقليمية الخاصة .

وقد أماطت التبادلات التجارية الدولية الأولى اللثام عن شهية السوق المتزايدة في نفس الوقت الذي برزت فيه الخريطة الجغرافية الحديثة في القرن التاسع عشر " إتخذت الحدود معنى دفاعيا أو هجوميا حسب الحالة " [1] ، ورغم هذا فقد كانت الدول –الأمم ماتزال قادرة على الإعتماد على إقتصاد وطني متجذر في إقليمها (زراعة، مناجم، مصانع) مستعملة التجارة الخارجية في تقوية إنتاج تكوينها الإجتماعي الوطني، كما كان تحكمها في عناصر السياسة الداخلية كبيرا إلى درجة تكفي لدفع التخوف من هاته القبضة المتزايدة للسوق على المجتمع وقد

[1] – واكرمان 1995 ص 4 .

أشار " بادي " Badie إلى حديث فرانسوا بيرو في هذا الإتجاه لوصف العلاقة المتبادلة بين توسع الرأسمالية وهشاشة الحدود " رسمت مشاريع ضخمة حدودا لامرئية أكثر حيوية من حدود الخرائط والسيادة [...] بإنشائهم للمصانع ، بشقهم للمضيقات، بتجهيزهم للبوارج وبحصولهم على القواعد كانوا يغيرون معنى الحدود ، جعلوا بعضها رسوما بلا معنى وجعلوا بعضها الآخر مهما أو مهددا " [1] .

أدت الطبيعة التوسعية للسوق إلى إستعماله النمو الإجتماعي والتقدم التكنولوجي للحصول على أهمية تزداد من يوم إلى آخر ومكانة تترسخ شيئا فشيئا وهكذا برز السوق على المجتمع وبدأ يوجد بنيته الخاصة ويضع قواعده (التي غالبا ما كانت تتناقض وأفكار الموالين للدولة –الأمة) بغية إيجاد عالم موازي ينفلت شيئا فشيئا من قبضة الدولة– الأمة، عالم يتحدى فيه السوق الدولة صراحة ويعلو فيه التنظيم على الجمهورية. أدى هذا إلى التساؤل مجددا عن مفهوم الإقتصاد الوطني وبالتالي التساؤل عن « الفصل –السهل– بين ماهو داخلي وما هو خارجي " [2] هذا الفصل المهم جدا بالنسبة لمبدأ الإقليمية والذي تكونت على أساسه الدولة – الأمة " الواستفالية ". أصبح إذن قديما بل ومتهافتا لايتلاءم–كلية– مع منطق عمل وسير النظام الإقتصادي المتبنى أي منطق الحرية الإقتصادية التي تتناقض ركائزها مع مبادئ الدولة –الأمة "يستجيب الإنتاج بإضطراد مستمر لمنطق التذري والتشتت فالغنى يقل إرتباطه بالأرض وما تحت الأرض يوما بعد يوم وتزيد علاقته –بلا توقف– مع الحركية والتبادلات. وإذن فمنطق الحركية أصبح أقوى من منطق الإقليمية فالمؤسسات لم تعد ترسم إستراتيجيتها وفق فضاء إقليمي محدد بل وفقا للمواقع التي يجب أن تحتلها داخل شبكة إنتاج " [3].

أدت الرأسمالية التجارية –وهي أشد الأشكال تعبيرا عن المذهب الليبيرالي – من خلال نشاطاتها التوسعية إلى إسقاط الحواجز مما زاد من إضعاف الحدود بين الوطني والدولي "ماإن يحتل النظام الرأسمالي مكانة مرموقة في إقتصاد وطني . ثم يعجز على أن يبقى منغلقا داخل حدود الدولة –الأمة حتى يبدأ في الإنتشار بالخارج على شكل تبادلات وتأصلات " [4] مما أدى

---

[1] – بيرو 1954 ص 861 – بو 1987 ص 25-26 .

[2] – بيرو 1954 ص 301– بو 1987 ص 37 .

[3] – بادي 1995 ص 134 .

[4] – بو 1987 ص 15 .

إلى الشك في مبادئ الدولة الوطنية- السائحة بإعتبار أن العضو المركزي في الإقتصاد الليبيرالي وهو السوق يخضع لمنطق التذري والإنتشار بشدة مما يعني ان " منطق الحركية يتغلب بإضطرد على منطق الإقليمية.

أدت الأزمة الحادة التي عاشها – وما زال يعيشها اليوم – الإقليم بإعتباره " أداة مراقبة سياسية على الأشخاص " إلى ضياع التوجهات وإلى تفكك علوي (على مستوى البنية الفلسفية والقانونية للدولة) وسفلي (على مستوى الشريحة السكانية التي أصبحت أكثر ضياعا أمام التغيرات العالمية) وهذا ما أدى إلى ثورة المواطن الذي إنتابه الشك في أحد المبادئ الأساسية للدولة –الواستفالية والذي هو تبعية المواطن وإخلاصه لمركز حكومي يزداد عجزه على الحفاظ على مفهومه الجوهري وهوالسيادة .

في تصور هوبز [1] Hobbes للدولة " لفيتمان " تضمن هذه الأخيرة السلم المدني ولذا فعليها أن تحافظ على نفوذها ، وأيضا فإن العقد الإجتماعي يدفع الأشخاص إلى الحد من طموحاتهم بالإستثمار في مؤسسة أعلى من الفرديات والتي هي الدولة –الأمة التي لها القدرة والحق في كبح جماح هذه الطموحات الشيئ الذي يمكنها من ضمان حماية الأشخاص والممتلكات مقابل طاعة مستسلمة ومطلقة من قبل هؤلاء الأشخاص وإذن فإن بناء الدولة " الواستفالية " المبنية على هاته القاعدة تفترض أن المراقبة على المواطنين كاملة وليست محل أية منافسة من طرف دولة أخرى أو من طرف تكوين إجتماعي آخر مهما كانت طبيعته كما أنها تفترض عدم وجود أية إحتجاجات على فكرة سيادة الدولة .

لقد كانت التبعية مكتسبا لا نقاش فيه في نظريات العقد الإجتماعي المؤلف من قبل فلاسفة مثل هوبز Hobbes، سبينوزا Spinoza، ماكيافلي Machiavel، أو باكونين Bakounnine، غير أن " السوق" قد جاء ليزعزع هذا المكتسب بتحويله المواطن إلى مستهلك وبتطاوله على مجال مراقبة الدولة مما نتج عنه أن " الإقليم يخسر من أهميته كلما أبصرت السلطة السياسية تناقص مراقبتها على المستهلكين الذي يعيشون بداخل الحدود التي تقع تحت

---

[1] - هوبز 1971

مسؤوليتها » [1] وقد أدت هذه الوضعية إلى تخلي المواطن- شيئا فشيئا - على ضوابط التبعية والإخلاص الطبيعي لدولة أصبحت لا تقوم بواجباتها التي كان من المفروض أن تضطلع بها منذ أن وضع العقد الإجتماعي لهوبز Hobbes، هذا العقد- الذي مازال نموذجا للدول- يفترض منها توفير الأمن مقابل التبعية التي يلتزم بها كل شخص حاضر داخل الإقليم الذي تحدده الحدود الجغرافية غير أن الواقع يبين -كما يقول بادي - أن " قبول الفرد بتبعية تتجاوز الحدود في تزايد مستمر في حين فقدت فكرة الأمن المعرفة والمبنية بالإستناد إلى الخصائص الإقليمية- ولا تزال تفقد الكثير من ملاءمتها للوضع وأخيرا فإن منطق الترابط لا يفتؤ يضع الدول ذات السيادة الحقيقة أمام التأثيرات العشوائية لنظام يزداد تعقدا، نظام من التأثيرات الإجتماعية المتعددة والمختلفة والتي تتجاهل -بطبيعتها - فكرة الحدود ذاتها " [2] .

2-2-2) إدراك زمكاني جديد :

حضرنا خلال العشريات الأخيرة إلى تعزيز هائل للنشاطات الإقتصادية في كل المجالات وبكل الإتجاهات: العلاقات الإقتصادية والمالية الدولية، تعدد جنسيات الشركات المنتجة، بنوك ومؤسسات مالية بطابع عالمي، ظهور منتجات مالية جديدة(الأسواق المشتقة)، ظهور سلع غير مادية جديدة في مجال الإعلام ، أدت كل هذه التغيرات إلى تبدل النظام الإقتصادي العالمي بصفة جذرية، هذا النظام الذي كان مستندا إلى قوة الدولة الواستفالية السيدة سياسيا وإقتصاديا على إقليم مرجعي، هذه الدولة التي إنكبت في البداية على تأمين تكاثرها الإقتصادي فوق إقليمها معتبرة التجارة الخارجية كفرع قادر على زيادة قوتها الإقتصادية .

عرفت التجارة بين الأمم إنطلاقة كبيرة ودفعا قويا مستفيدة من إنكماش الفضاء بفعل القفزة النوعية لقطاع المواصلات التي شكلت دفعا قويا للسباق حول حصص السوق . وبفضل تطوره المدهش خلال العشرين سنة الماضية فتح الإعلام الآلي ووسائل الإتصال عهدا جديدا لعالم جديد بدأ في التشكل بوقت جديد « الوقت العالمي » وبجغرافيا جديدة لا معنى فيها للحدود ولا فائدة لها إلا في أذهان بعض المحافظين الذي يرفضون رؤية العالم بملامحه الجديدة، فالمكان الذي تفصلنا عنه ثلاثة الآف كيلومتر لا تفصلنا عنه في الحقيقة إلا أجزاء من الدقيقة

---

(1) - بادي 1995 ص 134 -'على أساس العمل ' سترانج 1987 ص 169-170 .

(2) - بادي 1995 ص 248-249 .

كما أن آخر نقطة في هذا العالم -العالم الجديد- ليس بيننا وبينها إلا لمسة على فأرة الحاسوب الشخصي أو النهاية الطرفية لمؤسستك أو بنكك، لم تعد أبعاد المسافات تحسب بوحدة قياس مترية كما كان عليه الأمر في السابق بل صارت وحدة القياس زمنية فقد أدخل مجيئ السيليسيوم المعالجات الذائعة الصيت التي ضاعفت بقياسات خارقة للعادة سرعة إرسال المعلومة، وهكذا كانت ولادة " الوقت الحقيقي " فالفارق الزمني الذي كان موجودا بين الأمر بالتنفيذ والتفيذ الحقيقي يتضاءل تدريجيا إلى حد التماثل الزمني بين الفعلين و "التعاقبية الزمنية تطير شظايا" [1]

وهذا ما جعل بيل غيتس Bill Gates يقول ان العصر الذي نعيش فيه يتحول شيئا فشيئا إلى عصر « العمل بسرعة التفكير » [2] وهكذا قرّب « الوقت الحقيقي » -إذن- المسافات وغيرّ في نفس الوقت نظرتنا إلى جغرافيا العالم القديم فاصبح البعد الزمني بديلا عن البعد الجغرافي وهذا ما يعني أننا أقرب إلى مكان يبعد عنا بـ 3000 كلم -إذا كان مزودا بوسائل الإرتباط بالشبكة- منا إلى مكان منعزل وعاجز عن الإرتباط بالشبكة حتى وإن كان على بعد 100 كلم فقط . هاته الوسائل والأدوات التكنولوجية، الإقتصادية ،السياسية والثقافية هي التي تحدد وضعك ومكانتك الترتيبية -بين زعماء هذا العالم- حين تقرر إدماجك في هذا العالم أو طردك منه .

تغيرت -إذن- طريقة النظر إلى الأشياء تغيرا جذريا فقد تركت عبارة « يجب أن أرسل -ماديا- بريدي إلى شريكي المتواجد على بعد الآلاف الكيلومترات » مكانها لتقوم مقامها عبارة « بريدي يصل بواسطة النهاية الطرفية إلى شريكي في بضع ثواني » فمعلومة مرسلة عن طريق الأنترنت تستغرق ثانية ونصف من الوقت كي تلف العالم مما يعني أن الذي يريد الإستثمار على بعد الآلاف من الكيلومترات من مكان تواجده يعرف أنه قادر على الإلتقاء بمساعديه في ندوة متلفزة لمراقبة الوضعية بواسطة واب كام (Web Cam) وحاسوب وهكذا فإن أربعة اشخاص متواجدون في باريس، سيدني، نيويورك والجزائر يستطيعون الإجتماع كل صباح دون إهتمام بمشكلة البعد الجغرافي الذي يفصل بعضهم عن البعض بشرط ألا يفصل بينهم بعدا زمنيا وتكنولوجيا .

---

[1] - العيدي 1997 ص 15 .

[2] - بيل غيتس 1999 .

وهكذا يلاحظ « غابريال واكرمان» Gabriel Wackerman –وملاحظته صحيحة– أن « التطور أصبح في مستوى تشابكت فيه –بشدة– الحركية الفضائية والحركية الإجتماعية إلى درجة جعلت إحداها تكيف الأخرى ويزداد تأثير هذا التحول إذا كان المكان الي يحدث فيه مجهزا بالتكنولوجيا العالية التي تتمثل تأثيراتها اليومية في الكثير من التركيبات بين التدفق المادي والإتصالات الغير المادية مما ينتج تكافلا وثيقا بين المسافة والزمن من جهة وبين المسافة المادية المحسوبة بمسافة /الزمن–والمسافة غير المادية من جهة أخرى »[1] .

وقد تنبأ أصحاب السبق في الثورة التكنولوجية بعمق التحول الذي ستحدثه، كل زاوية في المجتمع سيبلغها هذا الموج الهادر الذي يكتسح كل ما يوجد أمامه « بطريقة بيانية نستطيع القول أن تطور المنشآت (نقل، طاقة، إتصالات) يتجه إلى إلغاء البعد الفضائي بينما يتجه تطور الإلكترونيك –الذي يسمح ببرمجة أحداث تحسب سرعتها « بالفمتوسوكوند» (جزء من مليون من مليار جزء من الثانية) –إلى إلغاء البعد الزمني . فهدف تكنولوجيا الإعلام والإتصالات يتمثل –قبل كل شيئ– في تقليص الوقت أي تجزئته –دون توقف– إلى أجزاء أصغر »[2] .

إن إعادة تنظيم إدراكنا الزمكاني للأشياء والأحداث يتجه بالعالم –حتما – إلى « إرتباطية » المساحة الأرضية مما يجعل الرهان على الإقتصاد لإعادة تشكيل المكان وهكذا فإن « الإقليمية التعاقبية المبنية على فصل الحدود وعلى السيادة ستترك مكانها –حتى في دائرة السياسة– إلى جغرافيا مبنية على مبادئ الإقتصاد القائم على العلاقات اليسيرة التشكل، على التحالفات الناجحة وعلى التغيرات في طبيعة الإستقلالية وفي طبيعة الشبكات »[3] .

وهكذا صار حلم الليبيرالية المتطرفة القديم في إيجاد سوق كبرى بلا حدود حقيقية جزئية، سوق يتيح تنظيمها –الذي لا يأبه بالحدود– الوسائل الضرورية لفتح الأقاليم واحدا بعد الآخر ولنسج شبكة عنكبوت تتيح التواصل بين مختلف حلقات هذه الشبكة العالمية في وقت حقيقي أو بالأحرى « وقت عالمي » دون الإهتمام بالمسافات الجغرافية أو بالجنسيات أو حتى بالإنتماءات السياسية والثقافية . كما أن توحيد مختلف القوانين داخل كل أمة وإيجاد لغة عالمية

---

(1) – واكرمان 1995 ص 48 .

(2) – سانتوسي المديرية العامة لوسائل الإتصال في " I&I Magazine " ربيع 1994 .

(3) – بادي 1995 ص 181 – على أساس أعمال ميرفي وتوزي 1991 .

للسوق ساهم في جعل هذا الأخير جرافة حقيقية تغير طبيعة الحدود في نفس الوقت الذي تمحو فيه المعالم السياسية، الإجتماعية والثقافية التي كانت - في وقت مضى- تمثل خاصية كل أمة.

2-3) أزمة الإقليمية :

2-3-1) أزمة الدولة- الأمة :

2-3-1-1) أسس الإخفاق :

إذا كانت الدولة-الأمة أساس العلاقات الدولية وأهم إطار لوجود وممارسة السيادة والديمقراطية لدى الكيان الإنساني المعاصر فإن عوامل التقسيم الجهوي والعولمة أدت إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة - الأمة .

في كتاب " إنقلاب العالم " [1] يتحدث برتراند بادي Bertrand Badie وماري كلود سموتس Marie-Claude Smouts على أزمة الإقليمية من ثلاث وجهات نظر : تجريبية، إستراتيجية، ومعيارية .

تجريبية لأن تنظيم الفضاء حاليا لا علاقة له بما كان سائدا لدى الدولة الواستفالية مما تسبب في إختلال جعل القانون العمومي الدولي عاجزا عن الحكم على التدفق المتعدد الجنسيات الذي يبدأ من كل مكان ويسير نحو كل الإتجاهات مما يستوجب إعادة النظر بصفة جذرية في صلاحية النظرة الجيوسياسية الكلاسيكية .

لم يعد الإقليم كما كان، يجب البحث عن تعريف جديد له لأن مفهومه الآن لا علاقة له بالمفهوم السائد منذ إتفاقيات " واستفالي " و "إتفاقيات فارساي " التي جاءت بعدها هذا التغيير لمفهوم الإقليم -والذي دخل طريقا لم تكتشف كل مسالكها بعد- نتيجة لعاملين تضافرا على تغيير المعنى السائد: أولهما هو الأسواق المتنافسة التي لا تعترف بقواعد الأمم الجغرافية ولا

---

[1] بادي وسموتس 1999 .

تعمل إلا وفق القاعدة الوحيدة التي تعترف بها وهي " الفائدة " أما الثاني فهو بروز أزمة هوية غير مألوفة تلت سقوط حائط برلين وغيرت الجغرافيا الأوروبية تغييرا كبيرا بتغييرها أغلبية حدود أروبا الشرقية فالإتحاد السوفياتي لم يعد إلا ذكرى تاركا مكانه للعديد من الأمم التي تتعايش بصعوبة والتي لم يتم الفصل -نهائيا- في مسألة حدودها .

تمت بعض الإنقسامات بيسر كما هو الحال في دول البلطيق وحالة تشيكسلوفاكيا التي إنقسمت إلى التشيك وسلوفاكيا غير أن بعض الإنقسامات الأخرى تجري في ظروف مأساوية ولعل أوضحها هي حالة الشيشان التي زاد من صعوبتها الخليط العرقي -الديني " إن جدلية الهوية والإقليمية تهتز في كل مكان. والطريق التي نعرف بها أحد المفهومين تؤثر على الآخر بصفة دائمة إلى حد لا تبدو لنا فيه على الساحة السياسية حالات واضحة يمكن تعريفها وفق سيناريوات منظمة، ليس هناك غير تطورات غير مكتملة، فضاءات وسيطية وحلول مؤقتة "[1].

وجهة النظر الثانية في دراسة " بادي " Badie و سموتس " Smouts" إستراتيجية، والمشكل -من هذه الناحية - يتلخص في أن بيانات وتصورات عالمية جديدة تأخذ مكانها شيئا فشيئا في حين لم يتطور الإقليم عن شكله الوطني الساكن ولم يطور مبادئه ويصر على تسيير هذا الكم الكبير من المستجدات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية بنفس القواعد التي كانت تحكم منذ زمن الدولة " الواستفالية " التي لم تعد قادرة -بهاته الوسائل -على الإحتفاظ بالدور المهيمن الذي إعتادت عليه بل أكثر من هذا أصبحت الدولة تجد نفسها مقصاة من هذا الزخم العالمي المتطور بإستمرار . ففي ميداني الأمن والإقتصاد تكتفي الدولة -مضطرة- بلعب دور المتفرج غير المؤثر وفي نفس الوقت مازالت تطالب بأن تكون لها القوة والسلطة ومازالت تنادي وتطلب من شعوبها إخلاص التبعية لها، هاته الشعوب التي تحتج على هذا الوضع بإعتبار أن القوة المركزية التي هي الدولة عاجزة عن الإستجابة لمتطلباتها .

فقدت الدولة إذن صفة الهيمنة وإن كانت لا تستطيع أن تقر بذلك لسكانها خوفا من أن تقطع شعرة معاوية التي مازالت تسمح لها بإبقاء الشعب تحت السيطرة .

---

[1] - بادي وسموتس 1996 ص 4 .

تفرض العولمة -على الجميع - أن يكون حق التنظيم للأسوق أو بالأحرى للأسواق التي لا جنسية لها لأن كل سوق تساير ، تغتصب وتتحالف مع الأسواق الأخرى حتى تزيد من مراقبتها وتحقق ربحا أكبر دون إهتمام بفكرة الملكية العامة التي لا تهم إلا الدولة . هاته الأخيرة التي أصبحت -بتأثير الظروف- تشارك الأسواق بلعبها دور متعامل -كبقية المتعاملين- مفسدة صورتها بأعين الناس بتحميلها للأسواق مسؤولية كل ما يلحق بهم من أذى كي تنفي عن نفسها المسؤولية وتخفف في نفس الوقت من حدة الضغط الإجتماعي .

في الجانب الأمني نلاحظ أيضا عدم قدرة الدول على التحكم في أمن الأشخاص والممتلكات داخل الإقليم الوطني الساكن " لم تعد السيادة الوطنية تعني -لوحدها - فضاء من الأمن والنمو بل أن خصائص إقليم الدولة في حد ذاتها أصبحت محل إحتجاج [....] إدراك الهوية يتلاءم بصفة فعالة مع الحدود المتحركة والفضاءات الإقليمية الضبابية " [1] .

إن مثالي الهند ويوغوسلافيا يبرزان بوضوح معنى أن نرى أن " الجغرافيا العرقية "" أو " الدينية " تعيد النظر في " الجغرافيا الرسمية "، فالمطالب كثيرة في هاته المناطق والدولة تجد صعوبة كبيرة في التحكم بالشعوب بل قد تستسلم -أحيانا- حينما يضاف إلى هذه المطالب الضغط الدولي الذي يزيد من صعوبة حالة الإضطراب والحرب مما يجعل الدولة عاجزة عن التحكم فيها كما كان الحال في يوغسلافيا .

وجهة النظر الثالثة التي درس بها " بادي " و" سموتس " أزمة الإقليمية هي وجهة نظر معيارية. من الأكيد أن معايير جديدة تفرض نفسها دون إستعداد من طرف الدول والشعوب لتقبلها . فهي تأتي على شكل أنواع من التضامن المتعدد الجنسيات المتكون في شبكات متعددة ولكن أيضا على شكل تأكيد « عرقية " العالم . " وبالموازاة مع عولمة المبادلات والأخبار تتطور مفاهيم جديدة للتفرقة تزعزع البناءات المتعددة الثقافة، تهدم الإتفاقات البناءة وتغذي عدم قدرة الشعوب على العيش بعضهم مع البعض وفي نفس الوقت تتكون مفاهيم جديدة للسيطرة

---

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 4 .

تهمش كل من ليس لديه القدرة على مسايرة العولمة معمقة بذلك من الشروخ داخل كل المجتمعات " [1] .

إلى هذا تضاف المكانة المتنامية التي تحتلها الشركات المتعددة الجنسيات والتي لا تخضع إلا لقوانين السوق، هاته الشركات التي توجه ضربات قاتلة إلى الدولة -الأمة التي لا تستطيع -بنويا- مجاراتها في أرضها، لأن السوق والدولة -الأمة لا يتعرضان لنفس الضغوط ولا يرضخان لنفس القواعد . فالشراكة تقدم عرضها لمتعامليها الذين هم في بحث مستمر عن ربح أكبر بينما للدولة مسؤولية تجاه المواطنين الذين ينتظرون منها الدفاع عن حقوقهم وحمايتها.

إن العولمة المعممة على جميع المسارات والأنظمة تمضي أكثر في إتجاه السوق في الوقت الذي تخل فيه بإنسجام المجتمع داخل الإقليم الوطني الساكن " إن إستعداد الشركات المتعددة الجنسيات للحد من ضغوط التموقع تزيد من صعوبة إنشاء العقد الإجتماعي الذي ينبغي ان يكون على أسس وطنية في حين أصبحت الضغوط عالمية "[2] .

إن الضغوط التي تتعرض لها الدول الآن ليست ضغوط وطنية بل عالمية، بدأت هذه الديناميكية بالشركات المتعددة الجنسيات التي تسير في إتجاه التحرر من الضغوط المحلية لتحويل النقاش إلى مستوى دولي عالمي وهذا يعني أن البحث عن تناغم إجتماعي -من طرف الدولة - على أسس وطنية لن يؤدي بها إلا إلى اللامخرج . يقول زكي العيدي في هذا الموضوع « نتيجة العولمة هي تحويل مركز ثقل التوافقات الإجتماعية من الإطار الوطني إلى الإطار العالمي "[3] . وهذا ما يؤدي إلى تنافس الأنظمة الإجتماعية الدافعة لكل أمة - بغرض المنافسة الدائمة للأمم الأخرى- إلى التوجه نحو النظام الإجتماعي الأكثر جاذبية والأكثر ملاءمة لبروز إقتصاد يطالب بموقع له على الساحة العالمية . إن عدم إحترام هاته المعايير من طرف الدول يؤدي إلى إقصائها من الحركية العالمية وبالتالي تهميش سكانها وإضعاف مبدأ المواطنة، إنه نوع من العقوبة لعدم التأقلم مع أشكال الهوية الجديدة التي تفرضها العولمة لأن

---

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 5 .

[2] - بادي وسموتس 1996 ص 5 .

[3] - العيدي 1997 (ب) ص 48 .

ما نعنيه بالعولمة هو أولا هذا المسار التوسعي لقوة السوق خارج الحدود المحلية .إن هذه الهيمنة للسوق على المجتمع جعلت دور الدولة في بعض الحالات شبيها بدور المتفرج الذي لا تأثير له البتة على الأحداث .

إن تنظيم السوق -اليوم- يتفوق شيئا فشيئا على تنظيم الدولة مما يفرض عليها أن تبذل جهدا لإعادة التموضع في محيط أصبحت كلماته الأساسية ومفاتيحه كلمات " عالمية " و" شمولية " .

هذا المحيط الجديد يفرض أيضا نظاما جديدا لا علاقة له بالنظام الذي حكم مدة نصف قرن من الحرب الباردة، يتميز هذا النظام الجديد القريب إلى ميشال بو Michel Beaud بكونه وطني - عالمي ، تسلسلي وبكونه يقدم إستراتيجية جيو سياسية جديدة .

2-3-1-2) نحو إعادة تموضع الدولة -الأمة :

إن إعادة التوزيع الجغرافي والسياسي لا تعني نهاية الدولة -الأمة حتى وإن كانت هذه الأخيرة قد أصيبت في كل ما يشكل دعاماتها، لأنها تعلن عن تحول في بنيتها ونزعتها " كمكان للسلطة تبقى الدولة -وإن لم تصبح مالكة لها- شريكا لا غنى عنه وهي لا تتوقف عن إعادة إدخال مبدأ الإقليمية في لعبة القرار الإقتصادي الذي يتجه -أكثر فأكثر- نحو إقصائها أو على الأقل تهميشها . ومهما بلغت درجة تحرر المؤسسة فإنها تبقى مضطرة إلى التفاوض مع الدولة على شروط إستقبالها في الإقليم المختار "[1] .

وهكذا تجد الدولة الواستفالية نفسها مضطرة لقبول قواعد اللعب الجديدة التي تفرضها عليها عولمة أخذت مكانها بين الحقائق السلوكية وبالتالي يجب عليها (الدولة) أن تقبل وتسير كما ينبغي تحولها نحو دولة لها دور مراقب لتعددية الجنسيات مضحية بهذا في الكثير من حقوقها الملكية بغية إعادة تشكيل وإعادة نشر سيطرتها بطرق ووسائل لا علاقة لها بالمفاهيم القاعدية التي أسست عليها في البداية أين كانت التبعية (تبعية الشعب لها) مكسبا مباشرا يقرره العقد الإجتماعي يمكنها من بسط نفوذها وسلطتها داخل إقليمها فما إقترحه هوبز Hobbes وما

---

[1] - بادي ص 183

إتخذته الدول كنموذج هو تقديم الدولة لخدمة توفير الأمن لمواطنيها مقابل تخلي الأفراد عن جزء من حريتهم السياسية وهذا يفترض قاعدة إقليمية محددة بصورة محكمة يتم فيها تطبيق هذا العقد الإجتماعي .

لم تعد هذه الوضعية موجودة كما يلاحظ برتراند بادي Bertrand Badie " إن الفرد يبدي قبولا متزايدا لتبعية تتعدى الحدود ، فالأمن المبني والمعرف بالإستناد إلى الخصائص الإقليمية يفقد شيئا فشيئا ملائمته وأخيرا فإن منطق الترابط لا ينفك عن وضع الدول ذات السيادة الصارمة أمام التأثيرات العشوائية لنظام تتشابك فيه يوما بعد يوم نظم إجتماعية مختلفة تتجاهل بطبيعتها فكرة الحدود نفسها "[1] .

إن الليبرالية الإقتصادية –الفكر الوحيد في نهاية القرن هذه– تطورت من خلال رأسمالية وطنية كانت– بداية – في حاجة إلى قاعدة وطنية تنمو من خلالها قبل أن تتحول إلى رأسمالية عالمية، أما اليوم فإن التنظيم بالدولة ينحسر أمام التنظيم بالسوق مما يفرض على الدولة أن تبذل جهدا في إعادة التموضع في محيط أصبحت " الشمولية" و " العالمية" هي مصطلحاته الأساسية ، وهذا المحيط الجديد يفتح الطريق أمام نظام جديد لا علاقة له بالنظام الذي حكم مدة نصف قرن من الحرب الباردة بل وحكم حتى في الفترة السابقة للحرب الباردة ويتميز هذا النظام الجديد بكونه وطني ، عالمي ومتسلسل وهو يمثل توزيعا جيوسياسيا جديدا للعالم .

تكونت أشكال التضامن المتعدد الجنسيات من إندفاع ليبرالي من لدن المتعاملين الإقتصاديين للإستثمار والتجارة خارج حدود الدولة دون الإكتفاء بالسوق لأن تجسد الليبرالية إمتد أيضا إلى الميدان الثقافي وإلى كل أنواع النشاطات الجماعية الأخرى وهذا ما أدى تصاعديا إلى بروز عدد هائل من الأطراف الفاعلة، كالمنظمات غير الحكومية (ONG) الذي يمتد تأثيرها المتزايد إلى بعض القرارات المهمة التي تتخذها الدولة .

---

[1] بادي Badie ص 26

ودور هذه المنظمات مهم لأنها تعبر غالبا عن مطالب المواطنين التي تعجز السياسة التمثيلية الكلاسيكية عن الإستجابة لها وهذا ما أدى بـ " برتراند بادي " إلى القول بأننا نحضر إلى " تكون فضاء عمومي واسع يعالج المسائل الدولية رفقة نظام الحكومات بعيدا عن مراقبة الدول» [1] .

إن تقليص المسافة -بل والقضاء عليها- هو التقدم الأمم الذي جاءت به العولمة، إنها ثورة تقنية من حيث أن الإقليم الوطني كان يعني المسافة وبها كان يوفر للدولة وسيلة التحكم في المواطنين ومراقبتهم فقد كان من بين أدوار الدولة دور الوسيط بين الأفراد الذين كانوا يبحثون عن التواصل داخل هذا الحيز .

هي إذن ثورة " وضعت الدولة في الصف " بمعنى جعلها في ثوب المأمور المتلقي لا المتصرف الأمر يتكلم بادي Badie عن " تحول عميق في الدولة جعلها تفقد الكثير من قيمتها أمام أطراف دولية غير حكومية بخسارتها لأهم سماتها وهو مبدأ السيادة " [2] .

تتكون إذن مجتمعات مستاءة من الإقليم وتفتح بذلك الطريق إلى نوع جديد من المواطنة في هذا المجتمع ما بعد- العصري أين يبدو المواطن منفصلا -أكثر فأكثر - عن الإقليم الوطني . والدولة يجب أن تتخلى في عالم ما بعد السيادة هذا على جزء من مسؤولياتها لصالح المجتمع المدني وبالأخص لصالح الشبكات المتعددة الجنسيات التي تتكون وتبنى بإضطراد كل يوم .هناك إذن تمفصل جديد بين الدولة والفضاء العمومي الدولي وهي علاقة ستؤدي إلى التعويض التدريجي لفكرة الدولة ذات السيادة بفكرة الدولة المسؤولة [3] .

---

[1] -بادي 2000 ص 3 .

[2] - بادي 2000 ص 3 .

[3] - بادي 2000 .

2-3-2) الإقليم في مواجهة مجتمع ما بعد العصرنة :

يتعرض الإقليم -مع مظاهر العولمة ومكوناتها الناشئة عنها - إلى هجوم مباشر يهدف إلى ضرب الأسس التي يعتمد عليها في وجوده وتحديد معناه وهاته الأسس هي السيادة، تبعية الشعب له، والمراقبة الصارمة على التحركات الحدودية .

يطرح التطور الحاصل اليوم الكثير من الأسئلة حول انوجه الجديد للدولة لأن هذا الوجه الجديد لا علاقة له بما كانت عليه الدولة حين شكلت على أساس إتفاقيات " واستفالي " و " فارساي " .

" ماذا بقي اليوم- والعولمة على قدم وساق - من المجتمع الشمولي حين نعرف أن المد المتعدد الجنسيات يقسم الأقاليم ويعيد تكوين الفضاءات والحدود برسمه- وفق الحركية الإجتماعية المتحركة والغير مستقرة - هندسيات مختلفة لتواصل، التجارة، الإستثمارات والهجرات ؟ مازال الإقليم يوفر للدولة أنواعا من المراقبة السيادية على الأفراد والممتلكات غير أن هذه المراقبة على الممتلكات تتضاءل وتتضاءل -كنتيجة لذلك- التبعية الفردية " [1] .

إن مفهوم الدولة -الأمة ليس نهائيا ومتعذر التغيير بذاته فالنسبية التاريخية والثقافية لبناء الإقليم -مع ظهور نظام عالمي - تبين الجانب المؤقت والحركي لهذا البناء. ثم أن أعمال " جون ريجي" " Jhon Ruggie " تسمح بإفتراض وجود تنظيمات أخرى للفضاء تأخذ مكانها بدل عهد " واستفالي " يكاد يلفظ أنفاسه ولم يعد قادرا على تقديم أشكال جديدة تستوعب الجغرافيا العالمية الجاري إنشاؤها .

يفرض الوقت العالمي على الدولة -الأمة -من كل جانب - أزمة دستورية عميقة من حيث أنه يهاجم أسس النموذج الواستفالي للدولة الذي حكم القرن الماضي والمتمثل في مبدأ السيادة .

---

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 1 .

تتعرض الدولة -إذن- للهجوم من كل ما لاتستطيع أن تتحكم في توجيهه : التنظيم الإقتصادي والإجتماعي، السيادة، وحدة وتجميع شعوب ذات ثقافات وأعراق مختلفة حول علم واحد، كل ثغرة في بناء الدولة هذا تزيد من إتساعه مظاهر العولمة التي تُبنى شيئا فشيئا على مبادئ مضادة لتلك التي أقيمت عليها الدولة الواستقالية .

إن الليبرالية مذهب يفتح الأقاليم في الوقت الذي تستعمل فيه الدول الحدود لغلقها. إن حيرة الدولة هذه تدفع إلى السطح مشاكل لم يستطيع التسرع السياسي أن يحلها ولم تستطع إحتواءها والحد منها إلا قوة الدولة . وهي حالة يوغسلافيا وإفريقيا الوسطى مع مشكلة روندا وأيضا حالة الإتحاد السوفياتي سابقا والذي لم يجد نفسه اليوم مقسما فحسب ولكن على شفا هاوية من نوع آخر هي التكون التام لدولة مافيا .

يتكلم بادي وسموتس عن " إعادة إكتشاف التقليد " بالقول " هذا الإقليم الذي يفقد وظيفته البنيوية ليصبح مطلوبا كوسيلة لتنظيم " السلم البارد " -بين الثقافات، هذا الإقليم الذي كان يتجاوز - الإختلافات الثقافية وكان يشكل دعامة الدولة موحدا التجمعات السياسية أصبح الآن الأسلوب المفضل لعزل الثقافات » [1] .

إن فقدان الوظائف الجوهرية للدولة هو دفع العرقيات والمجموعات الثقافية إلى البحث عن ملجأ -خارج الدولة ومؤسساتها المختصة- في الإنطواء على هوياتها وهو أمر لا يبشر بالخير للدولة- الأمة، فتطور حالة الجزائر أو يوغسلافيا أو رواند - اين تم إنهيار المجتمع المتعدد بعد أن سبقته إنطواءات إجتماعية ودينية صغيرة - حالات معبرة عما نحن بصدد الحديث عنه .

أدى ظهور "النظام- العالم" إلى إعادة النظر في مفهوم الإقليم الذي قامت عليه الجغرافيا الكلاسيكية " تظهر العولمة تنوع الثقافات أكثر مما تخفيه " [2] . وهي بهذا تجعل القواعد القديمة للإقليمية قواعد لاغية وتحاول أن توجد قواعد بديلة تنظم إقليمية جديدة في مرحلة

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 2 .

[2] - بادي وسموتس 1999 ص 3 .

التكون. هاته الإقليمية -في إعادة تشكيلها للفضاء - تتميز بـ " بحث فعال عن أشكال التضامن الجديدة لتعويض النماذج الإقليمية القديمة المتميزة بعدم الصلاحية: هذا البحث المستحدث يضع الهويات القديمة عرقية كانت أودينية أو تلك الخاصة بالأقليات (بمعناها الشامل) في منافسة مع الشبكات المتجاوزة للوطنيات التي تجمع -في مستوى يفوق السيادات الإقليمية- أطرافا فاعلة لها نفس المصالح، نفس القيم ونفس الأهداف " [1] .

يمثل التقسيم الجهوي الذكي محاولة لإعادة تشكيل الفضاء على أسس إقتصادية، ثقافية أوعرقية، وهكذا نحصل على تركيبات مختلفة تتجاوز النظام السياسي القديم المحصور داخل الحدود وتستطيع أن تجمع كل الشروط اللازمة لتكوين فضاء يتميز بالنظام والإنسجام، إن ما يبدو من المفيد متابعته مستقبلا هو أن نعرف " ما قيمة نظام سياسي محصور بصرامة داخل إقليم إذا كانت أهمية القنوات التي يقيمها الإنسان وحركية الممتلكات تؤدي حتما إلى إعادة صياغة مفاهيم الأمن، المصلحة الوطنية، السيادة والفضاء »[2] .

2-4) الإقليميات الجديدة :

مازال الإقليم البعد -المعاصر يحتاج إلى تشكيل، إن أزمة الإقليم الحالي وإنفراط بنيته بتأثير العولمة سينتهي إلى شكل جديد للإقليم، ويبدو من الصعب الآن إستشراف الملامح التي سيكون عليها في زمن " الوقت العالمي " والعولمة . لقد بقي النموذج الوطني الساكن للإقليم المميز للدولة الواستفالية صامدا لما يزيد عن الثلاثة قرون غير أنه من المسلمات أن شكلا من نوع جديد يتبلور خارج القواعد الخرائطية التي ميزت الجغرافيا الكلاسيكية .

ليس هناك في هذا الميدان نماذج تحتذى كما أننا بإنتظار الأدوات التصورية التي تمكننا من تحليل تطور مبدأ تفكك الإقليمية ورغم هذا فهناك تكوينات تتجه إليها التحولات الإقليمية اليوم وهي بهذا تمثل تطورات محتملة ، بعض هذه التحولات بلغ مرحلة متقدمة في حين تجري التحولات الأخر شيئا فشيئا وفق القرارات والميول الكبرى لعالم ما بعد المعاصرة .

---

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 2 .

[2] -بادي وسموتس 1999 ص 3 .

2-4-1) المنطقة :

تحدد العولمة مجموع الإرتباطات بين المجتمعات، ففي مواجهة ضخامة المد والتبادل المتنوع وفقدانها لإتجاه محدد يبدو التقسيم إلى مناطق أحيانا قاعدة أكثر صلابة من الدولة - الأمة، والتقسيم إلى مناطق يشمل جميع أشكال الإرتباط في منطقة ما .

تجمع المنطقة فضاءات إقليمية على شكل دول او أجزاء من أقاليم تنتمي إلى دول مختلفة وقد تكون هاته الأجزاء متجاورة أو متباعدة " هو فضاء ذاتي يعلن عن نفسه ويسمح بتحقيق أشكال من التفاعل تعجز عن تحقيقها الحدود السياسية الإقليمية محافظا على تمثيله لفضاء له وضعية إقليمية وعلى علاماته وفصله للحدود "[1] .

تختلف مسارات التقسيم إلى مناطق بإختلاف حركياتها، بناءاتها وطبيعتها غير أن هدفها الذي تصبو إليه واحد وهو تقوية مكانة كل منها بتوحيد الكل فتطوير فضاء جهوي من الحرية والأمن يمثل الحل الأمثل للفوضى التي ترافق العولمة ، " المفهوم مطمئن فهو تضحية من أجل ما بعد المعاصرة ولكن بإدخال لمفهوم الإقليم وبالتالي للبعد الجيوسياسي " [2] .

يستلزم كل مسار للجهوية -حسب مورو Moreau -ثلاثة شروط ضرورية : قوة قادرة على التوحيد، دينامكيات وترابطات وأطراف خارجية تتكفل بالعملية " . إن حركية التقسيم إلى مناطق أصبحت ضرورية نظرا للمنّحنى الجيوسياسي الذي يشهده العالم وقد إنطلقت في كل مناطق العالم ماعدا في بلدان العالم الثالث التي لا تملك أي من الشروط التي تسمح ببعث الحركية في هذا المسار وسنعمد فيما يلي إلى الكلام عن أهم الفضاءات الجهوية :

* الإتحاد الأوروبي (UE) وهو نتيجة مسار من التعاون والتكامل أبتدأ سنة 1951 بين ستة دول (بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، ليكسمبورغ وهولندا) وخلال خمسين عاما تمت أربعة أنضمامات (الدانمارك، إرلندا، والمملكة المتحدة 1973، اليونان 1981، إسبانيا والبرتغال

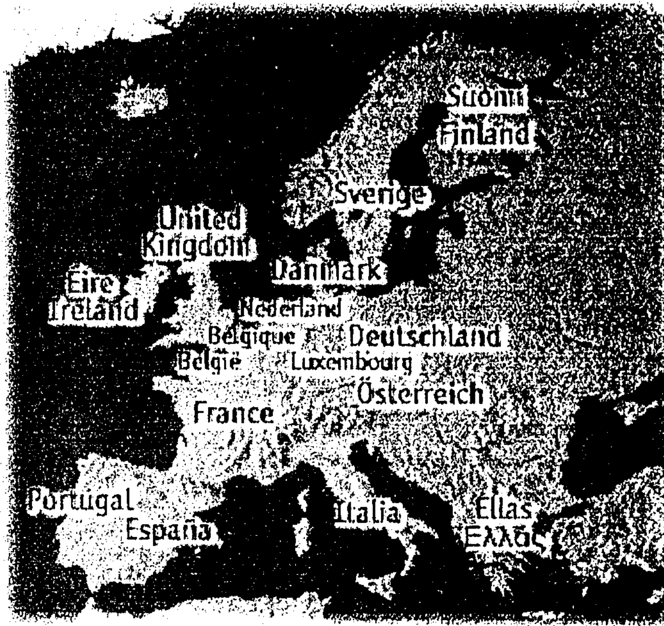
---

[1] - بادي و سموتس 1996 ص 5 .

[2] - بادي سموتس 1999 ص 5 .

1986 النمسا ، فنلندا والسويد 1995) مما جعل عدد أعضائه يرتفع إلـى الخمسـة عشر وهو يستعد هذه المرة إلى توسعه الخامس ، بإتجاه أوروبا الشرقية والجنوبية.

مـر هـذا المسـار بمرحلتيـن مهمتيـن تتمثـلان فـي إنجـاز السـوق الداخلـي سـنة 1993 والإعلان عن العملة الموحدة " اليورو" سنة 1999 وقد كان إنشاء هذا الفضـاء -قبـل الإنفجـار الهائل لظاهرة العولمة- مبنيا على رغبة دول أوروبا في إنهاء هيمنة الولايات المتحدة .



شكل 1 : الإتحاد الأوروبي (UE)

* إتفاق التبادل الحر الأمريكي -الشمالي (ALENA) : وقد دخل حيز التطبيق فـي أول جـانفي 1994 مستلهما تكوينه من إتفاق التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة غير أنه يضم عضـوا إضافيا هو المكسيك ويهدف هذا الإتفاق -مثلما هو الشأن بالنسبة للإتحاد الأوروبي - إلى تقوية التجارة ورفع مستوى الإستثمار بين الدول الأعضاء و يمتلك هذا الإتفاق برنامجا طموحا يهدف

إلى إلغاء أغلبية التعريفات والتقليص من الحواجز غير التعريفية كما يهدف إلى القيام بإجراءات شاملة تمس طبيعة النشاطات في منطقة التبادل الحر [1] .

* منطقة التبادلات الحرة لأمريكا (ZLEA) وهو مشروع يهدف إلى الوصول من الآن وحتى 2005 إلى إنشاء منطقة واسعة للتبادلات الحرة وهي منطقة نصف كروية متكونة من 34 بلدا من أمريكا الجنوبية، أمريكا الوسطى، أمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبيب (ما عدا كوبا). وقد إتفقت الدول الأعضاء على أهداف هذا التجمع وبدأت فعلا في تهيئة أرضيته في القمة الأولى لأمريكا المنعقدة بميامي (فلوريدا) في ديسمبر 1994 أما في القمة الثانية التي إنعقدت في سانتياغو (الشيلي) في أفريل 1998 فقد إتفقت الدول على بدأ المفاوضات الرسمية حول (ZELA) وقد طلب من المجموعات التسع للمفاوضات (وفيها المجموعة الخاصة بالفلاحة) أن تقوم بتحرير النصوص المتعلقة بمختلف أقسام الإتفاق الذي سيدرس من طرف وزراء التجارة في إجتماعهم الذي سيكون بالأرجنتين في أفريل 2001[2] .

* جمعية أمم جنوب شرق أسيا (ASEAN) التي أنشئت بتصريح بانكوك (أوت 1967، أمانتها الدائمة تتخذ جاكرتا كمقر لها) وهي تهدف إلى ترقية النمو الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي للدول الأعضاء كما تهدف إلى ترقية السلم والأمن الجماعي وتضم 10 دول من جنوب شرق أسيا: أندونسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، وبروناي (1984)، الفيتنام (1995) بورمانيا ولاوس (1997) وكمبوديا (1999) .
وقد تم الإتفاق منذ 1991 على إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود 2003 ولهذه الدول طموح في أن تصبح منطقة للتبادل الحر في 2008 (قرار قمة بوغور في 1994)[3] .

* إتفاق إنشاء السوق المشتركة للجنوب (مركيسور) الذي تم في 1991 من طرف الأرجنتين، البرازيل، البارغواي، والأوروغواي (190 مليون نسمة ، 550 مليار دولار) الذي دخل حيز التنفيذ في 1995 وإلتحقت به كل من بوليفيا والشيلي وهو يهدف إلى تحقيق سوق مشتركة على المدى الطويل تضمن التنقل الحر للبضائع، للخدمات، لرؤوس الأموال ولليد

---

[1] - يونجر 1981
[2] - فيريليو في العيدي (أ) 1997 ص 286.
[3] - جونسون 2000.

العاملة بين الدول الخمسة كما أن هناك ملحقات للإتفاق تهتم بتحرير التبادلات، تنظيم مصادر المنتوجات، قوانين تسوية الخلافات وتطابق التشريعات[1] .

يمثل المركيسور رابع أكبر فضاء تجاري في العالم (بعد أوروبا، أمريكا الشمالية، وجنوب اسيا) كما يمثل سوقا مهما يتشكل من 200 مليون مستهلك . إرتفعت صادرات مركيسور إلى باقي بلدان العالم من 41.800 مليون دولار سنة 1991 إلى 60.000 مليون دولار سنة 1998 أي أنها قد سجلت إرتفاعا بـ 44 % . أما الواردات فقد إرتفعت من 29.000 مليون دولار سنة 1991 إلى 87.000 مليون دولار عام 1998 أي إرتفاع قدره 169% أما بداخل المركسور فقد إرتفعت الصادرات من 5100 مليون دولار سنة 1991 إلى 20.400 مليون دولار سنة 1998 مما يمثل إرتفاعا بنسبة 300% . وإجمالا فإن تجارة المركسور مع باقي العالم قد قفزت من 70.000 مليون دولار في 1991 إلى 137.000 مليون دولار في سنة 1998 بإرتفاع قدره 94 % وهو ما يعطي فكرة دقيقة حول حركية وحماس المركسور .

في 15 ديسمبر 1995 تم التوقيع على إتفاق في إطار التعاون بين المناطق بين المركسور والمجموعة الأوروبية ممثلة في أعضائها الخمسة عشر وقد كان الإتحاد الأوروبي قبل هذا الشريك الأول للمنطقة بـ 26 % من التبادلات التجارية وقد تم الإتفاق في « ريو » سنة 1999 بين الإتحاد الأوروبي والمركسور على إلتزام الطرفين بالبدء في مفاوضات إنطلاقا من 1جويلية 2001 لإرساء منطقة تبادل حر بين الكتلتين لمعادلة الهيمنة الأمريكية على المنطقة[2].

* منطقة التعاون الإقتصادي أسيا- الباسيفيك (APEC) وقد أنشئت في 1989 بسبب الترابط المرتفع بين إقتصاديات دول اسيا والباسيفيك . تحولت الـ(APEC) من مجموعة بسيطة للتفاوض غير الرسمي بين بعض الأطراف إلى أهم منبر جهوي لترقية التجارة الحرة والتعاون الإقتصادي الحقيقي في المنطقة . تنشط الـ(APEC) في ميدانين كبيرين وهما: التعاون

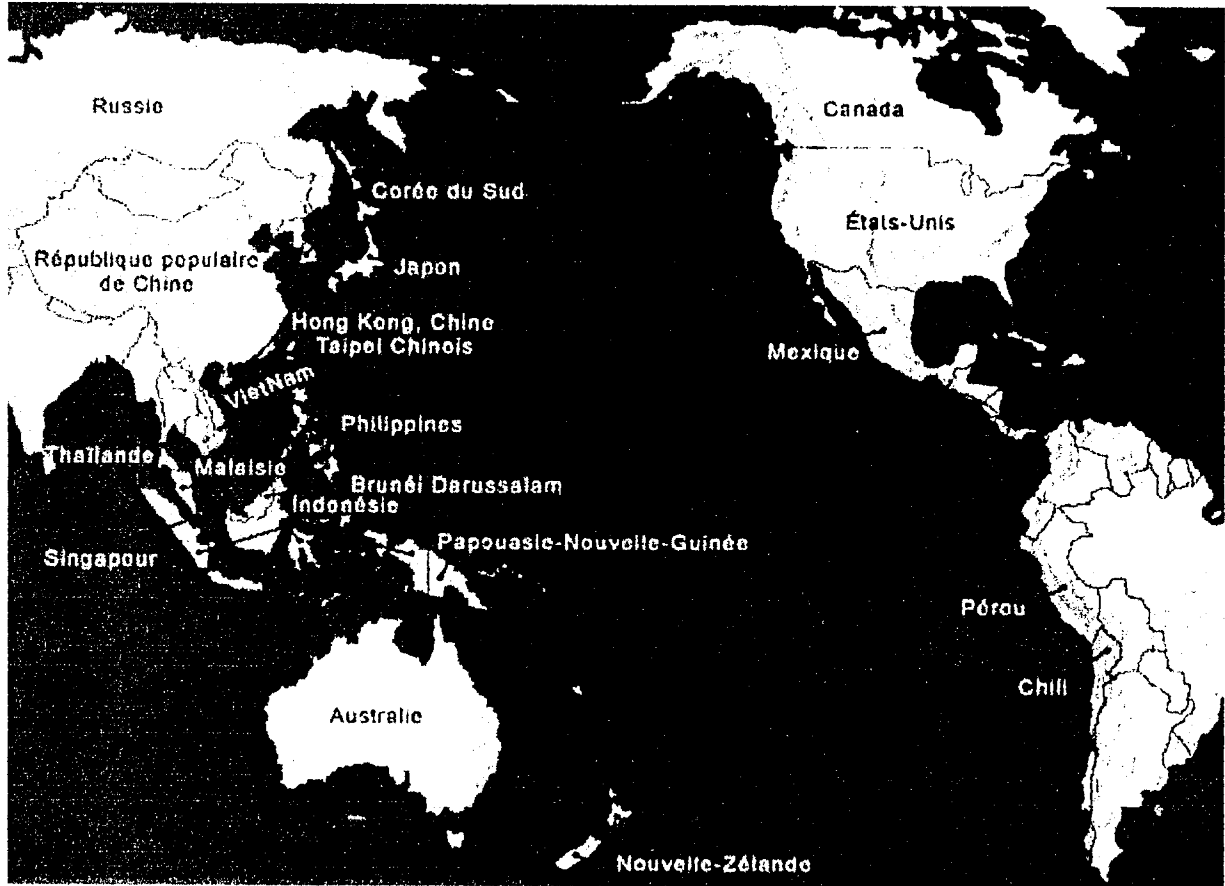
---

(1) - فوري 1995.

(2) - فوريستر 1996.

الإقتصادي والتقني وتحرير وتيسير التجارة والإستثمارات وفي هذا الإطار تهدف الدول الأعضاء في هذه المنطقة إلى التبادل الجهوي الحر في حدوده 2010 (بالنسبة للإقتصاديات المتطورة) وفي 2020(بالنسبة للإقتصاديات السائرة في طريق التطور)[1] .

تضم الـ(APEC) حاليا 21 إقتصادا عضوا: أستراليا، بروناي، دار السلام، كندا، الشيلي، الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، زيلندا الجديدة، غينيا الجديدة، البيرو، جمهورية الفليبين، روسيا ، سنغافورة ، تايبي الصينية (تايوان)، تايلندا، الولايات المتحدة والفيتنام.

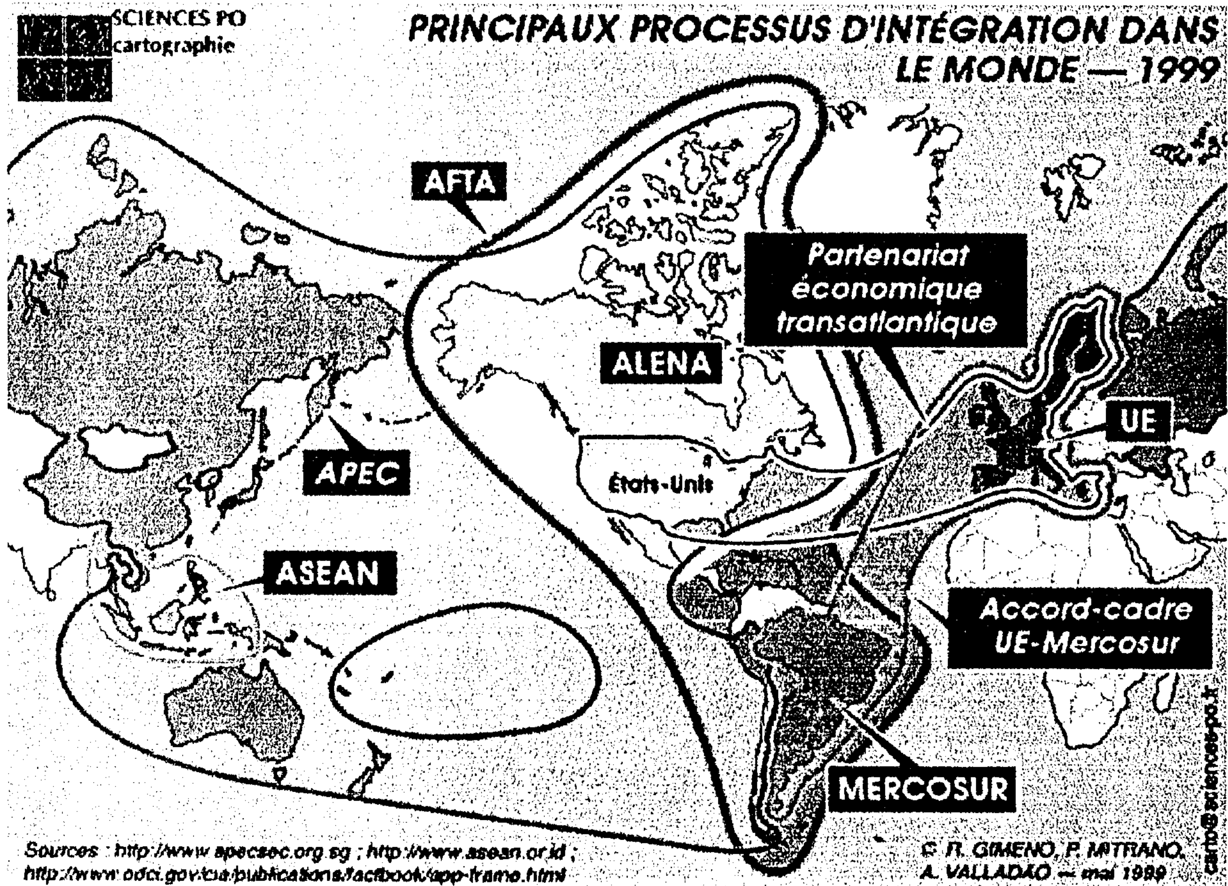


شكل 2 : منطقة التعاون الإقتصادي أسيا- الباسيفيك (APEC)

(1) - برجيسون 2000.

إن جغرافية العالم بصدد تغيير مظهر هذا الأخير وهيئته لكونها قد سطرت حدودا جديدة أبرزت فضاءات أمنية، إقتصادية وسياسية جديدة . كما أن هناك مجموعات جديدة تتمفصل حول المصالح المشتركة التي تتخذها كهدف بمحاولتها خدمة المحلي بإنشائها للشمولي .

إن المنطقة أرضية أساسية للتكامل ولمسار العولمة الذي يتحرك بسرعة أكبر وينشط في مجال أوسع من مجال الدولة –الأمة . تأخذ الجغرافيا الجديدة مكان الجغرافيا الكلاسيكية التي تشكلت بعد « يالطا »، وتتميز بكونها أكبر من التطبيق الخرائطي من حيث أن المنطقة تضع الأمة (أو الإقليم الكلاسيكي) في مسار تتجاوز فيه بعدها المحلي دافعة أياها إلى رؤية أكبر وأعم . زيادة على التنقل الحر للأشخاص والممتلكات تنتشر في الفضاء المشترك ثقافة مشتركة لتسير مختلف المشاكل التي قد تظهر . وتتشكل هذه الثقافة وتصاغ كلما زادت وتدعمت قوة الروابط التي يبنى عليها هذا الفضاء .



شكل 3 : خريطة جديدة للعالم

2-4-2) مفهوم الحكم التنسيقي*:

2-4-2-1) التعريفات والمكونات :

إستعمل مصطلح الحكم التنسيقي لأول مرة من طرف " رونالد كواس " Ronald Coase وهو إقتصادي شاب نشر في 1937 مقال " طبيعة الشركة " " The nature of the Firm " بين فيه بروز الشركة مقارنة بالسوق في تنظيم بعض المبادلات . مفهوم الحكم التنسيقي هو إذن تصور جيئ به من عالم المؤسسة لـ " تحديد أنماط التنسيق و الشراكة المختلفة للسوق المستخدمة على مستوى الحكم السياسي" [1] .

أدخل هذا المفهوم في ميدان العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات وبالفعل فإن برامج التسوية البنوية لبلدان العالم الثالث قد فرض عليها " حكم تنسيقي جيد " Good Governance[2] من طرف المؤسسات المالية الساهرة على حسن تطبيق الإصلاحات وقد كان هذا المصطلح يعني تسييرا مرنا، ذكيا، حركيا ومتفاعلا ينبغي على مؤسسات هذه الدول تبنيه إذا كانت تطمح في النجاح في خطواتها ومبادراتها الإصلاحية . إن مفهوم الحكم التنسيقي يعلن عن تغير نموذجي من حيث أنه يمثل إنشاء لغوي جديد أصبح أداة حكم ومتابعة .

إن هذا المفهوم يدخل طرق عمل جديدة في شركات أصبح من غير الممكن التحكم فيها بالطرق الكلاسيكية وهو مفهوم لا يزال في مرحلة الإنشاء وتعريفه يتغير بتغير أنواع الحكم التنسيقي التي تهتم بها لأن هذا المفهوم ليس واحدا بل متعددا .

* -الحكم التنسيقي هو ترجمة شخصية لمصطلح Gouvernance الفرنسي ومصطلح Governance الإنجليزي وقد حاولت في هذه الترجمة إبراز معنى هذا المفهوم والمتمثل في أنه طريقة جديدة في الحكم تعتمد على التنسيق والعلائقية التي يجب أن تكون بين آليات السوق .

[1] – هولاك ناتالي وبروني جوليفالد 1999 ص 3 .

[2] –مصطلح مستعمل من طرف المؤسسات المالية الدولية لتعريف خصائص الإدارة العمومية الجيدة بالنسبة للدول التي طبقت عليها برامج الإحكام البنوي .

يقدم " ارنالدو باناسكو " Arnaldo Bagnasco و" باتريك لوغال " Patrick Legales هذا المفهوم على أنه " مسار تنسيق بين نشطاء، مجموعات إجتماعية ومؤسسات بغية الوصول إلى أهداف واضحة نوقشت وعرفت جماعيا في مكتنفات مجزأة وغير أكيدة " [1]. هذا الفضاء الجديد الذي هو الحكم التنسيقي يعرف " أشكال الحكم الجديدة المتفاعلة التي يستطيع من خلالها المتعاملون الخواص، مختلف المنظمات العمومية، مجموعات أو تجمعات المواطنين ومختلف النشطاء أن يشاركوا في الصياغة السياسية " [2].

تعيد ماري كلود سموتس Marie -Claude Smouts هذا التعريف في تقريرها المؤرخ في 1995 من طرف لجنة الحكم التنسيقي العالمي (Commission on Global Governance) هذه الهيأة التي أنشئت عام 1992 بتشجيع من " ويلي برانت " Willy Brandt والتي تضم حوالي العشرين مسيرا لعبوا أو يلعبون دورا في الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وهي تعرف الحكم التنسيقي كـ " مجموع الطرق المختلفة التي يدير بها الأفراد والمؤسسات -عمومية أوخاصة - قضاياهم المشتركة . هو مسار دائم من التعاون والتوافق بين المصالح المختلفة والمتنازعة، يحتوي المؤسسات الرسمية والأنظمة ذات السلطات التنفيذية كما يحتوي الإتفاقات غير الرسمية التي تجمع الشعوب والمؤسسات أو تعتقد أنها تمثل مصلحة لها » [3].

أخيرا وفي " إنقلاب العالم " يقول بادي وسموتس فيما يخص مفهوم الحكم التنسيقي بأنه " يسمح بتصور أنماط جديدة لبناء معايير إجتماعية وقانونية جديدة لردم الهوة التي تفصل إلى حد الآن بين القانون الدولي العام القديم -الذي لا يحق التصرف فيه إلا للدولة - وقانون متعدد الجنسيات تكوّن من طرف المتعاملين الخواص لتحقيق الإحترام والتنافس والسير الحسن للعمليات " [4].

---

(1) - باناسكو ولوغال 1997 ص 38 .

(2) - ماركو رانجيون وتيبو 1997 ص 140 .

(3) -سموتس 1998 ص 88 .

(4) - بادي و سموتس ص 6 .

يتكلم أنجل سالدوماندو Angel Saldomando عن ثلاثة مذاهب للحكم التنسيقي وهي : التعريف الذي يقدمه البنك العالمي، التعريف الخاص بالمقاربة المؤسساتية الجديدة وأخيرا تعريف " الحكم التنسيقي الديمقراطي " .

بالنسبة لتعريف البنك العالمي فإن " الحكم التنسيقي هو مجموع المعايير والقدرات المؤسساتية التي تسمح بتأمين النشاط الفعال للسوق وللقطاع العمومي، هذا الحكم التنسيقي يعتبر كشيئ مكتسب منذ أن تستطيع الدولة فرض الإحكام البنوي في إستقرار سياسي ووفقا لهذا التصور ينبغي أن تكون الدولة صغيرة، ميسرة ومعيارية بينما يكون السوق غير مقنن ومدمج في العولمة " [1] .

أما الحكم التنسيقي وفق المقاربة المؤسساتية الجديدة فهي تلك التي تتطلب إصلاحا ضروريا للدولة خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق برامج الإحكام البنوي على دول تواجه صعوبات ما، هذه الإصلاحات التي كانت مؤهلة لإنتاج قيم، مسارات ومعايير مؤثرة إيجابيا على النمو والتطور .

المذهب الثالث هو ذلك المتعلق بالحكم التنسيقي الديمقراطي وهي معرفة على أنها " تحليل نسقي يحدد ما إذا كانت العلاقات بين الديمقراطية والسوق تسير إيجابيا نحو التطور بإتجاه الإنصاف والعدالة الإجتماعية " [2] .

يطرح الحكم التنسيقي الديمقراطي –على المستوى العالمي – الكثير من المشاكل والضغوطات بإعتبار أن المعايشة بين الديمقراطية والسوق ليست بديهية التحقيق وفي الكثير من الأحيان تتم الإشارة إلى الحكم التنسيقي الديمقراطي بإعتباره مطابقا–على المستوى الدولي – لمفهوم " الحكم التنسيقي الشامل " أو " الحكم التنسيقي العالمي " .

إن هذا المفهوم الجديد يصقل شيئا فشيئا وفق تحول العالم " يستحق مفهوم " –الحكم التنسيقي الشامل " –على المستوى الدولي – أن يشكل قطيعة مع الواقعية ومع أوهام النظام

---

(1) – سالدوماندو 1999 ص 2 .

(2) – سالدوماندو 1999 ص 2 .

العالمي الواحد أي نظام -عالم أو حكومة عالمية وهو على العكس من هذا يسمح بأن تؤخذ في الحسبان إختلافات الأطراف الفاعلة وآليات التنظيم الذاتي التي تعيد تشكيل العالم الحالي في الميادين الأكثر إختلافا والتي لا تتموضع طبيعيا فيما بينها: الدول الشركات المتعددة الجنسيات، الكيانات المشتة، شبكات التضامن ...إلخ " [1] .

أصبحت المجتمعات غير القابلة للحكم وفق الإجراءات الكلاسيكية، والحكم التنسيقي أداة مسكنة جاءت لإنقاذ الحكومات الفاقدة لطرق التسيير الملائمة والتي فشلت في تسييرها القديم للمشاكل التي يطرحها تضاعف المتعاملين والمتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين على المستوى العالمي.

إن ميدان الحكم التنسيقي ميدان متعدد الأبعاد لأنه يمس عدة مجالات كالسياسة، الإقتصاد، الميدان الإجتماعي والمحيط ونجاح تطبيق ما للحكم التنسيقي متوقف على وجود دولة قانون مع ما تتطلبه من نظام قانوني وإطار قضائي متكامل ثم أن وجود الديمقراطية كمفهوم مكمل لا يمكن فصله عن دولة القانون وهو يمثل حافزا للنمو الإقتصادي وضرورة ينبغي أن تحضر دائما لتضمن شفافية مختلف أشكال الحياة العمومية والخاصة . ويضاف لهذا تسيير مشترك ووجود نظام لا مركزي للقرار كما ينبغي أن يتم البحث على إطار هو إقتصاد كلي سليم، دافع وملائم للمؤسسة الحرة وإقتصاد السوق دون أن ننسى- أخيرا - المحاربة الدائمة للرشوة [2] .

2-4-2-2) تحويل طرق العمل العمومي بواسطة الحكم التنسيقي :

يؤدي الحكم التنسيقي بالدولة إلى الإنخراط في مسار تحول العمل والنشاط العمومي بتساؤله حول جدوى طريقة العمل للحكومة التقليدية . تتميز هذه الأخيرة بنظام حكم سياسي تصحيحي وشرعي متموضع حول إتخاذ القرار الأحادي والإحتكار الذي تمارسه المؤسسات الحكومية .

---

[1] - بادي وسموتس 1999 ص 6 .

[2] -امان 1999 ص

يأتي الحكم التنسيقي -في ظل أزمة القابلية للحكم الناشئة عن تعدد الأنظمة والنشطاء- ليحاول أن يسد الفراغ في هذا الميدان فمعه "يعاد النظر في دور مراقبة وتحكم-يضطلع بالإشراف ويتميز بإرتكازه على تشكيل مؤسساتي - لصالح مقاربة تعددية وعلائقية للسلطة"(1).

هذه المحاولة لإيجاد مخفف لمشكلة عدم القابلية للحكم التي تواجه الدول تتم بهدف إيجاد وسيلة جديدة للتنظيم لأنه من الواضح للعيان فشل التنظيم بواسطة الدولة ولكن الدول لا تريد أن تبقى مكتوفة الأيدي وحيادية أمام نظام عالمي يتجه إلى تعويض التنظيم بالدولة الذي أصبح اثرا بعد عين بالتنظيم بواسطة السوق، هذا السوق الذي لا يدمج إحتمالات النشاطات الإجتماعية في منظوره ولا يهتم بتوزيع معقول -حتى لا نقول متساوي - للغنى .

إن الحكم التنسيقي يعتبر -أيضا- مفهوما يأخذ بعين الإعتبار إختلاف القوى الحاضرة على الساحة العالمية والتي تؤثر بطريقة مباشرة ودالة على الدول -الأمم . " أنه يؤكد على تعدد وإختلاف الفاعلين المتدخلين أو الذين يستطيعون التدخل في تسيير القضايا العمومية وبالفعل فإن مشكلة القابلية للحكم تدعو الدول، التجمعات الإقليمية، المنظمات الدولية أو مختلف مناطق العالم إلى الإلتفات نحو المحاورين كالمنظمات التي لا تبحث عن الربح، المؤسسات الخاصة والمواطنين الذين بوسعهم أن يجدوا حلولا للمشاكل ذات الإهتمام المشترك التي تواجه المجتمع " (2) .

كما أن الحكم التنسيقي يؤكد تحول قطب القرار القديم في ظل النظام -العالم الذي يدخل فيه أيضا الدولة ، المجتمع المدني وقوى السوق، هناك إذن تحول للمسؤوليات من جهة إلى أخرى مع بقائها موزعة على كل الأطراف مما يخلص الدولة من دورها كمتفرد بحمل القرار ويدفع عنها جزءا من بعض التبعات، لم تعد السلطات السياسية مسؤولة عن التسيير والمتابعة بل أصبح دورها متمثلا في إيجاد وجمع الشروط الضرورية والملائمة، في تسيير العمليات وفي تنشيط المشاريع دون أن تكون في حاجة مباشرة إلى إدارتها مثلما كان يفرضه عليها وضعها سابقا .

(1) - قودان 1998 ص 51 .

(2) -هولاك ناتالي وبرينوبوليفالد 1999 ص 5 .

ورغم هذا فإن الفضاء العمومي يحتفظ بمكانة مفضلة من حيث أنه من الواجب أن يبقى المكان الذي بداخله تؤكد مختلف مكونات المجتمع وجودها وفيه تتواصل مع بعضها البعض وتتناقش بإستعمال قدرتها على التعبير والنقد " [1] ، يجب أن يبقى فضاء المشاركة، التنظيم والتنسيق بين مختلف المتعاملين العمومين، الخواص وأولئك الذي ينتمون للمجتمع المدني. من هذا التفاعل ومن هذا الإجماع الذي قد يكون ترتسم القرارات الصائبة للحالات الجديدة التي نراها اليوم والتي لا علاقة لها بما كان عليه الأمر منذ عشر سنوات حتى لا نقول أكثر .

وهكذا يبدو أن الحكم التنسيقي " سيجد قاعدته في الإختلال العملي المتزايد للنشاط العمومي الذي سيؤدي إلى بروز مبادئ وشروط جديدة للتنظيم العمومي. هاته الأخيرة تعني جمع وتسيير القضايا العمومية، المتعاملين العموميين، المتعاملين الآخرين مهما كانت طبيعتهم ، أعضاء المجتمع المدني ، المحترفين ، المواطنين والنقابيين في مسار مشاركة ومفاوضات ينبغي أن تسمح بالوصول إلى أهداف ومشاريع مشتركة "[2] .

2-4-2-3) حكم تنسيقي عالمي أو حكم تنسيقي شامل :

أن الحكم التنسيقي الشامل هو في البداية تفضيل تسيير يأخذ في الحسبان أشكال التعاون والتفاعل الدوليين مع كل ما قد يتضمنانه من مصالح متضاربة وإتجاهات تفكير متضادة الإتجاه ومتنازعة . يساهم هذا المفهوم أيضا- على المستوى الدولي- في ردم الهوة الموجودة بين عالم الدول التي ليس لها أو لم يعد لها حقل نشاط والتي لا تملك هذا الحقل حتى على المستوى المحلي .أين يسير إلى التأكل والزوال شيئا فشيئا - وبين العالم الآخر، الوحيد الذي يسيطر ونقصد به النظام- العالم على مستوى الأرض الذي لا توجهه إلا الفائدة .

إن الحكم التنسيقي هو أيضا همزة وصل ضرورية في الميدان القانوني كما يذكرنا به " بادي " و" سموتس" ، يسمح مفهوم الحكم التنسيقي بإيجاد أنماط جديدة من المعايير الإجتماعية والقضائية تردم الهوة التي تفصل إلى حد الآن بين القانون الدولي العام القديم - الذي لا يحق

---

[1] - سموتس 1998 ص 90 .

[2] - هولاك وبريني جوليفالد 1999 ص 3 .

التصرف فيه إلا للدولة . وقانون متعدد الجنسيات تكون من طرف المتعاملين الخواص لتحقيق الإحترام والتنافس والسير الحسن للعمليات " [1] .

إن سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة أدت إلى فتح الباب على مصراعيه أمام هيمنة ليبرالية صارت تحكم العالم بمفردها، هذا التسلط الليبرالي كمذهب بل ديكتاتورية تسير النظام -العالم تزامن مع قفزة تكنولوجية لا مثيل لها مما أنتج إختلالا في نظام الميكانيزمات المالية، الإجتماعية والجيوسياسية على المستوى العالمي والمشكل الذي طرح نفسه أمام الحكومات الكلاسيكية تمثل في كيفية إدماج كل هذه المعطيات في مقاربة جديدة، تتميز بشمولية وحركية وعلائقية أكبر للتسلح والإستعداد كما ينبغي لمواجهة هذه الحقيقة التي تفرض نفسها سواء على الدول القوية أو الدول الأقل قوة. أصبح من الضروري إذن البحث عن تحالفات أكبر وأكثر تنظيما للإستجابة بطريقة ملائمة لظروف التوزيع الجديد لموازين القوى على مستوى الكرة الأرضية .

يتميز هذا النظام العالمي الجديد بالهيمنة الإقتصادية والسياسية التي تفرضها مجموعة السبعة الأكثر تصنيعا في العالم (ألمانيا، الولايات المتحد الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، اليابان، إيطاليا وكندا) وعلى رأسها الولايات المتحدة القوة الكبرى الوحيدة التي فرضت نفسها كسيد مطلق على الكرة الأرضية في زمن ما بعد الحرب الباردة. وقد تم هذا عن طريق الكثير من النجاحات الإقتصادية، السياسية والعسكرية وقد كان للدولار الأمريكي والقدرة على التدخل العسكري وتوجيه الضربات في كل مكان من العالم دون إذن -أحيانا- من مجلس الأمم المتحدة دور ترسيخ تسلسلية العالم وإنقسام دوله إلى مراتب معينة .

كان من الواجب أن ينتظم هذا النظام العالمي الجديد حول المنظمات المتعددة الحكومات (OIG) المتمثلة في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي، المؤسسات الجهوية مثل (OCDE) والمنظمات ذات الطابع العالمي كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها (UNESCO, FAO) غير أننا نلاحظ أن كل هاته المنظمات قد أصبحت وسائل وأدوات في خدمة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وعلى رأسها الولايات المتحدة مما أفقدها

[1] -بادي وسموتس 1999 ص 6 .

طابعها التنظيمي والمنظم لهذا العالم الذي يولد من جديد . إن فشل هذا النظام العالمي الجديد قد أدى إلى إعادة هيكلة العالم وفق شكل جديد غابت فيه الإنقسامات إلى شرق- غرب، شمال - جنوب يسار- يمين أو رأسمالية -إشتراكية تاركة المجال إلى تقسيم إقتصادي وجيوسياسي يقسم العالم إلى مركز قوي، قادر ومهيمن ومحيط ضعيف تابع للمركز .

إن زمن الحرب الباردة كان زمن إنقسام العالم إلى كتلتين متقابلتين أيديولوجيا وسياسيا ومحددتين بطريقة واضحة تفصل بينهما حدود مادية لا يمكن العبور منها وقد كان حائط برلين رمز هذا الفصل غير أن سقوط هذا الأخير قد عجل بمجيئ عالم جديد يحكمه نظام وطني عالمي متسلسل [1] . إن التحيز والأحكام المسبقة المعلنة من طرف المؤسسات العالمية هو الذي جعلها منغلقة على نفسها ومنعها من أن تسير بطريقة عادلة وذكية عالما يتطور يوما بعد يوم، يتحدث كيمون فالسكاكيس " Kimon Valaskakis" عن الفوضى المؤسساتية الناجمة عن غياب الموضوعية في المبادئ التي تحكم عمل هذه المؤسسات وعن قواعد إتخاذ القرار [2] بقوله : "للإستجابة لأزمة القابلية للحكم على مستوى أعلى من الوطنيات تم تطوير أعمال وتصورات وأفكار حول مفهوم الحكم التنسيقي الشامل " [3] .

ينفتح الفضاء العالمي أكثر فأكثر على العديد من الأطراف الفاعلة: دول، مؤسسات متعددة الجنسيات، ومنظمات غير حكومية معطيا بذلك شكلا لمجتمع دولي ينبني ويتشكل كلما تبنى آلياته التنظيمية الخاصة به رغم فقدانه لسلطة دولية تقود وتوجه العمليات من الأعلى كما كان الأمر يتم بطريقة قديمة بواسطة الحكومة على إقليمها، في هذا الإتجاه يتكلم جيمس روزنو James Roseneau عن " حكم تنسيقي دون حكومة " [4] .

هناك تفسيران محتملان لمفهوم الحكم التنسيقي فهو قد يفهم على أساس أنه نظام من المعايير أو على أنه مسار .

---

(1) - بو 1987 .

(2) - فالسكاكيس 1998 ص 5-28 هولاك وجوليفالد 1999 ص 8 .

(3) -هولاك وجوليفالد 1999 ص 9 .

(4) - روزنو 1995 .

في الحالة الأولى هناك مجموعة من الإتفاقات و التوافقات على قيم مشتركة سيبحث عنها في المناقشات المشتركة بين الأطراف المعنية : دول، خواص وجمعيات ...إلخ . يشتمل هذا الحكم التنسيقي العالمي برأي " جميس روزنو" على جميع أنظمة القواعد والمراقبة والتسيير التي لها إنعكاسات دولية مهما كان مستوى وجودها في الإنسانية في لحظة معينة، من العائلة إلى المنظمات العالمية وأيضا العدد اللامحدود من أنظمة القواعد التي تنتجها مختلف الشبكات في هذا العالم الذي يسير بخطى حثيثة نحو ترابط أكبر [1] .

أما في الحالة الثانية فإن المسار يقوم على الحضور والمراقبة بطريقة حركية وعلائقية وبخلق آليات للحوار وطرق للتفكير دون أن يكون هناك في الوقت نفسه أية قواعد أو معايير ينبغي أن تتبع " الحكم التنسيقي يقوم إذن على النظر إلى كيفية عمل آلية أي " التنظيم المتصل " عن طريق الوجود الدائم للمبادلات، للمفاوضات، للترتيبات المشتركة وليس بالبحث عن كيفية إمتلاك المتعاملين للقدرة على تعريف قواعد اللعب وتحديد نتائج مفاوضات ما في القطاعات الحيوية للحياة الدولية . يعتبر الحكم التنسيقي حينها كمسار توفيقي بين العديد من الفصائل التي تدافع كلٍ منها عن مصالحها . وهو يسمح إذن بدراسة آليات مرنة- غير موحدة النمط – وتمظهرات هشة في حالة تكون مستمر لا ظواهر محددة ومنتظرة كما هي – على سبيل المثال – الأنظمة السياسية»[2] .

---

[1] – روزنو 1995 .

[2] – هولاك وجوليفالد 1999 ص 10 .

5-3 عالم متصل :

ينتظم المجتمع العالمي من الآن فصاعدا حول أنماط جديدة للحياة والتعايش ، فالحقيقة الجديدة المتمثلة في غياب آنية وصاية الدولة – الأمة وتأصلها يفسح المجال أمام بروز شبكات الاتصال . " تؤكد مقاربة مفهوم الاتصال بالشبكة على دور الأفراد ، المجموعات الاجتماعية وآليات العلاقات بين المنظمات في هيكلة الفضاء العالمي ، وهي تبين كيف تكونت فضاءات حركية تخترق الفضاءات الوطنية وكيف تم استثمار هاته الفضاءات الحركية من قبل نشطاء خوّاص تكفلوا بتعيين الموارد ونشر القيم والممارسات دون الالتفات إلى دور الدولة وإن كان هذا يتم في أغلب الحالات برضاها"[1] .

إن العلاقات التي تتجاوز الحدود قد عرفت انطلاقة قوية على صعيد العمل فالسوق عالمي وكل تقسيم مثمر للعمل لا يمكن أن يكون إلا على مستوى شامل يستغني نوعا ما عن المحلي ، وهو ما فتح الطريق أمام مجالات أخرى سارعت بدورها إلى انتهاج نفس السياسة وهكذا تطورت باطراد علاقات اجتماعية وثقافية بين سكان عالم واحد يميلون أكثر فأكثر نحو التحول إلى أعضاء مجتمع واحد يستعملون عددا من الأدوات التكنولوجية بعد أن جرّبوا كل الأدوات الأخرى في القرون الماضية وهم بهذا يساهمون في مسار التطور الدائم للشبكة العالمية الكبرى " تتكون هذه الشبكة العالمية من الحواسيب ، الفاكسات ، الأقمار الصناعية ، الشاشات العالية الجودة ، الموديمات Modems ، وهي وسائل تربط – في كل مكان من العالم – بين المخططين والمهندسين ، بين أرباب العمل والمودعين والبائعين"[2] .

هكذا – إذن – تتشكل وتتعايش كيانات مهنية ، اجتماعية ، عرقية وثقافية وتقرّب بهذا أناسا لم يكن بمقدور حدود الدولة الواستفالية أبدا أن تجمعهم ثم إن إعادة النظر المتزايدة في سيادة الدولة وفي التبعية التي تنبغي على كل مواطن نحوها تمثل مصدر قوة إضافي لهذا المجتمع العالمي الذي ينظم حياته حول الشبكة والذي يحاول أن يعوّض خسارته للدولة بشيء ما "خارجها" وهذا "الخارج" هو بالضبط "الشبكة العالمية".

---

(1) – بادي وسموتس 1996 ص 6

(2) – رايش 1991 ص 102 .

ليس للدولة – الأمة حلا أمام هاته الحركية الاجتماعية للحياة عبر الشبكة إلا الانخراط فيها مثل الآخرين بإعادة تنظيم طريقتها في العمل ونظرتها إلى الأشياء وفق المعطيات الجديدة التي لا يمكن تجاهلها مثل كون الشبكة أداة تكامل للاقتصاد العالمي بل وللحياة العالمية بصفة عامة.

الجـزء الثـالـث

اقتصاد جـديد

3 - 1 - تقسيم العمل : ملحمة طويلة

3 - 1 - 1 - " ادم سميث " أو تقسيم العمل في خدمة السوق :

إن تقسيم العمل -المفهوم المحبب إلى "سميث" - قد أصابه القدم - ولكنه يبقى إلى اليوم النواة التي لا غنى عنها في تنظيم العمل داخل الاقتصاديات المحلية بل وحتى على المستوى العالمي ولقد كان هذا المفهوم لدى "سميث " - زيادة على هذا - فعلا سياسيا مؤسسا للسوق لأنه كان يوجد - ترابطيا - التبادل. في سيرورة الفائدة بفعل تزايد في الإنتاجية يؤدي إلى كمية أكبر من الثروات القابلة للتبادل[1].

ورغم أن هذا المفهوم قد تطور بتحوله وفقا للتطورات الاجتماعية والتكنولوجية فإن معمل الدبابيس "لسميث " يبقى - بصفة مطلقة - نموذجا ومرجعا. كما أن مفهوم توزيع وتصنيف الأعمال لكل عامل قد أحدث ثورة في مسار عملية الصنع وشكل بهذه الطريقة قاعدة للإتباع في كل ميادين الإنتاج الصناعي والفلاحي، فمنافع تقسيم العمل التي أوضحها " أدم سميث " مثلت أساس القبول بل والولوع بهذه الفكرة "إن هذا الارتفاع الكبير في كمية المصنوعات الذي يستطيع نفس عدد الأيدي أن يحققه كنتيجة لتقسيم العمل يعود إلى ثلاثة مؤثرات مختلفة : أولا إلى زيادة تأهيل كل عامل على انفراد، ثانيا إلى توفير الوقت الذي يضيع عادة عند انتقالنا من نوع من المصنوعات إلى نوع آخر وثالثا وأخيرا إلى اختراع عدد كبير من الماكينات التي تسهل وتختزل العمل وتسمح لفرد واحد أن يقوم بعمل عدد كبير من العمال "[2].

لقد قام أدم سميث - من خلال تحليله لطريقة العمل في مصنع المسامير ثم الدبابيس - باستنباط جملة من المعلومات وقد بدأ بحساب تأثيرات الاختصاص التي تضاعف - حسبه - الزيادة في القدرة الإنتاجية لكل عامل مبرزا في البداية دور " مهارة الشخص الذي لم تكن له - في حياته - اهتمامات إلا القيام بما يتطلبه منه اختصاصه " وهو يضيف فيما بعد أن « السرعة

---

[1] بيسكو 2000.

[2] سميث 1971، الفصل 1، 1.

التي تتم بها بعض العمليات في المعامل تتجاوز كل ما يمكننا تخيله " وقد كانت النتائج التي جاء بها توزيع المهام والاختصاص الذي ينتج عنه مذهلة : ففي معمل المسامير أنتج العامل المختص عشر مرات أكثر من العامل العادي بينما نجح في معمل الدبابيس في مضاعفة الإنتاج إلى 240 مرة.

لم يكن مصدر هذه الزيادة غير العادية والمنقذ من العجز هو الاختصاص فقط بل كان للاقتصاد الكبير في الوقت دورا لا يقل أهمية ويعود هذا الاقتصاد في الوقت إلى ارتفاع أهلية العامل المختص في إتمام عمله وإلى القضاء على الوقت الضائع الذي كان يقضيه العامل الكلاسيكي في المرور من مرحلة إنتاج إلى المرحلة الموالية. ويضيف " سميث" أن بساطة كل مرحلة تسهل محاربة الكسل لدى العمال وتحث الصناعيين على استعمال آلات خاصة بكل مصنوع على حدة.

إن تقسيم العمل يوفر شروط الاختراع فالمعارف الكبيرة التي يحصلها العامل شيئا فشيئا تتيح له فرصة الفهم الدقيق للمسار الذي يعمل وفقه وتضعه في وضعية مناسبة للإبداع بهدف البحث عما قد يسهل عليه تأدية المهمة المنوطة به و " سميث " يقدم لنا مثالا له دلالة كبيرة في هذا الموضوع: "في معمل كان يستعمل أولى الماكينات التي تعمل بالاحتراق كان هناك أطفال صغار تتمثل مهمتهم – دائما – في فتح وإغلاق الموصل بين المرجل والأسطوانة بإتباع ارتفاع أو هبوط المكبس، أحد هؤلاء الأطفال – والذي كان يريد اللعب مع أصدقائه – لاحظ أنه بوضع حبل صغير في عصا الصمام الذي يفتح هذا الموصل وبربط هذا الحبل في جزء آخر من الماكينة يفتح الصمام ويغلق ذاتيا دون تدخل من الطفل مما يتيح له فرصة اللعب براحة وهكذا فإن أحد الاختراعات التي ساهمت في تحسين عمل الماكينات منذ اختراعها كان بسبب طفل لم يكن يفكر إلا في دفع الضجر عنه "[1]، وهذه القصة تبين كيف أظهر تقسيم وتبسيط العمل إلى مجموعة من المراحل تجديدات بسيطة خاصة بكل مرحلة مما مكن من الوصول إلى معمل متقن في مجموعه.

---

[1] سميث 1971.

إن " ماركس " يلاحظ أن تقسيم العمل هو الذي أدى في البداية إلى اختراع كل هذه الآلات التي مكنت من اختزال العمل وتسهيله. يجعل " سميث " من السوق محرك التنظيم للعمل، إن نظامه يتميز بارتباط عضوي بين تنظيم الإنتاج والسوق وبين ارتفاع المردودية وتزايد الطلب " إن تقسيم العمل محدد بامتداد السوق "، وكلما زاد اتساع السوق كلما ازدادت الحاجة إلى مسار تقسيم العمل بغية تلبية الطلبات المتزايدة دائما، إن السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي (وزيادة الغنى) يتمثل في تقسيم العمل[1] وكما أن ازدهار المبادلات الدولية سيكون امتدادا طبيعيا لنمو الاقتصاديات الوطنية فإن ازدهار التجارة الدولية يترجم شيوع مبدأ تقسيم العمل على المستوى العالمي وبانخفاض أسعار النقل سيؤدي كل هذا إلى حركة اقتصادية تنتشر من الداخل إلى الخارج.

إن اتساع فضاء المبادلات يسمح برفع الإنتاجية الشاملة للاقتصاد بسبب تعدد الفروع والأنشطة ولكن أيضا بسبب تقسيم العمل ولأن النشاط كامل الوقت من طرف العامل المختص لا يكون ذا فائدة إلا ابتداء من حجم معين للبيع فإن هذا قد أكد لـ " سميث " أن إغناء فكرة تقسيم العمل تتطلب توسعة السوق إلى درجة إنشاء سوق عالمية واحدة وهكذا فإن عالمية الاقتصاديات ليست إلا متابعة لمسار عضوي من النمو يبتدئ على المستوى المحلي ويكون فيه تقسيم العمل هو الموَجه الأساسي.

3 – 1 – 2 – التايلورية أو تقسيم العمل في خدمة المؤسسة :

تعتبر التايلورية مؤسسة بمعنى أنها كانت منظمة اتبعت وطبقت وشهر بها غير أنها مع ذلك – وبلا جدل – قد تركت تأثيرها في عالم العمل، إن مجيئها قد جعل منها دليلا على الحداثة والتصنيع في عالم العمل هذا، بعد سنوات طويلة من الملاحظات والتجارب قام " فريد يريك وينسلاو تايلور " Frédéric Winslow Taylor (1856 – 1915) – والذي يعتبر مؤسس الإدارة العلمية للعمل – بملاحظة مختلف مراحل مسار الإنتاج بغية تحسينه وإلغاء المراحل التي لا فائدة منها وهذا ما يسمح له بإيجاد بعض القواعد التي كانت أساس التنظيم التايلوري للعمل. لقد كان الهدف المراد الوصول إليه هو الانتقال من " المهارة "

---

[1] سميث 1971.

Savoir faire في صنع العدد القليل إلى " إتقان الإعادة " Savoir refaire لأكبر عدد من المصنوعات مع وضع قواعد وتوحيد المسارات العملية والطرق وتوحيد الأدوات والمعارف أيضا.

إن " تايلور " الذي يعتبر الإنسان كمساعد إضافي للآلات في تنفيذ المهام الإنتاجية قد وضع تنظيما للعمل يرتكز على مبادئ أساسية فهو يفضل أن يتم الاهتمام بالعامل انفراديا عوض اعتبار العمال كمجموعة وهكذا فإن هناك اهتمام خاص ينصب على كل عامل للحصول منه على أكبر مردودية ممكنة. " كل هذا يتطلب تعاون الإدارة ويفرض تنظيما أكثر تعقيدا من الطريقة القديمة في تسيير الجمع الكبير من العمال والمشكل لفرقة كثيرة العدد، إن هذا التنظيم يتطلب تجنيد : أولا موظفين مكلفين بتطوير علم العمل من خلال دراسة الأوقات، ثانيا مجموعة من الموظفين تتشكل أساسا من عمال أكفاء مكلفين بتعليم، مساعدة وتوجيه زملائهم أثناء تأدية مهامهم ، ثالثا موظفين يسهرون على إمداد العمال بالأدوات المناسبة كما يسهرون على صيانة مجموع الأدوات، رابعا موظفين يعدون طريقة العمل سابقا ويوزعون العمال بطريقة تضمن لهم الاستعمال الأمثل للوقت كما يقومون بتسجيل الأرباح اليومية لكل عامل "[1].

وهكذا فإن تنظيم "تايلور " للعمل يقوم على أسس وقواعد مجددة تعتبر مفاتيح هاته الطريقة وتتلخص فيما يلي :

هناك في البداية تقسيم أو تجزئة المهام التي تتمثل في تفكيك كل مهمة إلى مجموعة من المهام الأصغر ثم تحليل هذه الأخيرة إلى حركات بسيطة تؤدى في أدنى زمن وهكذا فإن كل منفذ يجد نفسه في مسار آلي مشكلا سلسلة لكل عامل فيها مكان خاص به ومهمة محددة يضطلع بها وفق ريتم معين مما يجعل مهام كل عامل مرتبطة بتسلسل أفقي.

إن الاختصاص يوجب عزل وتخصيص كل عامل في مهمة واحدة، كل واحد يهتم بميدان واحد ودقيق يحدد ويترك له و" تايلور" يتحدث هنا عن " إيجاد تخصص للعامل وتكوينه وتدريبه عوض أن نتركه يختار مهامه بالطريقة البدائية ويتعلمها كما يستطيع "[2].

---

[1] تايلور 1912، ص 79 - 80.

[2] تايلور 1912، ص 53.

إن الفصل الجذري بين المهام في مفهوم التصنيع يتمثل في فصل مهام المهندسين عن مهام العمال البسطاء فالمهندسون هم المخططون بينما يضطلع العمال بالتنفيذ، توكل للمهندسين مهام الإبداع والتخطيط والتسيير وتوكل للعمال مهمة التطبيق الصارم للبرامج التي تسطر لهم وقد أقام "تايلور" - بهذا الفصل بين الذين يفكرون والذين ينفذون - تسلسلية "عمودية" شكلت أول قيام لمكاتب الدراسات أين يجتمع المهندسون Industrial Engineers الذين توكل إليهم مهام تطوير طرق عليا لإتمام الأعمال، تحديد أهداف الإنتاجية، وضع أنظمة أجور المردودية وتعليم العمال كيفية استعمال طرق العمل وكيفية تحقيق الأهداف.

إن النص الأصلي لـ "تايلور" يوضح لنا أكثر أسس هذا التنظيم العلمي للعمل: "إن الفلسفة الأساسية لكل أنظمة التنظيم القديمة تريد أن تكون على العامل مسؤولية القيام بالعمل كما يعرف ودون نصائح توجهها له الإدارة، إن هذا العزل للعامل يجعل من المستحيل عليه - غالبا - أن يعمل وفق قواعد وقوانين العلم الذي يحكم مهنته في حالة وجود هذا العلم [...] إن الإدارة - كي تنفذ العمل وفق القوانين العلمية - يجب عليها أن تدرس وتنفذ بنفسها الكثير من الأشياء المتروكة حاليا لمبادرة العامل، يجب أن تسبق كل عملية تتم في الورشة بدراسة أو دراسات تحضيرية تقوم بها الإدارة وتسمح للعامل بالقيام بعمله بطريقة أحسن وأسرع من قبل ويجب على العامل أن يتلقى كل يوم - بطيبة خاطر - نصائح وأوامر رؤسائه وهكذا لن يكون محل تأنيب أو استعجال من قبل رئيسه ولا يترك أيضا لرؤيته الخاصة.

إن هذا التعاون الوثيق، الحميمي والذاتي بين الإدارة والعمال هو جوهر التنظيم العلمي المعاصر للعمل "[1].

هناك - أخيرا - مفهوم الوقت المفروض الذي جاء به "تايلور" للحد قدر المستطاع من الأوقات الضائعة التي مصدرها التنظيم السيئ للشركة ونقص الانضباط لدى العمال ولأن هم رب العمل المنتج يتمثل في التحسين الدائم للمردود فإن "تايلور" يدخل التوقيت كأداة قياس للعمل الذي يقوم به العامل على أساس هذا التوقيت للمهام يطور الإجراءات المنجزة في أدق تفاصيلها وهو ما يسمح بمراقبة أكثر صرامة لأداء كل عامل .

---

[1] تايلور 1912، ص 44 - 45 .

وهكذا فإن "تايلور" يستحدث خطة عضوية للعمل بإيجاده أسسا لفكرة القياس الموضوعي والأدواتي (Instrumenté) للعمل مستعملا – من بين ما يستعمل – تركيبا من عمال ومقياس للوقت ورجل بمئزر أبيض.

لقد أحيت التايلورية الكثير من الآمال، فهي تساهم في تحسين المردودية، إيجاد إنتاج متكرر النموذج مرتكز على طبقة عاملة مع توحيد لنمط المنتوجات وإيجاد يد عاملة بتكلفة قليلة، غير أن هذا لم يدفع عنها سهام النقد فمن بين سلبيات هذا النظام نذكر – من بين كل ما انتقد في هذا النظام – العمل الرتيب والمعاد، ركود المسار المهني للعمال، نقص في التحفيز للعمل، نسبة مرتفعة للتغيب ونسبة دوران Hurn over مرتفعة والتي تظهر على شكل عدد مرتفع من خروج عمال ومجيء آخرين في شركة واحدة بتعداد قار وهو ما قد ينتهي إلى الإخلال بالسير الحسن للمؤسسة.

وأخيرا فمن الممكن أن يقال أن "التايلورية" جاءت كاستمرارية لفكرة "تقسيم العمل" التي طورها "سميث" وراجعها "ماركس"، فهي تكرّس تقسيم العمل داخل الشركة وتفرض هذه الفكرة في عالم الشغل بشكله الذي كان عليه في ذلك الوقت.

3 – 1 – 3 – الفوردية أو التايلورية الممكننة :

في الأول من أكتوبر 1908 حينما قدم هنري فورد Henry Ford رسميا سيارته فورد ت Ford T وحدد 825 دولار كثمن لها أصيب الأمريكيون بالدهشة فحلم السيارة الذي كان مخصصا – رسميا – للنخبة أصبح الآن ممكنا للأغلبية، ويعود هذا الثمن الزهيد نسبيا إلى العدد المحدود من القطع المستعملة في صنع السيارة وتصميمها البسيط.

لقد شكل هذا التاريخ حدثا مهما للرأسمالية لكونه انطلاقا لثنائيتها الحديثة: الإنتاج الكثير والاستهلاك الكبير، كما شكل انطلاقة للتايلورية التي فرضت نفسها كنموذج لتنظيم العمل خمس سنوات فيما بعد.

أصبح التنظيم العلمي للعمل الذي جاء به " فريديريك وينسلاو تايلور " سلاح المستقبل بلا منافس باستظهاره – ميدانيا – لفعاليته وبالفعل ففي سنة 1908 كان عمال فورد يحتاجون 12 ساعة و8 دقائق لتجميع سيارة "فورد. ت " بينما أصبح هذا العمل في 1913 لا يتطلب منهم سوى ساعتين و35 دقيقة ومن هنا ظهرت ثنائية التايلورية – الفوردية التي أصبحت مرجعا في ميدان تنظيم العمل[1].

تعتبر التايلورية جوهر الفوردية فهذه الأخيرة تستلهم من الأولى جل مبادئها ويكمن الفرق بينهما – فقط – في طرق تصور العمل الصناعي ففي حين يحسب المكلف بالتنظيم في التايلورية الثواني والغرامات لقياس الفروق بدقة ، يحسب المنظم في الفوردية بالأسابيع والأشهر، بآلاف الأجور وملايين الفرنكات من الاستثمارات " إنه يريد – على الدوام – آلات أكثر قوة لتحقيق أرباح كبيرة على الدوام وهو يهتم بتخفيض أسعار البيع بتعديل ثمن التكلفة أكثر من اهتمامه بعقلنة مناصب العمل لخفض التكاليف "[2] .

نستطيع القول في البداية إذن أن الفوردية كمبدأ عام لتنظيم العمل (أو " نموذج صناعي ")[3] هي التايلورية بالإضافة إلى المكننة. فمن التايلورية تقتبس الفوردية أساسا مبدأ الفصل الصارم بين التصور والتنفيذ، بين مهندسي مكاتب الدراسات والعمال كما تقتبس مبدأ تجزئة العمل حتى تعهد لكل عامل بإتمام عدد محدود من المهام البسيطة.

أما كبنية في الاقتصاد الكلي أو كبنية تراكم اجتماعية فإن الفوردية ترى أن المقابل للأرباح الإنتاجية الناتجة عن مبادئها في التنظيم يتمثل في زيادة حجم الاستثمارات الممولة من الأرباح من جهة ويتمثل من جهة أخرى في نمو القدرة الشرائية للعمال الأجراء.

أخيرا وكنظام " لقواعد اللعب " (أي كنمط للتنظيم) فإن الفوردية تعني تعاقبية – على المستوى البعيد – بين حاصل الأجور والحدود الثابتة للتسريح وبرمجة نمو الراتب الذي يقاس على الثمن وعلى الإنتاجية العامة.

---

[1] بودي ماري – بياتريس، " لوموند " 21 ديسمبر 1999.

[2] www. membres. tripod. fr/ Bernard Girard / Management / org. html

[3] ليبتز 1995.

3 – 1 – 4 – ما بعد الفوردية : نهاية النموذج التايلوري– الفوردي :

العناصر المكونة للأزمة :

يبين لنا " ألان ليبتز " Alain Lipitez – في تحليله لطبيعة وأصل الطلب في النموذج الفوردي– الأسباب التي أدت إلى انهيار الفوردية " كان الطلب – في النموذج الفوردي – إذن يرتكز على الأجور في السوق الداخلي لكل بلد رأسمالي متقدم على حدة متجاهلا العامل الخارجي الذي لم يكن يظهر إلا في توافق النمو بين مختلف البلدان وبالأهمية المحدودة لنمو التجارة الدولية تبعا لنمو الأسواق الداخلية. وبهيمنة اقتصاد الولايات المتحدة "[1].

فيما بعد أدت مجموعة الأحداث إلى تعادل التنافس بين الولايات المتحدة، أوروبا واليابان ولقد زاد التطور والتدويل المتزايد باستمرار لمسارات الإنتاج وللأسواق بين الدول المتقدمة مع ارتفاع أسعار البترول من حدة التنافس من أجل التصدير في بداية السبعينات .

يضاف إلى هذا البحث المتزايد عن التنافسية من قبل شركات الدول الفوردية بهدف التفوق في التجارة الخارجية مما دفعها إلى البحث عن الإنتاج داخل الدول التي لا تمتلك اقتصادا فورديا لأسباب بديهية متعلقة بالتكاليف الزهيدة للإنتاج وقد أدت كل هذه الظروف إلى أزمة في " جانب الطلب" جعلت " تنظيم نمو الأسواق الداخلية من خلال السياسة الأجرية معرض للخطر بالحاجة إلى توازن التجارة الخارجية "[2].

كل هذه العناصر أدت إلى الاستقلال المتزايد لبنية الطلب عن السوق الداخلي والدولة– الأمة، لقد أصبح هذا الطلب نتيجة لعوامل ذات صدى عالمي لا وطني ولم يعد من صنع سياسات النمو الداخلية وهكذا أصبح الطلب الداخلي مرتبطا بالعوامل الخارجية ولم يعد التحكم فيه من منظور الاقتصاد الكلي بديهيا كما كان عليه الأمر عند انطلاق نموذج الإنتاج التايلوري.

---

[1] ليبتز 1995، ص 02.

[2] ليبتز 1995، ص 02.

هذا النموذج إذن يصلح تماما للسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يميز الانطلاق الاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب أين كان المعيار المهم للزبون هو الثمن مما ألغى الحاجة إلى تمييز المنتوج وشجع توحيد النمط والإنتاج بالسلسلة الذي كان يصلح تماما لنموذج التنظيم التايلوري.

هذا النموذج يعتمد على " قانون ساي " Loi de Say الذي يقول بأن العرض يحدد الطلب وبتطبيقه على النموذج التايلوري فإن هذا يعني أن مهندسي مكاتب الدراسات هم الذين يحددون الكميات التي يجب أن تنتج أي أن القرار يكون من الأعلى إلى الأسفل وما دام العرض يكافئ الطلب الموجود والحاضر دوما لامتصاص العرض فإن مشكل تراكم المخزون وعدم البيع لا يطرح بتاتا. ولكن ما إن فقد السوق القدرة على امتصاص هذا الطلب حتى اختل هذا التوازن ووجب التدخل في عناصر مثل قوة العمل وعلى وسائل الإنتاج ذاتها لتوقيف تراكم المخزون الفائض، هذا اللاتوازن بين جهاز الإنتاج والسوق أعاد النظر في " قانون ساي " وأدى فيما بعد إلى مجيء " التويوتية " Toyotisme ونظامها المركزي " الكانبان "[1] Kanban ومبدأها المركزي الذي ينفي إيجاد العرض للطلب ويؤكد العكس أي أن الطلب هو الذي يوجد العرض وهكذا فإن الطلب هو الدافع للإنتاج وتشكل هذه القطيعة واحدة من الطرق التي تم القضاء بها على طريقة التسيير المعتمد على الإنتاج الزائد.

لقد ساهمت أزمة 1929 - بشكل كبير - في دفع الدولة إلى لعب دور اجتماعي في إعادة توزيع العائدات نحو الأضعف اقتصاديا مما يعني إسنادا وتشجيعا للطلب ولكن أيضا بدور المكتسب للأموال والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص مما أدى إلى مواجهة الطلب قليلا ومواجهة النمو الاقتصادي في اقتصاد رأسمالي وساهمت هكذا بصفة فعالة في تعميم الفوردية بتشكيلها مخرجا للإنتاج المعمم فإذا استطاع استهلاك كبير أن يستجيب لإنتاج كثير بامتصاصه كليا فإن الفضل يعود للدولة " الاجتماعية " التي ساندت العمال ولا يعود فقط لإجراءات الزيادة في الأجور الاسمية التي اتخذتها الشركات مثل شركة فورد لمساندة الطلب.

---

[1] مصطلح ياباني اخترعه مهندس في شركة تويوتا وهو يعني نظام بصري ويدوي لتسيير الانتاج.

إن مشكل التوازن بين العرض والطلب قد وجد حلا نسبيا بالعودة إلى تقنيات " تماما في الوقت المناسب" Juste à temps أين يضع الطلب الزبون عنصرا ابتدائيا في مسار الصنع أي أن هذا الزبون هو الذي يعطي الأمر بالصنع ابتداء عكس النظام التايلوري المعمول به سابقا أين كان الأمر يأتي من الجهة المقابلة أي من المهندس بمعنى أن ما كان يفكر فيه أخيرا أصبح هو ابتداء العمل مما شكل البداية لمرحلة ما بعد التايلورية وما بعد الفوردية.

إن أحد مؤشرات التغيير الأكثر دلالة على الانتقال من فترة تايلورية إلى فترة جديدة يتمثل – بالنظر إلى مسار وطبيعة بنية الطلب – في كون مقاليد الحكم والأمر قد أصبحت من هنا فصاعدا بيد المنصب الأسفل (المستهلك) لا الأعلى (الصانع) بمعنى أن الزبون هو الذي يعطي الأمر بالإنتاج حينما يدلي بطلبه.

إن هذا التحول في طبيعة الطلب قد ترافق بتحول تكنولوجي تميز " بروبوتية " Robotisation و " تألية " Automatisation ثم ب " معلوماتية " Informatisation يتزايد تطبيقها بثبات وقد استعملت التويوتية بذكاء كل هذه التقنيات " إن الهدف من إدخال تقنيات جديدة في مسار التصنيع هو تحقيق إنتاج بمد تواتري بغية الاستجابة عن قرب لتغيرات واضطرابات الطلب والحصول بهذا على مرونة إقتدارية ".

ويضاف إلى هذا تزايد متطلبات ورغبات الزبائن وارتفاع نسق المنافسة بين مختلف النشطاء في السوق العالمي، مما يضع كل شركة في سباق محموم نحو تمييز المنتوج بهدف التميز والتفوق على الشركات الأخرى مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار الذي يؤثر بالضرورة على الأجور بالتأثير على استقرارها بحجة الحاجة الضرورية للمرونة المفروضة من قبل تحكم الطلب – هو إذن عهد جديد يحمل في طياته تحولات وتغيرات، عهد يتم فيه النمو – جزئيا – على حساب العامل "وهكذا فإن المؤسسة تحاول وتصل إلى الرفع من مردوديتها دون أن تزيد كثيرا من حجم الإنتاج أي أن أرباح الإنتاجية لم تعد تحقق باقتصاديات مقياسية ولكن بالقضاء على الأخطاء، ارتفاع التكاليف والمخزون، بعد عهد التضخم – تضخم الإنتاج وأيضا حاجات ورغبات العمال – تعلن مرحلة ما بعد الفوردية عن عهد نهاية التضخم والبطالة ".

وهكذا تم تأخير مستوى التوظيف وطبيعته إلى الدرجة الثانية نزولا عند رغبة نزوات الطلب المتذبذبة في سوق متقلب المزاج " بالنسبة للمنتج البائع فإن ما يهم حقيقة هو الاستجابة

السريعة لتغيرات الطلب لأنه يعتبر الطلب كمعطى يجب أن يكيف معه عرض منتوجاته في وقت حقيقي ولا يهم إن كان مصدر هذا الطلب هو تسديده لأجور عماله فالمهم بالنسبة إليه هو أن يسمح ثمن منتوجاته ببيع كل ما ينتجه في وقت حقيقي. إن منتج ما بعد الفوردية لا ينتج تحسبا لارتفاع الطلب بل ينتج تعبيرا عن هذا الارتفاع "[1].

إن الطلب الفعلي بفقدانه لشريكه الأكثر ضمانا المتمثل في الدولة « الاجتماعية » أصبح تابعا فقط لقواعد السوق التي لا تضمن أبدا وجود طلب مكافئ لكل عرض ولأن الدولة لم تعد تقبل بتدعيم الطلب فقد وجب تصور طرق أخرى لتدعيمه مثل طريقة تدعيمه من طرف القطاع الخاص الذي وجد في طريقة قروض الاستهلاك وسيلة رائعة لتجذيره في مجتمع أصبح بالتالي مرتبطا بطريقة القرض.

في كتابها " مكان الجوارب " La place des chaussettes توضح لنا " كريستيان مارازي " Christian Marrazzi نوعا ما هذا المحيط الذي ميز نهاية حكم التايلورية وشكل فترة مناسبة لميلاد تنظيم جديد للمؤسسة والعمل " إن الدولة الاجتماعية التي تضطلع بدور معيد التوزيع للموارد من خلال الضرائب وتضطلع أيضا بدور موجد الموارد مثلت بالنسبة لرأسمالي ما بعد الفوردية عامل تشويش تنبغي إزالته فقد أصبح ينظر إليها من جهة على أنها السبب في التكلفة الزائدة للعمل (الأعباء الاجتماعية والإقتطاعات الضريبية) ومن جهة أخرى على أنها السبب في القيمة الزائدة للمال (ارتفاع نسب الفائدة لاستقطاب الادخار نحو الدين العمومي) [...] إن قرض الاستهلاك يلعب دور الدولة الاجتماعية في النظام الفوردي من حيث أنه يسمح للطلب بأن يكون حقيقيا أي نقديا قادرا على استهلاك مجمل الإنتاج بمعنى أن الدور التقليدي للدولة الاجتماعية كضامن أخير للطلب الفعلي يتحول شيئا فشيئا ليصبح دورا للقطاع الخاص: إن النظام البنكي مهيأ أكثر لضمان طلب موجه نحو المستهلك الفعلي الذي يحصل من البنوك بصفة مباشرة أو غير مباشرة على ما ينقصه إذا لم يكن يملك الموارد الكافية للحصول على ما يرغب فيه "[2].

---

[1] مارازي 1997، ص 16 الفصل الثالث، الدولة والسوق.

[2] مارازي 1997، ص 17.

هذه الخسارة في الشرعية الاقتصادية للدولة الاجتماعية تترافق إذن مع تبعية جديدة من العمال نحو نظام القرض. إن المجتمع الذي يحكم فيه السوق بصفة مهيمنة ويدفع فيه إلى الاستهلاك دائما – يضع العامل في شكل حلزوني يتميز بزيادة الإنتاجية، زيادة الموارد، ارتفاع الاستهلاك الذي يدفعه مباشرة إلى نظام القرض. يصبح الاستهلاك – إذن – عصب الحياة في مجتمع يحكمه جنون استهلاكي يجر الجميع إليه " إن فكرة توزيع العمل لمحاربة البطالة على أساس أرباح الإنتاجية تصطدم بـ " الحمى الاستهلاكية " رغم أن " استهلاكية " ما بعد الفوردية ليست إلا شكلا من الضغط للعمل قدر الإمكان على " التجديف خلف الديون "[1] .

ولأن الطلب هو العنصر الأكثر أهمية فمن الأولى إيجاد ثقافة طلب بالبحث بكل الوسائل على إحداثها عوض انتظار حدوثها عفويا كي تعطي أمرا بالتحرك والإبداع كما كان عليه الأمر في التويوتية، يجب إذن البحث عن المستهلك في كل مكان يوجد فيه ثم متابعته ومرافقته في رحلته « السياحية " نحو الاستهلاك. إن هذا يؤدي إلى ميلاد مجتمع بالاستهلاك وللاستهلاك بربط سعادة كل فرد بمدى قدرته على حيازة ما أمكن من ممتلكات وهكذا يفتح الباب أمام رغبة جامحة في جعل كل شيء سلعة، كل ما يُقدر على شرائه وبيعه يصبح مهما مما ينشئ مجتمعا استهلاكيا ملتزما بخدمة الجانب الإعلامي تنفق فيه كل مؤسسة الكثير من أجل الإبقاء على المستهلك مستيقظا ومن أجل استرعاء انتباهه أكثر بعرضها عليه دائما متوجاتها الجديدة.

وهكذا يصبح الإنسان في هذه الحياة "يختار أهدافه، ويختار ما يستطيع أن يكون، أما أفعاله المتصيدة فتصبح غير محددة مسبقا مما يجعل الحياة سلسلة من الأفعال الاستهلاكية والإنتاجية ويصبح العالم ورشة يحكمها مفهوم الفعالية التي تصبح – في هذا التحول – الفضيلة الأساسية التي يطلب من الشباب التحلي بها، لا يرى النهر حينها إلا كمادة أولية لسد ينتج الكهرباء ويخفي طاقة تحت رهن الإشارة لتحقيق مشاريع مختلفة أما الغابة فتصبح مادة أولية بحاجة إلى مجرد أعمال وتهيئة لتصبح منتوجا ما. وباختصار فإن استبداد الفعالية في هذا التحول قد أصبحت " شريعة " اقتصادية "[2] .

---

[1] مارازي 1997، ص 17.

[2] برنار 1999، ص 11.

إن الأهمية التي تصبح للاتصال في مجتمع ما بعد الفوردية وظهور مفهوم " الفعل الإعلامي " (وهو مفهوم طوره الاقتصادي الأمريكي " قاري بيكر " (Gary Becker)في مسار الإنتاج ما هو إلا تطبيق طبيعي ومباشر لانقلاب " قانون ساي " إذ لم يعد العرض هو الذي يوجد الطلب بل أصبح الطلب هو الذي يوجد العرض (ما عدا في حالة الابتداع) وهذا ما يمضي بنا إلى أبعد حد ممكن، إلى حد إنشاء احتياجات جديدة مثلا وقد يصل الأمر إلى حد الإيهام بالندرة لشيء متوفر بكثرة في محيط ما وهكذا أصبح الإشهار وهو أهم أدوات الإعلام عاملا اقتصاديا مهما لا يستطيع السوق أن يستغني عنه وإذا كانت الاحتياجات الأولية لكل شخص قد حددت وتمت تلبيتها كما تم تثبيت الاحتياجات الثانوية التقليدية نهائيا في ذهن كل فرد فإن عملا خفيا سيتم لإنشاء احتياجات جديدة وإظهارها بمظهر الضرورية جدا ويكفي أن ننظر إلى تطور ميادين جديدة مثل ألعاب الفيديو أو الاقتصاد بواسطة الأنترنت لنوضح ما نقول .

يصف " ميشال برنارد " Michel Bernard الإفراط في الإشهار محاولا إظهار الميزة التكتمية لعملية التثبيت في الأذهان لصفة إضفاء معنى السلعة آليا على كل الأشياء فيقول " عندما يوجد استبداد استهلاكي توجد هيمنة واستبداد إشهاري ، إنها آلة إمتثالية: فالمؤسسات تصرف جزءا كبيرا من ميزانيتها لخلق احتياجات من إنشاء الإلحاح الإشهاري المزعج والدائم وهكذا فقد أصبح السوق مسارا من الهدم المبدع، منتوج يخرج الأخر من السباق محدثا احتياجات هامشية أكثر فأكثر، ندرة وسط الوفرة فالاحتياجات الأولية تمت تلبيتها، لم يعد من المجدي تذكير إنسان جائع بحاجته إلى الأكل و " سيروا " Serois نفسه (وهو ملياردير ورجل أعمال كتب : " مرور مفروض " جواز مرور لعهد جديد ، من التسيير الميكانيكي إلى التسيير العضوي منشورات الإنسان 1999) اشترك مع مؤسسات بيع هرمية تنشط بين المدن وتمتاز بإستراتيجية هجومية تتمثل في الدخول إلى البيوت والبيع عن طريق العائلة ونوادي الأصدقاء وإذا لم تكن هذه إستراتيجية عرض لخلق الطلب فماذا تكون إذن ؟ "[1].

إن الإعلام الذي كان تابعا فيما مضى للميدان السياسي لا الإنتاج قد أصبح يخدم مع مجيء فترة ما بعد الفوردية كحامل العلم لعهد جديد يتداخل فيه حقل الإعلام مع حقل الإنتاج عكس ما كان عليه الأمر في عهد التايلورية وبالتالي في عهد الفوردية، كان هناك تفريق – إذن

---

[1] برنار 1999، ص 12.

– بين صاحب الابتداع (رب المؤسسة) والفاعل السياسي الذي كانت مهمته هي التسيير السياسي لتأثيرات الابتداع المؤسساتي على العلاقات الاجتماعية وقد شكل مجيء عهد ما بعد الفوردية إلغاء لهذه التفرقة بين حقل الاقتصاد –المنتج والحقل السياسي[1] وبالفعل فإن دخول " اللغة " في الإنتاج هو الذي ساهم في إلغاء هذه التفرقة فاستعمال " الكلام " لم يعد حكرا على السياسيين بل اصبح ملكا أيضا للمنتجين وبتحولها غيرت مؤسسة ما بعد الفوردية أيضا بنية الدولة بانتزاعها منها الشق الإعلامي التي كانت تسيره لوحدها من قبل .

تركت التايلورية –بصلابتها– المكان إذن إلى تنظيم جديد للعمل فرضته المعطيات الجديدة في عالم دائم التحول " فالرأسمال الإنساني " (وهو مفهوم طوره قاري بيكر Gary Becker اقتصادي أمريكي رغم أنه لم يقم إلا بإعادة وتعميق الفكرة التي طورها ماركس) يصبح الفكرة المحركة للإنتاج في فترة ما بعد الفوردية، فترة يصبح فيها العامل المؤهل والممتلك لقابلية تكيف كبيرة هو الحلقة الرئيسية للمؤسسة وتصبح فيها الإنتاجية نتيجة للتكوين الأكثر اكتمالا والأكثر تأهيلا ونتيجة للذكاء في استعمال مختلف التخصصات " إن العمل اليوم لا يحتاج إلى أدوات العمل (يعني الرأسمال الثابت) التي يجب توضع تحت تصرفه من قبل الرأسمال، فالرأسمال الثابت الأكثر أهمية ، الذي يحدد التفاضل الإنتاجي سيوجد من الآن فصاعدا في أدمغة الناس الذين يعملون "[2] .

إن القدرة الفكرية للإنسان، " مادته الرمادية" ستصبح إذن الرأسمال الحقيقي لفترة ما بعد الفوردية وستنعتق وتعوض – بمعنى ما – أداة العمل في السلسلة الإنتاجية الكلاسيكية وهذا ما سيفتح طرقا إلى ميادين جديدة لم يسبق استكشافها وسيصبح العمل المنتج ملكا للجميع وليس فقط لطبقة عاملة مكلفة دائما بعمل تسلسلي في مصنع ما، إن هذا الانقلاب يعد لمجيئ عمل فكري غير مادي سيأخذ شيئا فشيئا مكان العمل – بالصورة التي نعرفها إلى حد الآن – لصالح قطاع ثالث انطلق من العدم ليصل إلى وضعية بالغة الهيمنة (خاصة في الدول المتطورة) وهي وضعية يترسخ فيها حكم اللامادي والافتراضي وقد يؤديان – حسب جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin– إلى نهاية العمل[3] .

---

[1] مارازي 1997.

[2] نيجري Negri 1998.

[3] ريفكين 1995.

إن المؤسسة اليوم لا علاقة لها بالمؤسسة التايلورية إنها مؤسسة الغد وأكثر من هذا هي " المؤسسة – الشبكة الجديدة " التي يتكلم عنها روبار رايش Robert Reich وزير العمل عند " بيل كلينتون" وهي مؤسسة من الصعب الإحاطة بها "تغير معنى " امتلاك" شركة فالمحاسبون الذين لم يتعودوا على الإفصاح عن أحاسيسهم علانية يبدون قلقهم من الطريقة التي يُعلمون بها المستثمرين المهمين عن القيمة الحقيقة لمؤسسة حينما تكون هذه القيمة كامنة في أدمغة الموظفين وقد أوجدوا مصطلح " فارق التقسيم " Ecart d'évaluation لتعيين المنطقة المبهمة في تقاريرهم بين الأصول الملموسة للشركة وقيمة أعضائها الموهوبين ولكن كلما تقدم الرأسمال الفكري على الرأسمال المادي كأصول رئيسية للمؤسسة كلما وجد المساهمون أنفسهم على أرضية غير مستقرة فجزء كبير من " فارق التقسيم " قد يضيع برحيل الموظفين الأكثر كفاءة "[1] .

في كثير من القطاعات – مثل المالية – لم يعد للعمل اليوم أية علاقة بما كان عليه سابقا فهو عمل لا تحديد جغرافي دقيق له (مثل حالة الاقتصاد بالشبكة أين تستطيع المؤسسة أن تقيم في حاسوب وتنتقل إلى أي مكان تريد)، عمل ينمو في وقت مجهول قبل الآن، وقت عالمي يحكمه مبدأ الفورية، عمل يخرج إلى النور اقتصادا افتراضيا بعبارة " هنري بورقونيا "[2] Henri Bourguinat يأخذ شيئا فشيئا المكان الذي يتخلى عنه الاقتصاد الحقيقي.

يتميز هذا الاقتصاد الافتراضي Virtuelle بهيمنة القطاع الثالث مع سيطرة للامادي تزداد درجتها وهكذا فإن العمليات المادية في قطاع المالية تختفي فاسحة المجال لطرق جديدة لإرسال المعلومة المالية أو غيرها على نمط الآنية والفورية وقد ساهمت هاته الطرق الجديدة في البروز والتطور السريع لعدد من المنتجات المشتقة غير أن هذا لا يجب أن ينسينا أن هذه الافتراضية التي تتزايد تنذر بخطر الانفصال بين مجال المالية والاقتصاد الحقيقي.

---

[1] رايش 1991، ص 95 - 96.

[2] بورقوينا 1995.

إن محيط العامل اليوم يعطي الخطوط العريضة لما سيكون عليه محيط عامل الغد والمنظر النهائي يزداد شبهه يوما بعد يوم بتوزيع " روبار رايش " أي وجود أقلية من المتلاعبين بالرموز تملك وتراقب كل المناصب الحساسة للمجتمع العالمي وتؤثر لوحدها في مجرى الأحداث أما في المستوى الثاني فهناك العمال الروتينيين الذين سيكونون أخر ما ينجو من العامل الكلاسيكي وأخر الناجين من الاقتصاد المادي.

3 – 1 – 5 – مؤسسة الإنتاج المميز:

3 – 1 – 5 –1 – من الإنتاج الكثيف إلى الإنتاج المميز :

كلما تغير العالم وتطور تبعته مكوناته الرئيسية فحدثت فيها تغيرات وأحدثت هي بذاتها تغيرات أخرى نظرا للعلائقية المتزايدة التي جاء بها الوقت العالمي. إن الاقتصاد والسياسة والمجتمع تتكاثف جميعا في تطورها مبينة دائما عن وجوه جديدة. يتغير الاقتصاد وما يتغير معه – تغيرا كبيرا – هو العمل فهذا الأخير انفصل عن " التايلورية " والفوردية التي ما هي إلا التطبيق الميكانيكي لها ودخلت المؤسسة في بحث دائم عن وسائل جديدة لتحقيق وجودها بالاستجابة لرغبات وميول المجتمع المحلي والعالمي خاصة.

إن الإنتاج الكثيف في عهد التايلورية جاء في ظروف مواتية للطلب الموحد، طلب يمتص كل شيئ بسبب الدعم الذي كان يتمتع به والذي لم يكن يستدعي تمييز المنتوج فهذا الأخير في صورته الموحدة كان يلبي رغبات المجتمع فسلسلة الإنتاج التايلورية في نظام الإنتاج كانت معتمدة على هذا التوحيد أما الزبون فصحيح أنه كان يبحث عن النوعية ولكنه لم يكن يهتم بالتمييز إلى الدرجة التي تخل بسلسلة الإنتاج هذه .

لم تعد سلسلة الإنتاج الموحد تحقق أرباحا وهكذا اتجهت المؤسسات شيئا فشيئا وبصفة اضطرارية نحو طرق جديدة للإنتاج، إن الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية اليوم قد حتمت عليها هذا الانعطاف بـ180 درجة، هذه الحقيقة المتمثلة في أن الطلب يحدد بل وأصبح الموجد

للعرض عكس ما كان عليه الأمر في التايلورية والفوردية. غير أن الطلب الذي يقود الأمور اليوم يتميز بصعوبة وتعقد الإحاطة به فقد أصبح نظرا للاختيارات الموجودة أمامه متطلبا أكثر فأكثر وهذا ما دفع المؤسسات شيئا فشيئا إلى التفكير في كل زبون على حدة لا في الزبائن مجتمعين وهكذا لم يعد يجب أن ينظر إلى الطلب على أنه شامل بل على أنه خاص بكل فرد وأصبح الطريق إلى مجموع المستهلكين يمر عبر إرضاء كل شخص وهذا ما يسميه "رايش " المرور من الإنتاج الكثيف إلى الإنتاج المميز وطبعا لم يتم هذا المرور في يوم واحد بل تم بمحاولات تتميز بالتداولية وهذا ما ساهم حسبه في التغيير الجذري للشركات "كل شيئ تغير، الشركة الأمريكية الكبرى لم تعد تخطط وتقوم بإنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات، لم تعد تملك أو تستثمر في فضاءات واسعة من المصانع والآلات والمخابر والمخازن وأصول حقيقية أخرى، لم تعد تستعمل طرق الوصول إلى الطبقة المتوسطة [...] وهذا التحول لم يتم بهدوء فلأنها لم تعد قادرة على تحقيق عائدات مرتفعة من الإنتاج الكثيف لسلع موحدة ولأنها لم تعد قادرة على تحقيق أرباح بحماية السوق الأمريكي بالتخفيض من الأسعار أو ببعض المعالجات المالية استدارت الشركات الأمريكية الكبرى شيئا فشيئا – بكثير من الألم – نحو تلبية الرغبات الخاصة لزبائن معينين مما يعني أن الشركات التي استطاعت البقاء والتطور هي الشركات التي تحولت من الإنتاج الكثيف إلى الإنتاج المميز "[1].

إن الاقتصاديات المقياسية تعتمد على مبدأ يقول بأن الإنتاج الكثيف لمنتوج ما ينقص تكاليف هذا المنتوج وقد أظهرت مؤسسات الإنتاج الكثيف من خلال تايلور وفورد صحة هذا المبدأ أما اليوم فإن المؤسسة التي تعتمد على إنتاج منتوجات وخدمات مميزة لا ترتكز على اقتصاديات مقياسية لتحقيق أرباح ولكن على " القدرة على إيجاد التوافق الجيد بين تكنولوجيات خاصة وأسواق خاصة [...] وعلى الاكتشاف الدائم لروابط جديدة بين الحلول والاحتياجات "[2].

---

[1] رايش 1997 ص 71-72 .

[2] رايش 1997 ص 74-75 .

3 - 1 - 5 - 2 - مكونات مؤسسة الإنتاج المميز:

تشتمل مؤسسة الإنتاج المميز على ثلاثة مؤهلات تسمح لها بالتقدم : هناك أولا فئة من يسميهم " رايش " " المكلفين بحل المشاكل "[1] وهم يمتلكون الكفاءات لإيجاد حلول للمشاكل وهاته الكفاءات " مؤسسة على القدرة على جمع مختلف العناصر بطريقة مبتكرة إما لإيجاد خلائط، دارات متكاملة، برامج، سيناريوهات، مجموع سندات أو معلومة "[2]. إنهم أناس ينبغي أن تكون لديهم القدرة على معرفة ما قد يفرزه جمع أو ترتيب عناصر مختلفة من نتائج وهم دائمو البحث عن تطبيقات وترتيبات جديدة قادرة على حل المشاكل التي تطرح عليهم باستمرار.

هناك بعد ذلك فئة الذين لديهم " القدرات اللازمة لمساعدة المستهلكين على فهم احتياجاتهم وكيف يتم إشباعها بالمنتوجات المميزة "[3] وهم فئة " المحددين للمشاكل "[4].

إن هذا التوزيع يفتح -في الحقيقة- أفاقا جديدة بعد عهد ما بعد الفوردية ، وبالفعل فإن الفوردية كانت معتمدة على العرض الذي يوجه -بطريقة ما - الطلب أما عهد ما بعد الفوردية فكان موجها بالطلب الذي يحدد العرض، ولكنه طلب نصل إليه بأدوات الإعلام مثل الإشهار الذي يحدثه وينميه في حين أن العهد الذي يعلن عن نفسه اليوم هو عهد يمضي إلى أبعد من ذلك وهو ما يحاول أن يبرزه لنا " روبار رايش " : " لإخراج وبيع المنتوجات الموحدة ينبغي أن يتم إيجاد مجموعة من الطلبات على هذا المنتوج، طلبات يتم تلبيتها فيما بعد وعلى العكس فإن تسويق المنتوجات المميزة يتطلب معرفة حميمية بالزبون، بموقع الفائدة التنافسية وبطريقة تجسيدها، إن النقطة - المفتاح هي تحديد مشاكل جديدة وإمكانيات الاستعمال للمنتوج المميز الجديد، إن فن الإقناع قد عوض بالقدرة على تحديد الفرص "[5].

---

[1] المصطلح بالإنجليزية هو " Probleme- Solvers " .

[2] رايش 1991 ص 74 .

[3] رايش 1991 ص 75 .

[4] المصطلح بالإنجليزية هو " Problem -Identifiers" .

[5] رايش 1991 ص 75 .

الفئة الثالثة هي فئة الكفاءات التي تجمع بين المكلفين بحل المشاكل ومحددي المشاكل والذين ينتمون إلى هذه الفئة مطالبون بأن تكون لديهم معرفة واسعة جدا بما يحدث في السوق، في المجتمع، في التكنولوجيا ومختلف العوامل التي تتيح رواج أوكساد منتوج ما وذلك بمعرفة القدرات الحقيقية لهذا الأخير. كانت هاته الفئة تسمى في الاقتصاد القديم " الإطارات المسيرة " أما في الاقتصاد الجديد الحاضر فإن " رايش " يسميهم " الوسطاء الإستراتيجيون" والوسيط الإستراتيجي عنصر حيوي يتمثل دوره في أن يكون حزام النقل بين كلّ محدد للمشاكل والمكلف بحل المشاكل الذي يلائمه وهو بهذا يزيد من حظوظ نجاح المشروع بسهره على إيجاد الأموال والكفاءات اللازمة لانطلاقه كما ينبغي عليه فيما بعد أن يجمع الكفاءات الفكرية التي تستطيع متابعة سيرورة تطور هذا المشروع بالصفة اللازمة وهذا يمر حتما عبر إيجاد أحسن المحددين والمكلفين بحل المشاكل التي تطرح مع مرور الوقت حتى يتم الوصول إلى إنجاح المشاريع المحددة. إن الوسيط الإستراتيجي إذن - يجمع بين المحددين والمكلفين بحل المشاكل وينبغي عليه أن يوفر لهم الأماكن والوسائل اللازمة والملائمة حتى يمكنهم من العمل مع بعض في أحسن تناسق ممكن.

وهكذا يظهر أن جزء كبير من مؤسسة الإنتاج المميز تتعلق بالخدمات : المصالح الخاصة بالبحث والتطوير الضروريين لحل المشاكل، المصالح الخاصة بالبيع، بالتسويق والنصائح اللازمة لتحديد المشاكل والمصالح المختصة بالإستراتيجية وبالتمويل والإدارة للتنسيق بين المصالح السابقة، إن إنشاء كل هاته المصالح ضروري لكل مؤسسة تريد النجاح في مسيرة الإنتاج المميز وهي الطريقة الوحيدة التي تسمح لها بإيجاد مكان لها في السوق العالمي[1].

3 - 1 - 5 - 3 - إنشاء مؤسسة الإنتاج المميز :

يتم البناء - في حالة الإنتاج الموحد - بطريقة كلاسيكية فالمؤسسة مبنية على شكل هرمي مع مجموعة قليلة من الإطارات السامية التي تلعب دور الرئاسة والقيادة واتخاذ القرار وهي على رأس جيش من العمال، الذي كانوا - في نمط الإنتاج الفوردي - تابعين لا يعملون إلا وفق مجالات وأوقات تشكل فضاء مسيرتهم المهنية .

---

[1] - رايش 1991 ص 75-76 .

أما فترة ما بعد الفوردية التي نسميها التويوتية فقد قامت بتغيير مهم بإزاحتها – في كل الميادين– لسلبيات التايلورية والفوردية وباعتمادها مرونة أكثر في تنظيم العمل ورغم هذا فقد ورثت من الفوردية التنظيم الهرمي المعتمد على قمة من الإطارات السامية المسيرة وقاعدة من العمال الحركيين.

لا تستطيع مؤسسة الإنتاج المميز بأي حال أن تكون منظمة بهذا الشكل لأنها مبنية على الاتصال الدائم لكل عضو من الثالوث السحري: المكلفين بحل المشاكل، محددي المشاكل والوسطاء الإستراتيجيين وهاته الطريقة في العمل لا تسمح بتفضيل أية فئة عن الأخرى بإقامة تسلسلية لا تقدم أية خدمة للمؤسسة بل قد تؤدي – بالعكس -- إلى الإخلال بالتوازن الذي تمثل متانته وصحته مفتاح النجاح الأول للمؤسسة. لا يجب أن يكون هناك أي عائق بيروقراطي أو تسلسلي بين التبليغات المرسلة من طرف محددي المشاكل على احتياجات زبائنهم أو تقارير المكلفين بحل المشاكل عن التكنولوجيات الجديدة وهذا هو بالضبط عمل الوسطاء الإستراتيجيين الذين ينبغي عليهم أن يبذلوا جهدهم للقضاء على كل العقبات المحتملة وهذا ما يدفعهم إلى تصور مؤسسة للإنتاج المميز مبنية على شكل شبكة وليس على شكل هرم . وإذن فإن مؤسسة الإنتاج المميز هي ما نسميه اليوم عادة المؤسسة – الشبكة ."لم تعد مؤسسة الإنتاج المميز تشبه الهرم بل الشبكة. إن الوسطاء إستراتيجيين في المركز ولكن هذا لا يعني أنهم مباشرة وسط عدد كبير من العلاقات أو أن علاقات جديدة تتشكل باستمرار، كل عقدة من الشبكة تضم عددا محدودا – نسبيا – من الأعضاء وهو عدد يخضع للمهمة الواجب القيام بها وهو يبدأ من عشرة إلى عدة مئات من الأشخاص فإذا كان الفريق أكبر عددا فإنه لا يستطيع أن يمارس التعلم بسرعة ودون قيود ثم أن الكفاءات الفردية مرتبة بحيث أن قدرة الفريق على التجديد تتجاوز قدرة نفس العدد من الأعضاء [...] كل مشارك في بحث دائم عن أفكار خاصة تزيد من تقدم الفريق ككل، ومن غير الممكن أن تتم ترجمة هاته التجربة والمعارف المتراكمة إلى إجراءات عملية يسهل تحويلها إلى أجراء أخرين وتنظيمات أخرى وإذن فإن كل عقدة من " المؤسسة – الشبكة " تمثل ترتيبا فريدا من الكفاءات "[1] .

---

[1] رايش 1991، ص 80.

إن الشكل الهندسي والبنوي والتنظيمي لهذه المؤسسة الجديدة مختلف جذريا على كل ما وجد لحد الآن فكل شيئ مبني على السرعة والخفة وما يهم هو فقط نجاح المشروع الذي يعمل فيه أعضاء هاته المؤسسة ويعمل فيه أيضا آخرون لا يمتلكون صفة العضوية ولكنهم يخدمونه بواسطة اللقاءات والاتفاقات المهنية للشركاء المؤقتين. يجب أن تتميز هاته المؤسسة بحركية وقابلية للتغير يسمحان لها بالتحرك جغرافيا وبالتأقلم دون صعوبة ولذا فهي تبتعد عن كل ما يثقل المؤسسات من عقارات ومصانع أوعقود عمال طويلة الأجل أو شراكات تحد من حريتها في الحركة ولا أدل على ما نقول من ميدان الاقتصاد الشبكي Net économie .

هي إذن مؤسسة تفتح أبوابها دائما لكل من يقدم لها شيئا ما، تفتح أبوابها للكفاءات الإنسانية أو لمؤسسة أخرى من نفس النوع توفر لها على شكل معرفة أو تكنولوجيا عنصرا يحل مشكلا لم تستطع هي أن تجد له حلا بواسطة مكلفيها بحل المشاكل " في الحقيقة يعمل عدد قليل لمؤسسة الإنتاج المميز بالمعنى التقليدي الذي يحتل فيه هؤلاء الأشخاص أعمالا قارة ويتقاضون أجورا محددة فالذين يحتلون الأماكن الاجتماعية في الشركات -والذين يقضون معظم وقتهم في البحث عن أحسن الترتيبات للحلول، للمشاكل، للإستراتيجيات وللعوامل- مستعدون لاقتسام مخاطر وفوائد مجهوداتهم فحينما يتم إيجاد ترتيب واعد فإن الذين يعملون في المشروع الناتج عن هذا الترتيب سواء كانوا في مركز الشبكة أوفي العقد أو في النواحي مستعدون لتقاسم الأرباح المحتملة أكثر من قابليتهم لتقاضي أجور محددة "[1] .

لأن تحول المؤسسات الهرمية إلى مؤسسات - شبكة قد تم في الحقيقة تدريجيا وبطريقة تداولية وهو لا يهم كل الشركات - بالتأكيد - بل يهم خاصة الشركات العالمية أي الشركات المتعددة الجنسيات التي يتوسع مجال عملها إلى العالم ككل فقد شعرت هاته الشركات - مع انحسار الطلب - بحاجتها إلى تقسيم الشركة الكبرى بتحويلها إلى مؤسسة - شبكة وقد تم هذا أولا بهدف التقرب أكثر من المستهلك والاستجابة بأحسن صورة إلى احتياجاته وهو ما لم تكن تستطيع الشركة الهرمية الكبيرة القيام به نظرا لبنيتها وتنظيمها ولفقدانها خاصية النفوذ التي تتميز بها المؤسسة -الشبكة في السوق والمجتمع.

---

[1] رايش 1991، ص 81.

3 – 1 – 5 – 4 – المؤسسة – الشبكة تقتحم السوق العالمي :

إنه لمن الصعب تصور فكرة الاقتصاد الوطني كما كان عليه الأمر منذ عشرين سنة خلت، إن القوة الإقتصادية لأمة ما تكمن – أولا – في قوة مؤسساتها كما أن النمو الاقتصادي لأمة ما يمثل نمو مؤسساتها الخاصة أو العمومية لقد كان هناك معنى لكون مؤسسة تمتلك جنسية معينة أما اليوم فهو زمن التبادل ، التواصل البيني والعلائقية وأيضا زمن الـOPA العدائية أو المؤسسات التي تأتي من الخارج لتنتزع منك القوة التي عملت من أجل امتلاكها قرنا من الزمن على المستوى المحلي، هذا أيضا هو السوق الذاتي التنظيم .

وما دام كل ما تحقق في سوق صغير قد تحقق على أسس غياب التشريعات ونقض الحواجز فلا ينبغي أن تكون هناك أية عقبة أمام تحرك رؤوس الأموال، الممتلكات أو الأشخاص ولكن أليست الشركة في البداية رؤوس أموال تسمح بالتشكيل القانوني والاقتصادي لقاعدة قضائية و اقتصادية أليست فيما بعد ممتلكات على شكل منتوجات تنتج من مواد قادمة من كل جهة، أليست مجموعة من الناس أصبحت اليوم وأكثر من أي وقت مضى أحد العناصر المهمة في النجاح والنمو، إن كل هذا يؤكد على أن مؤسسة اليوم لديها القدرة على امتلاك رأسمال دولي أي ممتلكات تأتي من مختلف الأماكن لتركيب وإنتاج منتوج نهائي وأبرز مثال عما نقول هو صناعة السيارات وكيف تتم اليوم كما أن الشركة لديها القدرة على امتلاك تركيبة إنسانية عاملة من مختلف الجنسيات فالشرط الوحيد الذي تضعه هاته المؤسسات الجديدة اليوم هو شرط الكفاءة. لا نستطيع اليوم أن نسم الشركة بجنسية ما أي لم يعد هناك وجود لشركة أمريكية ، فرنسية أو إيطالية ونفس الشيئ يقال عن المنتوج إذ لا وجود لمنتوج أمريكي أو فرنسي أو إيطالي، هناك شركات ومنتوجات هي حصيلة أموال وكفاءات متعددة الجنسيات، المنتوج في غالب الأحيان عالمي حتى وإن كان بعض السياسيين يتحدثون إلى الآن عن الأداء الوطني الذي لا يملك من صفة الوطنية إلا الاسم و " روبار رايش " قاس جدا على هاته الطريقة في التفكير التي لا زالت موجودة إلى اليوم " إن فكرة أن لكل المنتوجات بلدا أصليا مترسخة إلى درجة أن الحكومات والناخبين الذين تمثلهم عاجزون عن التكيف مع الحقيقة البارزة، إن هوسهم باهتمامات بالية مازال يدفعهم إلى تركيز انتباههم على سؤال خاطئ : هل هذا المنتوج « وطني » أم « خارجي »؟ إن الجواب الذي يعطونه عرضي ومرواغ وهو جواب يرتكز على حسابات منمقة، محلباة بارعة وتلاعبات بيروقراطية وتشريعية وللأسف فإن كل هاته

التصرفات البهلوانية لا تفعل شيئا عدا صرف الأنظار عن سؤال أكثر حساسية وتعلقا بالموضوع وهو: بالنسبة لمنتوج معين : أي مواطن من بلد ما حصل على تجربة ؟ أية تجربة هاته ؟ وماذا سيفعل هذا المواطن بهاته التجربة مستقبلا ؟ "[1].

إن الشبكة تبقى الأداة الأكثر ملاءمة لتطور مؤسسة الإنتاج المختص ذات الطابع العالمي فهي تسمح لعدة متعاملين منتشرين في العالم أجمع بالمشاركة في مشروع مشترك دون أن تكون هناك حاجة لمركزية مختلف النشطاء (المصممون، الصانعون والموزعون) أو تجميع أدوات العمل التي تدخل في مسار الإنتاج.

إن التطور المذهل في ميدان الإعلام يضاعف كل يوم الإمكانيات المتاحة لمختلف العاملين في حقل الاقتصاد والمالية العالمية ولقد جاءت المؤسسة – الشبكة في هذا المحيط الملائم للتواصلات من مختلف الجهات –بصفة طبيعية واحتلت مكانها بسهولة ويسر. إن هذا الانتشار الواسع للمؤسسة – الشبكة لا يسمح بتحديد مكان صنع منتوج ما بدقة، ليس هناك مكان واحد بل أمكنة متعددة تساهم في تصميم المنتوج فسيارة مثلا قد يتم رسمها وتصميمها في باريس ويتم تركيبها في تركيا بقطع تأتي كل واحدة منها من ورشة تصنيع في بلد ما من العالم وهو ما ينتج مشكل ضرائب شائك في أجزاء من هاته الشبكة إذ ليس من السهل معالجته عن طريق المصالح الوطنية المختصة التي تملك عادة وسائل مراقبة وتعامل تجاوزها العالم الذي تزداد سرعته متجاوزا قدرات الأمم الوطنية على التكيف ومتابعة هذا النسق العالي للعولمة.

تستطيع المؤسسة التي كانت تعتبر سابقا وطنية أن تبقى على مقراتها الاجتماعية في بلدانها الأصلية ولكن هذا بعيد على أن يكون قاعدة عامة. فالحركية قاعدة مطلقة في مؤسسة الإنتاج المميز ولذا فقد يصل الأمر بالشركة إلى الارتحال عن مقرها الاجتماعي وفي الحقيقة فإن ما يحدث – مع هاته العولمة التي تكرس المؤسسة –الشبكة- ليس إلا دخول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في التنافس[2] وهذا التنافس العالمي الجديد ينصب على الشروط الاجتماعية لإنتاج التبادل فمؤسسة الإنتاج المميز ستبذل كل جهودها للاستفادة إلى أقصى حد

---

[1] رايش 1991 ص 109 .

[2] العيدي 1997 ص 43 .

من الشروط المقترحة عليها لتطوير شبكتها لصالح أمة أو جهة وليس مقارنة بأمة أو جهة وهكذا فإن على كل بلد أن يقترح شروطا أكثر إيجابية بالنسبة للمؤسسات من الشروط التي يقدمها بلد آخر والفرق أصبح يكمن خاصة في العوامل الاجتماعية ، الثقافية والإنسانية وهاته الأخيرة تتمثل خاصة في نوعية وتكلفة اليد العاملة، الضرائب، العلاقة بالإدارة، المرونة في التشغيل والفصل، ثقل الاقتطاع الاجتماعي وقيمة الأنظمة التربوية[1].

إن للمؤسسة – الشبكة مركز يسيرها وهذا المركز غالبا ما يبقى في الدولة الأصلية للمؤسسة منذ أن كانت ذات أصل واحد وهي تستحوذ بهذا على جزء كبير من رأسمالها المالي غير أن مصالح البحث، أماكن الإنتاج، التسويق والأماكن الجغرافية للمقرضين والمستثمرين تتوزع على مختلف مناطق الأرض وكل بلد يحاول أن يظهر أحسن الظروف لجذب فرع من المؤسسة – الشبكة ولذا فنحن نحضر لتعريف جديد للحدود[2] .

لأن هاته المؤسسة الجديدة النوع تعلن عن عهد صعب بالنسبة للدول – الأمم التي تجد نفسها مبعدة على مستوى المحاسبة والضرائب بما أن مؤسسة ما تستطيع أن تتاجر بين عقدتين من شبكتها موجودتين في بلدين مختلفين باستعمال كل أنواع الترتيبات التجارية.

بالنسبة للضرائب يبدو أن هذا التقدم التقني لجريان المعلومة والجزء الكبير الذي أصبح يتم في التجارة العالمية بين الشركات Intrafirme ونعني به المبادلات بين الشركات الأم وفروعها أو بين شركتين تنتميان إلى نفس شبكة الإنتاج سيجعل من الصعب جدا الإبقاء على استقلالية الضريبية لكل أمة في مواجهة البلدان التي تستعمل الإغراق الضريبي Dumpimg Fiscal[3] .

---

[1] العيدي 1997 ص45 .

[2] العيدي 1991 ص 157 .

[3] " لنفرض إن هناك بلدا"أ" ترتفع فيه ضريبة المؤسسات بعشر نقاط على الضريبة في بلد "ب" إن مؤسسة ما تريد أن تستقر ستختار البلد الذي فيه أضعف ضريبة أي في حالتنا البلد "ب" . ولكن الإختيار ليس بديهيا وبسيطا كما يبدو لأن البلد الذي ترتفع فيه الضريبة قد يقدم مزايا أخرى أحسن من مزايا البلد الأضعف ضريبة (ثمن المواد الأولية، ثمن اليد العاملة ...) وكملاحظة أولى فإنه يجب الإختيار بين حل أو آخر أي بين المزايا أو الضرائب الأقل غير أن إمكانية المؤسسة تزداد في الجمع بين مزايا الإستقرار في بلد مرتفع الضرائب مع التوطن في البلد الأقل ضرائب وهي تلعب في هذا على ما نسميه عادة " أثمان التحول " Les prix de transfert . وللوصل إلى هذا يكفي للشركة المستقرة في بلد

يستنتج زكي العيدي أن الخطر الكبير هو في أن يصبح ثقل الضرائب يسقط أكثر فأكثر على الأشخاص الأقل تحركا (الأجراء العاديين) أو على المستهلكين كلما أظهرت الموارد الأكثر تحركا (أجراء أو غير أجراء)القدرة المتزايدة على اللعب على الفرق بين الضرائب، على الفردوس الجبائي، على الإعفاء الضريبي للحسابات التوفيرية للأجانب وعلى مجيئ التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت وهكذا فإن الإغراق الإجتماعي Dumpimg Social سيمتد إلى منتوجات الإستهلاك الغير القابلة للتلف فمنتوج منخفض الضريبة - بسبب صناعته وعرضه من طرف مؤسسة مستقرة في بلد ضعيف الضريبة - سيُشترى عبر الأنترنت بسعر أقل من السعر الذي يشتريه به مستهلك موجود في لبد يرتفع به حجم الضريبة [1] .

وبهذا الريتم فإن الشرخ يزداد بين الإقتصاد والجانب الاجتماعي لأن الضرائب تلعب - من بين أدوارها الأخرى - دور تضامن ومواطنة وهكذا فإن الدولة تفقد أكثر دورها كمنظم لأن فقدانها للمراقبة على الضرائب يجعل الخطر في رؤية الضعاف نسبيا يخضعون للضرائب أكثر من الأغنياء (لأنهم لا يملكون نفس الوسائل للدفاع عن أنفسهم) موجودا .

لقد أحدثت العولمة -من خلال ظهور هاته الشركات الشبكية - ظاهرة تفرقة معنوية بين المؤسسة والأمة وهي ظاهرة تحدث كلما أصبح من الصعب تحديد جنسية مؤسسة ما فالشركات المتعددة الجنسيات التي تحولت إلى شركات إنتاج مميز منظمة بإحكام في شبكات تنفصل بهذا عن الأمم وتزيد من متانة روابط الشبكة العالمية التي أنشأتها شيئا فشيئا لقد تمثلت في إستراتيجية نموها قول توماس جفرسون [2] Thomas Jefferson " ليس للمفاوضين مكان فهم أكثر تعلقا بالمكان الذي يربحون فيه من تعلقهم بالمكان الذي يعيشون فيه " [3]، إن هاته الشركات تؤكد فكرة أن السوق لم يبق له إلا إقامة علاقات ذاتية " إن هذا التوجه عالمي، ففي كل مكان يصبح الأبطال الوطنيون شبكات عالمية لاعلاقة خاصة لهم بأمة معينة، كلما زاد

الضريبة الضعيفة أن تعيد فوترة صادراتها بإسم فرعها الموجود في بلد الضريبة المرتفعة لتقل أرباحها وبالتالي تضعف ضرائبها وبالعكس فإن الشركة الأم المستقرة في بلد الضريبة الأضعف ستزيد أرباحها - إصطناعيا - وتقل ضرائبها " مثال مستخرج من عند زكي العيدي من كتابه " Malaise dans la mondialisation ص 56 -57 .

[1] العيدي 1997 ص 57 .

[2] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (1801-1809) الذي صاغ تصريح الإستقلال يوم 4 جويلية 1776 .

[3] رايش 1991 ص 125 .

إنتاج وشراء الشركات الأمريكية في الخارج وكلما زاد إنتاج وشراء شركات يملكها أجانب في الولايات المتحدة ازداد تشابه الشبكتين العالميتين بعيدا عن الجنسية الرسمية لهما ونفس الشيئ يمكن أن يقال عن الشبكات العالمية للأمم الأخرى " [1].

3 - 2 - اقتصاد جديد:

لم يعد الاقتصاد كما كان عليه سابقا، هذا التأكيد بسيط ومقلق في آن واحد فالمنظر الاقتصادي اليوم لا علاقة له بما كان عليه الأمر منذ عشرين سنة فقط ، صحيح أن بعض المبادئ القاعدية مثل الليبرالية مازالت موجودة ولكن شكلها النهائي المتغير قد تحول - بتأثير الأزمات والطوارئ التاريخية - إلى فكر جديد يتميز بالانفرادية والاستبدادية متخذا من السوق النواة الوحيدة له، فنحن نتكلم اليوم عن " اقتصاد جديد" لنشير إلى فرع جديد من الاقتصاد هو اقتصاد قطاع التكنولوجيات الجديدة ولكن ليس من الأنسب أن نسمي كل أشكال الاقتصاد اليوم بمصطلح « الاقتصاد الجديد » هذا.

إنه اقتصاد فيه الكثير من اللامادي وفيه جزء كبير يتميز بكونه افتراضي خاصة في ميدان المالية التي اتخذت شكل بنية تعتمد على الأوامر والمعلومات التي تذهب وتجيئ في كل الاتجاهات أما المادي والملموس في هذه البنية فهو لا يكاد يرى. أما في ميدان العمل فإن سيطرة القطاع الثالث على بقية القطاعات يبين - بما لا يدع مجالا للشك - عن مجيئ لتقسيم جديد للعمل سيكون المكون المركزي في هذا الاقتصاد الجديد .

إن فكرة الاقتصاد في حد ذاتها، تعريفه، هدفه ونشاطه قد تغيرت اليوم لتتخذ معاني جديدة كل الجدة ومس هذا التغيير تأكيدات لا لبس فيها مثل العقلانية ومبدأ كفاية العدد الأكبر وفكرة عائدات العمل وهي كلها تأكيدات ملموسة ومحسوبة ولكنها في طريقها إلى التلاشي. لم نعد نعرف جيدا اليوم كيف نعرف العمل فالبعض مثل " جيرمي رفكين " يذهبون إلى حد التكهن

---

[1] رايش 1991 ص 120 .

بنهايته[1]، بينما يجتهد البعض الآخر مثل « كروقمان » Krugman في الدفاع عن العولمة وتأثيرها على الاقتصاد والعمل لكن الملاحظ هو أن الكل بصدد التساؤل والبحث عن أجوبة.
إن الاقتصاد – في زمن الوقت العالمي – يطرح عدة أسئلة ويثير جدالا وقلقا كبيرين لدى الطبقة السياسية ولدى الدولة – الأمة أو ما بقي منها أما لدى المجتمع المدني فإن الاستهجان يأخذ عدة أشكال كالذي حدث في « دافوس » Davos أو « بورتوالقر » Porto Allegre لتنظيم مقاومة مدنية ضد ديكتاتورية السوق لمواجهة ما يعتبره البعض انحرافا حقيقيا للاقتصاد وبمعنى أدق انحراف الشكل الجديد للاقتصاد[2] ، إذ أنه قد تم تحويل مسار الاقتصاد عن نزعته الأولى المتمثلة في البحث عن طرق لضمان رفاهية أكبر عدد ممكن لصالح تبعية مطلقة للسوق.

إن العولمة – وضياع المعالم والتوجهات الذي جاءت به تمثل – فعلا – حافزا للتثبيت النهائي لسوق ذاتي التنظيم خففت من وطأته مبادرات بعض المفكرين مثل " كاينس " Keynes بحقنهم " مقدارا " من الدولة بداخلها لإعادة الحركة لليد الخفية « لأدم سميث » التي أبانت عن عجزها خلال الأزمة الكبيرة لعام 1929، ثم أن غياب البديل الوحيد الذي كان ممكنا وهو الأيديولوجيا الماركسية–الشيوعية قد تسمح بعودة فكرة السوق المحتكر للتنظيم وأتاح لها فرصة الحكم دون أية مقاومة أيديولوجية أو سياسية ما عدا المقاومة التي تتشكل – بحياء – حول المجتمع المدني العالمي.

3 – 2 – 1 – المالية الافتراضية (مالية خارج المراقبة) :

يحتل السوق المالي مكانة كبيرة في اقتصاد التسعينات فالمالية قد أخذت تعلو شيئا فشيئا على التجارة مستفيدة من القفزة التكنولوجية الكبيرة في ميدان نقل المعلومة فالأكيد هو أن اختراع " السيليسيوم " كشبه ناقل قد أدخل الإنسانية – ببساطة – في منعطف أخر بقلبه رأسا على عقب علاقتها بالعمل وخاصة في علاقة الدول بعضها مع بعض بإحداثه لتعديل زمكاني غير مسبوق.

---

[1] ريفكين 1995.
[2] باسات 2000.

لقد استعمل عالم المال هذا التقلص الزمكاني للبروز على الإنتاج الذي لا يستطيع – بكل تأكيد – أن يستدر أرباحا مثل المالية لأن المالية تستعمل سرعة الضوء في نقل المعلومة اللامادية في حين يبقى نقل الأشياء المادية – رغم انخفاض أسعاره والوقت الذي يستغرقه – مرتبطا بمجال يتم فيه التقدم وفق معايير إنسانية أما المعلومة فهي تهرب من هذا المستوى " الإنساني " منطلقة في سباق مجنون نحو المستقبل دون أن ننسى أن المالية بقطاعها من المنتوجات المشتقة الذي يوفر أرباحا كبيرة يغرى أحيانا ويجذب إليه الأموال التي كانت تستثمر سابقا في عالم الإنتاج الصناعي أو الفلاحي .

يمثل السوق المالي اليوم خليطا عجيبا من مختلف النشطاء الموصولين بعضهم ببعض، هذا الاتصال الذي كان يتم بواسطة مختلف الشبكات الكبرى سويفت Swift نازداك Nasdaq قلوباكس Globex ...إلخ . أصبح يتم أكثر بالشبكة الأكثر شهرة في نهاية القرن هذه أي الأنترنت فإمكانية الاتصال بمختلف البورصات وأيضا بمختلف أسواق المال والخدمات تجذب كل مواطن إلى هاته الحلبة المتمثلة في السوق ماليا كان أو سوقا أخر وإذن فإن ما كان حكرا على المؤسسات الحكومية والمختصة قد أصبح من الآن فصاعدا مفتوحا للجميع وسيمضي الأمر إلى أكثر من هذا الحد حينما نعلم أن الولايات المتحدة قد بادرت – تحت إدارة نائب الرئيس غور Gore – إلى البدء في إشغال مشروع يمثل " الطريق السريع للمعلومات " L'autoroute de l'information . وهذا ما يقدم خدمة كبيرة للجميع باعتباره يضاعف عدد الاختيارات والمنتوجات غير أنه يمثل أيضا خطرا جسيما في حالة الإنتشار السلبي لحركة أزمة ما " بفضل تطور الميدان المالي وميدان الاتصال عن بعد توحد السوق المالي الدولي بصفة كبيرة محققا مستوى لم يسبق إليه من ارتباط الدوائر المالية الوطنية به، لقد أصبحت الأجزاء الوطنية لهذا السوق الشامل متصلة بحميمية لدرجة لا نبالغ إذا قلنا انطلاقا منها أن السوق المالي العالمي أصبح كلا تكاد تتضامن فيه مكوناته الوطنية "[1].

إن " هنري بورقوينا " Henri Bourguinat يعرف المضاربة على أنها " مجموع العمليات التي يرغب فيها لذاتها والمؤسسة على إستباق تغيرات أسعار الأصول لتحقيق فائدة

---

[1] بورقوينا 1995، ص 09.

على أساس مخاطرة، وقد عرف هذا النوع من العمليات توسعا غير مسبوق "[1]، هذه المضاربة تعني القيام بعدد من العمليات التي هي في جوهرها مخاطرة أكيدة بمعنى أنها " غير مرتبطة بمكسب مصدره استعمال المال ولا بتحول ما أو بتحويل من سوق إلى أخر "[2].

هي إذن عمليات تدفع إلى اتخاذ مواقف يدفع إليها أساسا انتظار تغير أثمان الأصول وهي تتم عادة دون كفالة.

إن « موريس أليس » Maurice Allais – صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد – وهو المدافع المتحمس على تثبيت ضريبة « توبين » Tobbin يبين المكان الحقيقي الذي تأخذه هذه المالية الضارة في الاقتصاد العالمي "كل يوم، يتم تبادل 420 مليار دولار (2700 مليار فرنك) عبر العالم منها 12.4 مليار دولار الخاصة بالتجارة وتعبر عن الاحتياجات الحقيقية أما الباقي فهي مجرد مضاربات على المدى القصير جدا وهي مضاربات لها تأثير ضار ومفقد للتوازن "[3].

أما « واكرمان » فهو يؤكد هاتِه الأرقام بأرقام أخرى أحدث منها تؤكد الميل الواضح والمتنامي للمضاربة "في عام 1994 بلغت السيولة المالية الغير متحكم فيها معدل 1300 مليار دولار يوميا وخصص جزء متناهي في الصغر من هذه الصفقات لتمويل المشاريع الموفرة للعمل، 37000 شركة متعددة الجنسيات وزوائدها المقدرة بـ 170.000 فرع موزعة في العالم تسيطر على الاقتصاد العالمي، خمس دول رأسمالية متقدمة هي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا تتقاسم لوحدها 172 من بين 200 أكبر شركة متعددة الجنسيات من بينها 10 شركات تحقق لوحدها 40 مليار دولار من الأرباح سنويا أي بما يزيد قليلا عن أرباح الشركات المتبقية التي تحقق 39 مليار دولار "[4]، إن هذا النمو الآسي للمالية على حساب الاستثمار والإنتاج يتضح جليا في هذا التوجه الزاحف نحو المستثمرين المؤسساتيين (صناديق التقاعد، الصناديق العامة للتوظيف، OPCVM ...) لكون هذه الأخيرة تقترح عادة توفيرا أكثر

---

[1] نفس المرجع، ص 11.

[2] كالادور 1939، في بورقوينا 1995، ص 11.

[3] أليس موريس " لو موند " 1989/05/30.

[4] واكرمان 1995، ص 48 - 49.

جاذبية من الفوائد التقليدية التي يقترحها الاستثمار أو الإنتاج وهو ما يدفع هاته المؤسسات الاستثمارية إلى قمة الـ Box office للباحثين عن الأموال، الكل معني هاهنا من خادمة البيت إلى المتقاعدين، كل من يريد تنمية ما عنده من مال لدى المؤسسات المالية الكبرى الباحثة عن كل سبيل لمضاعفة الأموال التي تملكها والتي تسيرها .
لقد جاءت العولمة بتنويع عالمي لمصادر المال سينتهي إلى توحيد مصير البعض بمصدر البعض الأخر عبر كامل مناطق الكرة الأرضية .

إن " زكي العيدي" في تعريفه للعولمة يذكرنا بهذه التبعية الحاصلة " إن العولمة تكرس دخول العالم في الحميمية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع مع كل الآثار - المرغوب فيها أو المثيرة للخوف سواء كانت حقيقية أو مبالغ فيها - على طريقتنا في النظر، والاستماع والإحساس بالعالم وبطريقة أوضح فالعولمة هي التأثير الذي قد يحدثه متقاعد من كاليفورنيا - عن طريق اشتراكه في صناديق التقاعد - على مناصب العمل في الأرجنتين "[1] .

إن المستثمرين المؤسساتيين الذين كانوا يحتلون 66% سنة 1981 قد أصبحوا يحتلون 130 % سنة 1990 كما أن ما يقرب من 8000 مليار دولار من رؤوس الأموال كانت ملكا سنة 1991 للمئة صندوق التقاعد الأولى في الولايات المتحدة والمئة الأولى بين أوربا واليابان.

عرف سوق الصرف هو الأخر تطورا مذهلا نظرا لظهور المنتوجات المشتقة ونظرا خاصة لعمليات " السواب " Swap ومنتوجات أخرى من هذا النوع، هاته العمليات التي قفزت في لندن من 27% سنة 1986 إلى 47 % سنة 1992 . إن الاهتمام بهذه المنتوجات يعود إلى كونها توفر للمستثمرين فرصة تحويل جانبيبة الخطر بتنويع التركيبات في السوق المالي ولكونها تضمن في آن واحد المردودية ومستوى العرض المقبول حتى وإن كانت منتوجات حاملة لخطر كبير على غرار كل المنتوجات المالية الأخرى ثم أن تعميمها يسمح - من الآن فصاعدا - بمنح كل مستثمر منتوجات " مهيكلة " وهي تركيب من المنتوجات الأولية والمنتوجات المشتقة .

---

[1] العيدي (ب) 1997، ص 14.

تعرضت الأسواق المالية الحالية " لغزو " من طرف " جمع " من المنتوجات المشتقة من الجيلين الأول والثاني، يشتمل الجيل الأول على المنتوجات الثابتة مثل السواب Les Swep والمنتوجات الإختيارية مثل الاختيارات Option والوارنتز Warrants أما المنتوجات المشتقة للجيل الثاني فهي المنتوجات الهجينة، الدخيلة أو المهيكلة والتي هي تركيبات تزداد تعقيدا أو حركية لمختلف الصيغ وفقا لتطور السوق .

إن هاته المنتوجات المشتقة ونظرا – خاصة للاختيارات التي تمنحها ولعمليات السواب Swap على نسب الفائدة ونسب الصرف تستعمل بكثرة بهدف المضاربة باستباق القيم وبالتعديل الدائم لبنية ما يمتلك من مال .

إن المضاربة التي تمثل المركز المستقل للربح[1] تزيد من " الانفصال " بين المجال المالي والمجال الحقيقي ، إنها تقصر السوق على مجموعة من " التجار " Trader المثبتين أمام شاشاتهم والذين يقومون – لفائدة مصالحهم – برسم منحنى الاقتصاد العالمي الذي أصبحت حالته الجيدة أو السيئة مرتبطة بحالة مختلف الأسواق .

إن قدرة السوق المالي تتجاوز في غالب الأحيان قدرة الدول وبل قد تصل إلى معاقبة هاته الدول – كما يشير إليه " بورقوينا " – حينما تصبح هاته الأخيرة طريقا يضع السوق الشامل معالمها " إن الأسواق المالية قد اكتسبت قوة لا تؤهلها فقط لمعاقبة الحكومات بقسوة في حال اتخذت هذه الحكومات مبادرات لا لزوم لها أو التزامات لا تستطيع الوفاء بها بل إن هذه القوة تؤهلها إلى أن تكون مبادراتها " ذاتية القبول " حيث يكفي – في لحظة ما – أن تستشرف هذه الأسواق مجتمعة تغيرا ما ليصبح هذا التغير واجبا وهذا يوضح ما يسمى في الولايات المتحدة " نظرية توماس " Théorie de Thomas (إذا عرّف الناس وضعيات على أنها حقيقية فإن نتائجها تكون حقيقية) وقد تم التأكد من كل هذا عند حدوث أزمات 1992 و 1993 في النظام النقدي الأوروبي أو ابتداء من 4 فيفري 1994 مع ارتفاع النسب اللازمة الأمريكية "[2] .

---

[1] بورقوينا 1995 ص 17 .

[2] بورقوينا 1995 ص 5 .

إن بورقوينا يذهب إلى أبعد من هذا حينما يضع المضاربة في مستوى لم يسبق أن وصلت إليه، إنه يضعها - تماما - كأداة تنظيم لما يسميه " النظام النقدي المالي " الحالي وإذن فنحن نعيش سيناريو أكثر من مقلق، وهو يعين الأشكال الثلاثة المتتابعة للتنظيم " الأول هو الذي كانت له مصداقية من 1973 - 1974 إلى بداية الثمانينات مع الاقتصاد الدولي للاستدانة بفضل إعادة رسكلة رؤوس الأموال البترولية التي أعطت لعرض الأموال القابلة للقرض مرونة نهائية فكل الزيادات في طلب الأموال كان يمكن تغطيتها دون أن يكون هناك ارتفاع لنسب الفائدة الحاثة يقنن الطلب، بعد هذا ومباشرة بعد أزمة الديون التي مست دولا من أمريكا اللاتينية (1982) وعلى أساس تجديدات (سندية) سمحت بالحصول على توزيع جديد للمخاطر تم المرور بعد هذا بداية من منتصف الثمانينات إلى اقتصاد الأسواق المالية ، فالمالية المباشرة بدأت تأخذ مكانة الوساطة الكلاسيكية (مع انخفاض مستوى القروض بالاشتراك) أما البنوك فقد استعملت وسطاء ولكن من نوع جديد بوضعها لسندات قصيرة الأجل وغير قابلة للتجديد تحت تصرف المقترضين النهائيين أو بتنظيم عدة عمليات اندماج - اقتناء دولية - لم يكن أحد يعتقد أن الهزتين القويتين اللتين حدثا في البورصات في أكتوبر 1987 و 1989 هما اللتان ستؤديان لا إلى عودة كلية للأرتودكسية ولكن إلى خليط من الوساطة الدولية الكلاسيكية واقتصاد وضع السندات التي يمكن التفاوض عنها، وبالفعل فمنذ بداية التسعينات وجب اتخاذ خطوة جديدة بنوع من التنظيم المختلف الذي هو الآن في طور الاكتمال وهو اقتصاد دولي حقيقي للمضاربة "[1] .

إن هذه الفرضية التي يقدمها " بورقوينا " قد أحدثت - بسبب جسارتها - الكثير من ردود الأفعال وهي تطرح السؤال على الجميع عن المكانة التي تأخذها اليوم هذه المالية الافتراضية - والتي هي المضاربة - على صعيد الاقتصاد العالمي، وإذا طلب منا - كما يقول بورقوينا - أن نغير حياتنا، أن نتأقلم مع السوق، أن نطابق ريتمنا مع ريتم السوق، أن نضحي بالجانب الاجتماعي، بالمحل والهوية فقط لنبقى متوجهين إلى هذا التنظيم الجديد ، هذا التنظيم المالي بالمضاربة وهذا يذكرنا بالتأكيد بـ " التحول الكبير "[2] " لكارل بولانيي " Karal Blangi الذي ينتقد السوق الذاتي التنظيم الذي انتهى -حسب رأيه - إلى إخراج " الاقتصادي " من " الاجتماعي " ليدمج " الاجتماعي " في " الاقتصادي " وأدمج بذلك المجتمع في السوق رغم أن

---

[1] بورقوينا 1995 ص 10-11 .

[2] بولانيي 1983 .

ما كان يجب أن يحدث هو العكس وهكذا سيكون المجتمع – من الآن فصاعدا – في خدمة السوق الذاتي التنظيم مع اعتماده على المضاربة كأداة تنظيم وهذا يعني ببساطة أن المراحل المتتالية لإدماج وإخراج السوق في المجتمع قد انتهت إلى مرحلة تأكل فيها الخلية الجديدة خليتها الأم وتستعبدها بدافع واحد هو التنظيم الذي سيتم أخيرا – حسب بورقوينا – على أساس نظام مالي عالمي للمضاربة .

إن كون المالية قد تمت – في آن واحد – عولمتها ونزع الطابع المادي عنها يعقد – كثيرا – سيرة السياسات الاقتصادية ويساهم في انفجار الأطر المالية الوطنية التي حكمت لحد الآن وهو ما ساهم في إخلاء السبيل أمام صناديق التحكيم الأمريكية Hedge Funds وأمام المستثمرين المؤسساتيين (OPCVM ، صناديق التقاعد ...إلخ) التي استثمرت في سوق غاب عنه التشريع والفصل مما ترك به هامشا للمناورة أكبر بكثير مما لدى المؤسسات الحكومية.

إن إحدى خصائص ثورة المالية هاته تتمثل في اختفاء " العمليات المادية " لصالح " المعاملات الورقية " Transactions papiers وهذه المعاملات لا تتم فقط في ميدان العملة الصعبة، والأسهم والسندات أو المواد الأولية أو الفلاحية بل تعدت هذا إلى المنتوجات المشتقة من الجيلين الأول والثاني وهي غالبا ما تكون على شكل أصول تسمى " Sous-jacents " لهاته الأخيرة[1] .

يقدر اليوم رقم التعامل بهاته المنتوجات بالتريليونات (آلاف مليارات الدولارات) وقد بدأت هذه الحركة بـ" ليوملامد " Léo Melamed في بداية السبعينات من شيكاغو وهي المرحلة التي شهدت انفتاحا على مرحلة المبادلات العائمة Changes Flottants (أي السائرة أو المجهولة) وعندها قرر " ليوملامد " أن ينشئ أول العقود بأجل على العملات الأجنبية بإنشائه السوق الدولي للنقد (IMM) وهو أول سوق بأجل بأدوات مالية في العالم وخلال ربع قرن – كان يقود فيها الـ CME – تطوّر سوق شيكاغو من سوق ثانوي للمنتوجات الفلاحية إلى واحد من أهم الأسواق بأجل التي تستعمل أدوات مالية وخلال هذه المدة من 1967 إلى 1991 حيث كان ليو مهندس هاته الأسواق عرفت الأدوات المالية بأجل نموا لا مثيل له وأصبحت أدوات لا

---

[1] بورقوينا 1995 ص 23 .

غنى عنها في تسيير الأخطار المالية وهكذا اعترف بـ IMM كنموذج عالمي تم إنشاء أسواق مثيلة له في بلدان أخرى. في عام 1984 كان " ليوملامد " من الأوائل الذين هللوا بتطور العلاقات الدولية بين الـ CME وسوق سنغافورة فبفضل هذه العلاقة صار بإمكان منتوج – مثل عقد بأجل على النسب بثلاثة اشهر للدولار – أن يتم التصرف فيه في شيكاغو وسنغافورة في نفس الوقت .

في 1987 وسع « ليوملامد » هذا المفهوم وهو أصل قلوباكس Globex الذي هو أول شبكة إلكترونية عالمية للمفاوضات تم تطويرها بالاستعانة بوكالة الأنباء البريطانية " رويتر " Reuter[1] .

إن المنتوجات المشتقة من الجيل الثاني والتي تدعى " المهيكلة "–وهي في الحقيقة خليط من المنتوجات المالية الخطيرة أحيانا[2] – تطرح أحيانا مشكل محاسبة وتسيير للمخاطر من حيث أنه يبقى من الصعب التحكم في محيطها والوصول من الكمية اللامادية التي تحتويها إلى أصلها الحقيقي (بأسهم وسندات الشركات التي تنتج السلع والخدمات) لأن أثر الشيء الحقيقي ابتدائيا على شكل مال أو خدمات يضيع في الطرق الغير مأمونة والغير واضحة دائما للترتيبات المتنوعة مع منتوج مالي يغير بنيته ومكوناته باستمرار على حسب تطورات الأسواق ونزوات أصحاب الأمر.

أما المشكل الآخر فتطرحه « تبخرية » Volatilitéهاته المنتوجات المشتقة كما يذكرنا به "بورقوينا " : نظرا لصفة اللامادية لهاته الأدوات ونظرا لكون التعامل بها لا يعني غالبا تسلم بضائع (أو سندات) أو تقديم خدمات فإن من حقنا أن نعتقد بأنها ستكون – بطبيعتها نوعا ما – جِد حساسة للتسبيقات الأكثر تغييرا – ولأن هذه المنتوجات – قبل كل شيء – ترتيبات وعود تعدها الهندسة المالية للتحكم في الخطر وهي لا تؤدي – أو تؤدي جزئيا – إلى تخليصات

---

(1) Les Echo -le quotidien de l'economie Lundi 28 / 02 / 2000.

(2) إعترف بروكنز وغامبل في 1994 بخسارة قدرها 104 مليون دولار في عملية معقدة للسواب (إرتكزت على رهان على توجه واحد للنسب الألمانية والأمريكية وهو ما لم يحدث) وهدد بمقتضاه Bonkers Trust .

أعلن Dell في 1994 بأنه سينسحب من سوق المشتقات بع خسارته 23 مليون دولار .

بالسيولة فهي ملائمة لمراجعة دائمة للتسبيقات وهاته الأخيرة تكون بحد ذاتها أكثر حركية كلما ازداد تدفق المعلومة المرتبطة بالمؤثرات الاقتصادية المتعددة "[1] .

إن الصفة اللامادية والمضطربة للأدوات المشتقة بعيدة عن أن تكون ضمان الاستقرار للسوق الذي قد ينهار بسبب جملة أو مخطط اجتماعي يوجده أحد رواد السوق العالمي ثم أن تعقدها وارتباطها المتزايد بين مختلف المتعاملين يوجد نوعا أخر من الخطر.

إن القضية تكمن في أنه قد تم اللعب على هدم الفواصل وعلى نقض التشريعات بهدف وصل وتوحيد كل الأسواق المحلية في سوق شامل واحد وهذا ما يمثل مصلحة خاصة للتجار والماليين من كل جهة الذين سيمكنهم توسيع مجال تدخلاتهم ولكن هذا يجب أن لا ينسينا الخطر المقابل فإذا كان هدم الفواصل يسمح بتسهيل نقل أوامر البيع والشراء، المعلومة والبضائع فإنه يسمح أيضا - بسبب تداخل الوصلات الكبير للبعض بالبعض الأخر - بنقل صدمة ما أو حركة اضطراب " في حالة وقوع صدمة للاقتصاد العالمي أو فقط في جزء من السوق الشامل فينبغي في الحين انتظار تأثيرات متسلسلة فالخطر التلقائي سيزداد حتما "[2] .

3 - 2 - 2 - تقسيم جديد للعمل :

3 - 2 - 2 - 1 - التقسيم الجديد للعمل في المجتمعات المتطورة :

حصلت في العالم تحولات غير مسبوقة خلال العشر سنوات الأخيرة، إنه عالم يعيش على رزنامة جديدة يحكمها " الوقت العالمي " وبجغرافيا جديدة ليست تماما كما كانت عليه من قبل وقد حصل هذا التحول غير المسبوق في ميدانيين: الجيوسياسي مع سقوط حائط برلين والتكنولوجي مع نقل المعلومة في الوقت الحقيقي، إن الانقلاب الذي تلا هذا لم يغير التصرفات السياسية والاقتصادية فقط بل حول أيضا التصرفات السياسية كما غير تدريجيا طبيعة عمل الإنسان بإخراجه شيئا فشيئا من بعض الميادين التي كانت مهيمنة فيما سبق مثل الفلاحة والصناعة وجره إلى ميادين جديدة لا مادية وافتراضية، هذه الوضعية هي اليوم حقيقة في

---

(1) بورقوينا 1995 ص 32 .

(2) بورقوينا 1995 ص 31 .

البلدان المتطورة، هاته البلدان التي تتطور فيها المؤسسة ذات الإنتاج المميز أكثر من غيرها، في هاته المناطق – وأكثر من المناطق الأخرى– استطاع القطاع الثالث الذي كان يشكل أقلية صغيرة منذ قرن أن يصعد إلى رأس القائمة وبفارق كبير.

	الزراعة *	الصناعة *	الخدمات *
قبل الثورة الصناعية	80	10	10
1946	36	32	32
1975	10	39	51
1990	6	30	64

*** أرقام بالنسبة .**

المصدر : دانيال كوهان[1] Daniel Cohen .

إن الجدول أعلاه يمثل تطور العمل في فرنسا حسب كل قطاع، وهذا التطور يوجد في كل الدول الغربية وهكذا فإن الصورة العامة تبين انخفاضا – مع مرور الوقت– لأهمية اليد العاملة الزراعية بينما يزداد عدد العاملين بقطاع الصناعة وخاصة بقطاع الخدمات .

إن تغير بنية الطبقة النشيطة لا يعني خسارة في مناصب العمل بل هو بتأثير الانتقال من قطاع إلى آخر ومن هذا فإنه قد تم خلال سنوات انتقال اليد العاملة الفلاحية في قطاع الصناعة وأخيرا في قطاع الخدمات .

تمثل الولايات المتحدة القاطرة في أغلب القطاعات بالنسبة لبقية الدول المتطورة فالولايات المتحدة تعيش تحولا مهما على صعيد توزيع السكان على قطاعات النشاطات وهي متبعة في هذا الشأن – بدرجات متفاوتة – من قبل الدول الأخرى المتطورة والأقل تطورا ومن الواضح أنه كلما زاد تطور جهة ما كلما تشبعت بالاقتصاد العالمي الجديد وانطلقت بالتالي نحو نمو في هذا الاتجاه غير أن تعميم هذا التوجه شيء يزداد تأكدا يوما بعد يوم.

---

(1) www. . ecolu .info. unige. ch .

وقد قسم « روبار رايش » -وزير العمل لدى « بيل كلينتون »- السكان إلى ثلاثة أصناف بارزة للعمل: مصالح الإنتاج العادي، مصالح شخصية وخدمات المتلاعبين بالرموز.

3 - 2 - 2 - 1 - 1 - مصالح الإنتاج العادي :

هي مهام متكررة يقوم بها العمال التقليديون للنظام الرأسمالي للإنتاج المعمم وهي مراحل مهمة في مسار تصنيع المنتوجات الموجهة للسوق العالمي " إن خدمات الإنتاج العادي يوفرها العمال الروتينيون وهؤلاء يعملون نمطيا برفقة العديد من الأشخاص الآخرين الذين يقومون بالعمل نفسه - عادة - داخل الفضاءات الكبيرة المغلقة، وهم موجهون في عملهم بإجراءات معيارية وقواعد مقننة أما رؤساهم في العمل فهم أيضا مراقبين بأناس يستعينون عادة بالإعلام الآلي لمراقبة نوعية وكمية ما يقومون به، أما أجورهم فهي محددة وفقا لوقت العمل أو كمية العمل الذي يقومون به " [1]. إن مصالح الإنتاج الروتيني مازالت تحتل ربع مناصب العمل في البلدان المتقدمة في الوقت الذي كانوا فيها سابقا أهم شريحة عمالية في هاته الأمم .

3 - 2 - 2 - 1 - 2 - المصالح الشخصية :

إن هذه الفئة من العمل تضم خاصة موظفي التجارة، الفنادق، الوكالات العقارية، نادلي ونادلات المطاعم، الصرّافين، الممرضين، مربيات الأطفال، عاملات البيوت، السكريترات، الحلاقين والحلاقات، الميكانيكين، مضيفات الطائرة، رؤساء الخدم، المدلكين، الحراس، ورجال الأمن من كل نوع وجميعهم يمثلون 30 % من اليد العاملة في البلدان الجد متطورة أما الفرق بين هذا الصنف والذي سبقه فتكمن خاصة في كون الخدمات الشخصية تهتم بتقديم خدمة من شخص إلى شخص عكس الأولى حيث قد يتم بيع منتوج العمل في كل العالم.

---

[1] رايش 1991 ص 161 .

3 - 2 - 2 - 1 - 3 - المتلاعبون بالرموز:

ماذا لم يقل عن المتلاعبين بالرموز منذ أن أدخل " روبار رايش" هذا المفهوم لقد جاء هذا المصطلح في وقته ليعين أولئك الذين يقومون ويجنون لفائدتهم ثمار العولمة الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والثقافية، إنهم قلة ولكن السلطة، كل السلطة بأيديهم، إنهم ينجون من كل مراقبة ويفرضون على الكل رؤيا جديدة للعالم، إن لهم منظر جديد يفرقهم عن كل الفئات الأخرى وهم في الحقيقة يحتكرون كل أنشطة حل المشاكل ، وتحديد المشاكل والسمسرة الإستراتيجية . نجد داخل هذه الفئة المهندسين، المعلوماتيين، المحامين، مستشاري الإدارة، المستشارين في تنظيم المؤسسة، مستشاري المالية والضرائب، اختصاصي التنظيم، رجال الإشهار، المخرجين، الناشرين، الصحافيين، الكتاب وحتى -حسب روبار رايش - أساتذة الجامعة [1] .

إن المتلاعبين بالرموز - إذن - فئة تتطلب قوة فكرية عكس مصالح الإنتاج العادي والمصالح الشخصية الذين تتطلب مهامهم تدربا آليا لا حاجة فيه للإبداع، أما المتلاعبين بالرموز فهم دائمي البحث عن الترتيبة الرابحة، عن الخليط الناجح وكل النشاط الذي يقومون يذهب في هذا الاتجاه وهم عادة أناس مثبتين خلف شاشات حواسيبهم، يسافرون كثيرا وهم مختصون ذوي كفاءة عالية يعملون في كل مدن العالم الكبرى، ارتباطاتهم الجغرافية ضعيفة فهم مرتبطون أكثر بالشبكة العالمية الذي ينشطون بداخلها كالكترونات حرة .

إن المتلاعبين بالرموز يتلاعبون كما تدل عليه التسمية التي أطلقها عليهم « رايش » إنهم يتلاعبون بالصور، بالأصوات، بالكلمات، بالأفكار، بالمعلومات، وكثير من المفاهيم الشفهية والمرئية " إنهم يفحصون كلمات وأعداد، يغيرون أماكنها، يحولونها، يحاولون اختراع كلمات جديدة وأعداد جديدة يضعون ويقيسون فرضيات، يتصورون، يلعبون دورهم كأستراتيجيين " [2] .

---

[1] رايش 1991 .

[2] رايش 1991 ص 164 .

إنهم يقومون بتحليل كل الأشياء المادية وغير المادية، يحللونها، يفحصونها، يخلطونها الواحدة مع الأخرى كي يخرجوا من جديد مادة أولى تسمح لهم بإيجاد غنى من نوع جديد.

كل شيء يتم كما لوكان الهدف من مجهوداتهم هو الحفاظ على الطابع الاستهلاكي الذي يغوص فيه سكان العالم، إنهم يعملون ويجتهدون من أجل إبقاء المواطن - المستهلك مستيقظا، هذا المواطن الذي تنقص مواطنته شيئا فشيئا ويزيد استهلاكه نظرا لما تضطره إليه المعلومة المتسارعة من تضبيع معمم للمعالم، أما الهدف من إبقائه في حالة الاستيقاظ الدائمة هاته فهي جعله يستجيب بصفة دائمة وإيجابية لمتطلبات السوق العالمي الذي هو في الحقيقة المستخدم الوحيد لكل هذا الجيش من المتلاعبين بالرموز "بعض هؤلاء المتلاعبين يظهرون كيف تتم الاستزادة من الموارد وكيف يتم تحويل أصول مالية أو كيف يتم توفير الوقت والجهد، بعضهم الأخر يخترع : روائع تكنولوجية، حجج تشريعية جديدة، خطط إشهارية جديدة لإقناع المستهلك بأن بعض التسالي قد أصبحت ضرورات حيوية "[1] إنهم يتعهدون الدورة الاستهلاكية التي تنخرط فيها الشعوب والأمم ويستخرجون من ذلك فوائد عظيمة ويضمنون المهم وهو بقائهم الشخصي لأن نمو الاقتصاد والمجتمع يضع المتلاعبين بالرموز في موقع قوة - لم تكن من قبلهم لأي عامل - بجعله منهم فاعلين ضروريين لا يمكن الاستغناء عنهم.

إن المتلاعب بالرموز يمتلك فن تبسيط الحقيقة وإحالتها على صورة مجردة يعمل عليها فيما بعد بهدف تحويل المجرد إلى تمثيل حقيقي وهذا ما يحدث كثيرا في ميدان الإعلام حينما يريد تمرير رسالة ما فهو يقوم بهذا بواسطة مجموعة من الأدوات وتقنيات التحليل مثل الحسابات الرياضية، الحجج التشريعية، الحيل المالية، المبادئ العلمية، المعارف البسيكولوجية حول طرق الإقناع والتسلية، أنظمة الاستقراء والاستنتاج وأيضا مجموعة من التقنيات التي تسمح بالتغلب على الصعوبات التصورية[2] .

إن نسبة عدد المناصب التي يحتلها المتلاعبون بالرموز تقارب 20 % من الدول المتقدمة (بقيادة الولايات المتحدة) وهذا في بداية التسعينات . هذه الأقلية هي في مركز كل

---

[1] رايش 1991 ص 163-164 .

[2] رايش 1991 ص 163 .

التوجهات أو القرارت التي تتخذ على مستويات محلية ولكن أيضا على المستويات الدولية بسبب التنظيم الشبكي الذي تمارس فيه هذه الأقلية عملها، إن المتلاعبين بالرموز لا يتصلون إلا نادرا مع الذين يستفيدون من أعمالهم، لديهم أيضا علاقات فاترة مع أممهم ويهتمون بإنشاء علاقات فيما بينهم أكثر من اهتمامهم بإنشاء مثل هاته العلاقات مع أطراف المجتمع الأخرى، لقد أنشأوا محيطهم الخاص الذي ينشطون فيه وفق معايير وقواعد يعرفها كل واحد منهم كما ينبغي فمتلاعب بالرموز من نيويورك مثلا لديه علاقة مباشرة مع متلاعب بالرموز في فرانكفورت في حين يصعب تصور علاقته بصفة متجانسة مع عامل روتيني.

وهكذا نلاحظ أن التطور التقني يصاحبه انكفاء اجتماعي، إننا نحضر أيضا إلى توجه يرتسم في الأفق ويتمثل في الإغلاق على المتلاعبين بالرموز داخل أنبيق Vase Clos فيما يشبه " ديزني لاند " المؤسسة أين تجمع كل احتياجات العامل حتى يصبح مجال حياة العمل ومجال الحياة خارج العمل شيئا واحدا، لقد تحدثنا عن مدن الشركات Company Town لوصف المدن التي تقام حول مصنع أو منجم ونحن اليوم نتحدث عن مدن جديدة للشركات New Company Town لنصف هاته الشركات التي تريد أن تمارس الحكم على كل أشكال الحياة لموظفيها وهو ظرف توحي طبيعته بأننا نشهد الآن « تلاعبا " بالمتلاعبين بالرموز [1] .

3 - 2 - 2 - 2 - تقسيم عالمي جديد للعمل :

إن الأشياء تحدث اليوم كما لو أن هناك اتفاقا ضمنيا قد تم بين أصحاب الأوامر والمتصرفون في هذا العالم يقضي بتقسيم العمل -تقريبا- بين منطقتين كبيرتين: شمال غني أين تتركز حول مؤسسة الإنتاج المميزة أعمال القطاع الثالث المعدة من طرف مجموعة من المتلاعبين بالرموز حول صناعة " المعرفة " Industrie du Savoir . ومن جهة أخرى جنوب تتركز فيه وحدات الإنتاج الكثيف التي يكثر فيها العمل وبتكنولوجيا ينقلها الشمال إلى الجنوب وهي تكنولوجيا راقية في هذا الميدان (ميدان الإنتاج الكثيف) بسبب المزايا التي يوفرها الجنوب من حيث كلفة الإنتاج المرتبط بمستوى أجور منخفض جدا " إن السيناريو ليس إلا سيناريو " الخروج من الأعلى" وهو القبول بالتنازل عن عدد من القطاعات التقليدية لصالح دول

---

[1] ماريانا دوبوزي Marianna Debouzy « Le Monde 2000/02/01 .

في طور النمو بشرط أن يتم الاحتفاظ - بالموازاة مع ذلك - " بالصناعات الراقية " المحتوية على التقنية خاصة والمحققة لفائدة مالية مرتفعة "[1] .

و يبدو أن السؤال هو: هل تقسيم العمل على مستوى داخلي بين الذين يتصورون ويتلاعبون (المتلاعبون بالرموز) والذين ينفذون (العمال الروتينيون و المصالح الشخصية) سائر إلى التطبيق على مستوى دولي ؟ هل التقسيم الدولي للعمل توسع فقط لما يجري داخليا في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية ؟ وهو ما يعني أننا سنصل إلى تقسيم يضع من جهة طبقة المعرفة ومن جهة أخرى طبقة العمل اليدوي، من جهة الدول التي تفكر ومن جهة أخرى الدول التي تنفذ، هل ستكون هذه قراءة جديدة للتقسيم الدولي للعمل مع توسع للسوق ليس فقط بربح أقاليم ولكن بإيجاده في أقاليم الجنوب ميادين إسقاط وتحويل للمعرفة المنتجة والمترعرعة في الشمال، من جهة المتلاعبين بالرموز في الشمال وفي الجهة الأخرى - أي في الجنوب - عمال الإنتاج العادي ؟ هل سيقع هذا بين عالمين يفرق كل شيء بينهما؟ " إن الإنتاج الكثيف الموحد النمط موجود خاصة في البلدان التي توجد فيها أضعف الأجور (ماعدا حينما يجب أن يتم التركيب في البلدان التي ترتفع فيها الأجور أين سيباع المنتوج النهائي وهذا إما لأن تكلفة التركيب أقل أو للهروب من العوائق الحمائية) . إن حل وتحديد المشاكل - وأيضا الوساطات الإستراتيجية - تتموضع دائماً في العالم الذي يمكن إيجاد الكفاءات النافعة بداخله، هكذا هي المؤسسة العالمية للإنتاج المميز إنها تسير نحو شراكة دولية لأشخاص تتكاتف مهارتهم ويوقعون عقودا مع العمال غير المؤهلين في كل مكان من العالم من أجل كل الإنتاج الكثيف الموحد النمط "[2] .

إن المؤسسة العالمية للإنتاج المميز التي تعمل - هي أيضا - بالشبكة مع المتلاعبين بالرموز الذين يفكرون، يرسمون، يتخيلون، وعمال - بأجر لا دلالة له - يعطون الشكل المادي لكل مشاريعهم وخططهم، علاقة مسيطر بمسيطر عليه تستقر لا محالة حينما يكون الوضع هكذا، المعرفة تسيطر - حتما - على القوة البدنية للعمل وتثبت تسلسلية ليست تلك الخاصة بالأمم ولكنها تساهم بشكل كبير في مواجهة تلك المتعلقة بمركز مفكر ومسيطر ومحيط في

---

(1) بورقوينا 1995 ص 77 .

(2) - رايش 1991 ص 121 .

المؤخرة من ناحية المعرفة، محيط يبقى عالة ومرتبطا بالمركز ، محيط ليس له ما يقدم للاقتصاد العالمي إلا القدرة على العمل ، قدرة يبذل كل جهده لجعلها جذابة باقتراحه أنظمة اجتماعية مغرية .

القطاعات البلدان	الزراعة	القطاع الفلاحي غير الزراعي القطاع الحضري الغير رسمي (Informel)	عمل غير فلاحي بأجر (صناعة وخدمات)
فقيرة (> 695 $) *	61 %	22 %	15 %
متوسطة [695 - 8626 $]*	29 %	18 %	46 %
غنية [< 8626 $] *	4 %	-	27 % (صناعة) 60 % (خدمات)

*** المدخول السنوي للشخص .**

المرجع: البنك العالمي .

تحليل وخلاصة

تاريخيا نحن نحضر حاليا إلى تسارع مذهل للوقت وهو ما ألقى بنا -بصفة أكيدة- فيما نسميه الوقت العالمي، وقد نشأ ظهور هذا الوقت من انقلاب مزدوج، ففي البداية هناك انقلاب جيوسياسي مع سقوط حائط برلين وهو ما أدى إلى وصول للسلطة ولأول مرة في التاريخ، من طرف إيديولوجيا واحدة ومتفردة هي الليبرالية الجديدة ثم هناك الانقلاب الثاني وهو الانقلاب التكنولوجي مع الوصول إلى مستوى المعلومة في الوقت الحقيقي، معلومة بسرعة الضوء وهذا الوقت الحقيقي يضعنا في عالم يعمل بنمط الفورية والآنية، وقت يضفي طابع القداسة على حاضر يتحلل فيه – من الآن فصاعدا- الماضي والمستقبل.

إن هذا الانقلاب المزدوج قد قذف بالإنسانية في طريق لم تصل إليه من قبل أبدا وهو يشكل مرحلة حاسمة بل جوهرية لأنها قد أوصلت الإنسانية إلى بعد جديد، بعد سيعيد النظر في كل النظريات التي تشكلت عبر الزمن، هاته النظريات التي كانت تتوقف أمام جدار لم يكن باستطاعتها أن تتخطاه مما أكد أنها قد وصلت تاريخيا إلى نهايتها وأنه قد صار من الواجب على هاته النظريات أن تأخذ أشكالا جديدة ما زالت لم تكتشف بعد.

منذ قرن من الزمان حاول بعض الفيزيائيين أن يكتشفوا أسرار الزمن وهو ما أوصلهم إلى اكتشاف الحدود الفيزيائية التي يكف الزمن وراءها على أن يكون زمنا أو يتوقف على الأقل، على أن يكون الزمن هو الوقت الذي كنا نتصوره بطريقة كلاسيكية، كان هناك حدا مجددا يؤثر فيه الوقت على الفضاء بتمديده إياه وابتداء من هذا الحد يفسر لنا الفيزيائيون أننا ندخل عالما جديدا، عالما موازيا لم يتم بعد اكتشاف كل أشيائه وهو عالم يستجيب إلى قواعد ومبادئ لا علاقة لها إطلاقا بالوقت الذي نعيشه، بهذا الوقت الذي نهتم فيه بنظرية فيتاغورس ونمضي فيه للتسوق ونحن نرجو أن لا ننسى أن نشتري -من بين ما نشتريه- الحليب للطفل الصغير، هذا الوقت الذي ننتظر فيه بزاوية من الطريق مرور تلك التي نحب! والذي نعد فيه نقودنا عند نهاية الشهر ونطور فيه كل التصورات والعلوم الإنسانية، الرياضيات، الجغرافيا، العلوم الطبيعية،...

إن هذا العالم الموازي يأتي تماما من المستحيل وقد سمح بإيقاظ الفضول والتخيل لدى كثير من الناس المهتمين بإشباع حاجاتهم الأولية والمستعجلة أكثر من اهتمامهم بتأمل نجم اختفى منذ ملايين السنين ولكنه ما زال يضيء كل مساء في زاوية من السماء، لقد كان المرور إلى هذا الوقت مستحيلا لأن تذكرة المرور إلى عالمه كانت شيئا لا معقولا هو سرعة الضوء فلقد استطاع الإنسان -ذلك الفاتح الذي لا يتعب- أن يصل إلى «تملك» الصوت بوصوله إلى السرعة الخرافية للصوت واستطاع أن «يتحكم» في الحرارة بوصوله إلى مقاومتها إلى درجة مكنته من السفر عبر الفضاء أما الجدار الثالث الذي لا يقهر فهو جدار الضوء لأن تحريك شيء مادي بهاته السرعة مستحيل وقد تم الاعتراف بهذا ووجهت الأبحاث إلى ميادين أكثر واقعية غير أن ثغرة صغيرة في هذا الجدار المتماسك ظهرت عندما تم الوصول إلى الاكتشاف العظيم المتمثل في كون سرعة بث الموجه الكهرومغنطيسية مساوي لسرعة الضوء وقد سمح هذا الاكتشاف، الذي يعد ولا شك من أهم الاكتشافات في تاريخ الإنسانية، بفتح طريق أوصلنا في أقل من قرن إلى مرحلة حاسمة في مسار التطور الإنساني وهي مرحلة نقل المعلومة بسرعة الضوء، نقل اللامادي بسرعة الضوء وهكذا تم الوصول إلى الجدار الثالث، جدار الضوء الذي لم يخترقه الإنسان ولكنه قد وصل -بلا شك- إلى أحد أبوابه.

لم يعد هناك من شك في أن الأمور لن تسير بالصفة التي كانت عليها من قبل فهذا المسار الإنتربولوجي القصير قد دفع الإنسانية في وقت جديد ودفعها أيضا في عالم جديد، عالم نكتشفه شيئا فشيئا ونكتشف أن شبهه بعالمنا قليل جدا وإن كان هذا لا يبدو محيرا لأننا لا زلنا في بداية هذا العهد الجديد الذي يقوم شيئا فشيئا بتشكيل أبجدياته في انتظار أن يتكلم الكل غدا لغته الجديدة. لغة جديدة إبتدعت بقلب علاقة كل منا مع فضائه القريب والبعيد رأسا على عقب، فالوقت الحقيقي يسعى جاهدا لأخذ مكان الفضاء الحقيقي أي أن جغرافية الوقت تعوض جغرافية المكان ملغية بهذا «منظور الكونتراستو» كمفهوم للتعيين المكاني عند الإنسان ولقد كان هذا التقرب الزمكاني أول الدلائل الملموسة على التحول الاجتماعي فقد أدى مباشرة إلى عملية إفقاد للوجهة لم تكشف كل أسرارها حول الآثار التي ستنجر عنها. فعلى المستوى المجهري تحولت العلاقة بين الناس تحولا كليا موجدة بذلك بعدا اجتماعيا جديدا مع ظهور علاقة جديدة بين الإنسان ومحيطه كما أن هذا التغير واضح أيضا على المستوى العام فمن ناحية الجغرافيا تزول

الكثير من المبادئ الأولية بسبب نسف التسارع الزماني لكثير من المفاهيم وهو ما سيؤدي إلى نتائج جيوسياسية هامة جدا.

وقد تكون الأمة وبالتحديد مظهرها السياسي والاجتماعي المتمثل في الدولة-الأمة هي البنية التي تضررت أكثر من هذا التسارع الزمني فالدولة-الأمة في شكلها الحالي المستمد من سلم «واستفالي» هي تكوين اجتماعي «هوبزي» (نسبة إلى هوبز) يعتمد على ثلاث مبادئ قاعدية تشكل دعامات ضرورية هي : الإقليمية، السيادة والأمن.

إن إعادة النظر في واحد من هاته المبادئ يقوض هذا البناء المتماسك الذي يشكل، أو الذي شكل (وهو سؤال يستحق أن يطرح) الدولة-الأمة الهوبزية الواستفالية، وماذا سنقول إذا كانت إعادة النظر تتم في المبادئ الثلاثة في وقت واحد ؟. !

إن الوقت العالمي هو وقت المعلومة في الوقت الحقيقي، وقت الشبكات الدولية التي تتجاوز الحدود بسهولة فريدة من نوعها ومهينة للدول، هو وقت «المباشر» وهو يسمح بهذا للشعوب أ، تقارن نفسها بغيرها من الشعوب وأن ترى حدود ما يحتمل أمام حكوماتها المركزية التي تفقد شيئا فشيئا قدرتها على الحكم.

إن هذا الوقت هو وقت المعلومة عن طريق القمر الصناعي والأنترنت، معلومة تتخطى مراقبة الدولة واضعة على الهامش إيديولوجيات الرقابة العاجزة أمام هذا المد الهائل للوقت الحقيقي الذي يضع على الهامش الإيديولوجيات المفروضة من المركزية ليترك المجال لطرق عمل وتصور جديدة، طرق أكثر ملاءمة وتكيفا مع المعايير التي يفرضها هذا العهد الجديد الذي يبتدئ.

إنه وقت الثورات عن بعد، ثورات جديدة تعوض فيها لوحة المفاتيح البندقية، ثورات طاقتها المعلومة وليس الطاقة الذرية التي تبقى طاقة رادعة ولكنها غير كافية لإسقاط نظام أو كسب حرب ما.

إن هذه الطاقة تمثل إغراء كبيرا ومركز استقطاب للأفكار العامة لأن الرهان سيكون كبيرا والتحدي يتمثل في اكتساب الجموع وتملك كل واحد بالتأثير عليه وفق الظروف، فسيتم التحدث في الوقت المناسب مع المستهلك العالمي الذي تمت صياغته بعناية إذا كان الهدف هو إنعاش الطلب وسيتم تغيير اللغة للتحدث أحيانا مع مواطن العالم إذا كان الهدف هو أن يضفي هذا المواطن الشرعية على الحروب التي سيقوم بها المركز المهيمن في حال شعر بأن مصالحه مهددة.

إن هذه الحروب لم تعد تكسب بجنرالات يتقنون إستراتيجية الحرب بل بعباقرة من المتلاعبين بالرموز يحملون اسم « Spin » أو « Doctors » أو إختصاصيين في المعلومة وفي نشر الأخبار والأفكار بين الناس على المستوى المحلي أو العالمي وهم بذلك يشكلون أو يغيرون رأي كل فرد في المجتمع العالمي ومن المرجح أن معركة القرن الواحد والعشرون ستكون على هذا المستوى، ستكون إذن معركة معلوماتية لأن من سيتحكم في المعلومة الجديدة، المعلومة في الوقت الحقيقي هو الذي ستكون بيديه مقاليد الحكم في هذا العالم.

أي حظ -إذن- سيكون للدولة-الأمة في هذا العالم الجديد للمحافظة على دعاماتها الثلاث التي تسمح لها بالبقاء، بالتحكم في شعبها وبالإبقاء على وضعها الذي يضمن لها ديمومة تبعية المواطن لها، هاته الدولة الأمة التي لم تعد قادرة على التحكم في إقليمها الجغرافي لأن هذا الأخير لم يعد يخضع لنظرة «كواتروسونية» تعتمد على المنظور في تعريف الفضاء الحقيقي، هذا الفضاء الحقيقي الذي يتلاشى أمام الوقت الحقيقي الذي أصبح نمطا جديدا للتحديد المكاني وهذا هو بالضبط معنى تسلط الوقت الحقيقي على الفضاء الحقيقي.

فقدت الدولة الوستفالية أيضا احتكارها لمسؤوليتها على أمن الأشخاص والممتلكات سواء على إقليمها أو خارجه، فعلى الصعيد الداخلي كانت مهمة حفظ الأمن من صلاحياتها كما جاء في عقد" هوبز "ولكن أمام عجزها عن القيام لوحدها بهذه المهمة اضطرت الدولة-الأمة إلى تفويض دوائر خاصة بها مما يشكل تراجعا كبيرا واستعدادا ضمنيا لوجود قوة موازية داخل الإقليم تنفي الخاصية المركزية والمتفردة لممارسة القوة المنظمة داخل النظام الجمهوري.

أما على الصعيد الخارجي فإن الدولة-الأمة ستكون إما تحت رعاية قوة أكبر منها أو تحت حمايتها مباشرة وهو ما يعني أن علاقة التبعية لم تعد من المواطن نحو الدولة-الأمة بل من أطراف ضعيفة نحو مركز قوي وهو ما يدعم -على مستوى العلاقات الدولية- فكرة الهيمنة التي يمارسها مركز قوي ومهيكل على مركز ضعيف غير مهيكل.

وأما السيادة التي تبقى عنصرا أساسيا في وجود الدولة-الأمة فهي أيضا في طريقها إلى الزوال، فخيبة أمل المواطن من دولته التي لم تعد تستجيب حتى لحاجاته الأساسية تدفعه للبحث على تبعية خارج الإقليم لأن اختفاء « Welfare state » أي الدولة المعتنية بمصالح مواطنيها عن طريق سد ثغرات السوق الليبرالي والذاتي التنظيم قد أدت إلى الإلغاء النهائي للعقد الذي كان يربط المواطن بالدولة للأمة وقد زاد من حدة القطيعة هذا الانفجار الهائل لهذا المد العالمي الذي ساهم في إبعاد المواطن عن السلطة الحكومية المركزية بتقريبه من مراكز عالمية تستجيب -جزئيا- للحاجات الجديدة لمواطن" يتعولم "بصفة متزايدة (اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا) هذا المد الذي يأخذ شكل شبكة عالمية متصلة في كل الاتجاهات وعملية على كل المستويات وهكذا فإن كل الأسباب حاضرة ليبتدئ مسار تفكك الدولة الواستفالية وهو مسار لن يتوقف إلا بضربة حظ لا نظنها ستكون وهذا ما يدفعنا إلى إعادة التفكير في التطور المستقبلي لكثير من مجالات الحياة.

فالاقتصاد مثلا يهتم بمجموع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم محدد بوضوح وبالتالي فإن غياب مبدأ الإقليمية- التي تشكل إحدى دعامات الدولة-الأمة الواستفالية- سيؤدي إلى إعادة النظر بصفة مباشرة في مفهوم الاقتصاد الوطني.

وبعبارة أخرى فإن هذا يعني أن قاعدة الاقتصاد الوطني التي هي الدولة-الأمة ستؤدي في حالة اختفائها -على الأقل في شكلها الكلاسيكي- إلى اختفاء مفهوم الاقتصاد الوطني وقد اتبع رايش[1] هذا التحليل ليعلن عن نهاية الاقتصاد الوطني الكلاسيكي ومجيء اقتصاد عالمي شامل مكان الاقتصاد الدولي الذي تتحاذى فيه مجموعة من الاقتصاديات الوطنية الواحدة بجانب

[1] - رايش 1991

الأخرى فمن الآن فصاعدا لن يكون هناك تحاذي بل سيتم تقاسم نفس المكان أي أن الاقتصاديات ستكون في نفس الفضاء وهذا هو الفرق.

لقد أصبح من المستحيل أيضا أن نبني شيئا ما بالنظر إلى ذاته فقط فالنظر يجب أن يكون موجها نحو العالمي لأن الحقيقة الجديدة تقول أن الذاتي والوطني لم يعد موجودا رغم أن الدول-الأمم-مدفوعة بالرغبة في البقاء بطريقة أو بأخرى- تفعل كل ما تقدر عليه لتقنع شعوبها بأنها ما زالت تملك قدرا من السلطة يسمح لها بالتأثير فعليا وبصفة قوية على ما تستمر هذه الدول في تسميته -وهي مخطئة في هذا- الاقتصاد الوطني.

ونضيف إلى هذا أن العالمي ليس اقتصاديا فحسب وهو ما يعني أن العولمة كمبدأ لا تقتصر على المجال الاقتصادي فهي تمثل في الحقيقة تسارعا زمنيا يتحكم في الفضاء وبالتالي في كل ميادين الحياة التي تحتاج في تصورها إلى ترابط زمكاني، والإنسان جزء من هذا فكل كائن حي يحتاج إلى توجه زمكاني إذا أراد القيام بشيء ما، كل إنجازات الإنسان مبنية على تصور زماني كلاسيكي لوقت جامد وعلى تصور" كواتروسونتي "للفضاء يتخذ المنظور كنمط للإدراك المكاني، غير أن الوقت تغير وهو ما يؤدي إلى تغير كل ما يتعلق به وهذا ينطبق على كل المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية وكل المجالات الأخرى.

ما يهمنا في الميدان الاقتصادي أولا هو أننا نحضر لبروز الطرق السريعة للتبادل التجاري والمالي المادي وغير المادي كما أننا نحضر للانتشار المعمم للمؤسسة-الشبكة على كل العالم ثم أن نهاية العمل هنا وهناك تميز بنية تقسيم العمل التي تجد نفسها -في الدولة الجد معولمة- في حالة لم يسبق لها مثيل وهي حالة أصبح القطاع الثالث فيها هو السيد المطلق مقارنة بالميادين التقليدية التي إعتادها الإنسان كالفلاحة والصناعة التي طورها الإنسان بدءا من حجارة رجال ما قبل التاريخ إلى الثورة الصناعية.

على المستوى الثقافي أدى تكون كيانات جديدة متجاوزة للحدود إلى إضفاء طابع متجاوز للدول على المنظر العالمي بإعطائه صفة الشمولية والعالمية وقد أدى تحلل الدولة للأمة هذا إلى إحياء العرقية وإلى إعادة الروح إلى التجمعات حول القيم الروحية مثل الدين.

أما على المستوى الاجتماعي فنحن نحضر إلى تكون أقطاب اجتماعية تحاول الارتباط فيما بينها بغية تكوين كيان اجتماعي عالمي وهو تنظيم هدفه الأساسي هو الوقوف في وجه هيمنة الفكر الأحادي الليبرالي الجديد، إن هاته المبادرات تأتي من التقاسم المشترك -بساعة الزمن العالمي- لنفس المشاكل ونفس الاهتمامات وهي تستعمل نفس أدوات رجال المالية والمتلاعبين بالرموز دون أن تستعمل نفس الطرق التي يستعملونها وهدفها من هذا هو تنظيم مختلف المنظمات النقابية، منظمات تقاسم وتبادل الأفكار، ONG ،....إلخ، على المستوى العالمي.

كما أشرنا إليه أعلاه فإن معنى مصطلح" عالمية "أو" شمولية "قد يكون تسارع الزمن وتقلص المسافة وقد أدت هذه الظاهرة إلى هزة أفقدت مجموع النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي التوازن هذا النظام الذي كان يسبح فيه العالم منذ عشرات السنين، عالم صاغته الثورات الفكرية، العلمية والفلسفية، عالم مزقته الحروب رغم أنه قد تصالح مع نفسه أحيانا بتحقيق السلم، عالم بحث عن نفسه كثيرا ثم استقر في توازن غير ثابت تطورت فيه أنماط للحياة والحكم وأشكال للتعبير كونت كلها معنى الحياة، هاته الحياة التي تتعايش فيها -بصعوبة نسبية- أشكال من الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحلية بإيقاع خاص بكل وقت محلي.

إن" البينغ بانغ "الذي أحدثه مجيء هاته العولمة قد أدى على الأرجح إلى ميلاد كيانات متحولة تتغذى من عدم ملاءمة الأنظمة الموجودة ومن الإنزياح الزمكاني الذي تشكلت فيه هذه الأنظمة مما أتاح لهذه الكيانات التطور أكثر فأكثر باستغلالها لثغرات هذا الإنزياح (ومصطلح الإنزياح هذا هو الملائم لأنه يحتوي على الدلالة الزمنية التي تبقى نقطة الضعف الرئيسية التي استثمرتها هذه الكيانات) للنمو والتحول بغية إيجاد مكانة مهيمنة وهذا ما نشير إليه بالتشوه المعولم وهو تشوه نشأ من عولمة متسرعة ومتسارعة في مجتمع حافظ على نفس نمط المعيشة وطرق التفكير ورفض أن يقر بأنه تم حصول إنزياح زمني بل إنزياح للبعد بمعناه الهندسي.

هذا التشوه سيكون -بصفة نسبية- ما سيحصل لشخص يطلب من جسده أن يعمل بنفس الطريقة في حين يكون هذا الشخص قد سافر من قارة إلى أخرى وبالتالي يكون قد

عرض نفسه لإنزياح زمني مهم والنتيجة لن تكون إلا انتكاسة بيولوجية يظهرها الجسم بطريقة أو بأخرى.

وهكذا كان الأمر على المستوى الاقتصادي حيث أدى تطبيق التسارع الزمني على اقتصاد تقليدي مستقر على أنماط تفكير كلاسيكية إلى ميلاد كيان جديد وتشوه معولم هو بالضبط النظام الذي يتم فيه التنظيم الاقتصادي بالمضاربة المالية[1].

إن علم الاقتصاد الذي أنشأ الكثير من النظريات يجد نفسه عاجزا على أن يمنع هذا التردي غير أننا نستطيع –وبكل جدية– أن نتهم رجال وعلماء النظام الاقتصادي الجدد بقبولهم لهذا الوضع وتقوقعهم داخل مبدأ" دعه يعمل "الذي لا علاقة له بمبدأ" آدم سميث "ولكنه مبدأ أشبه من ناحية المعنى بـ" دعه يتعفن"، أما السؤال الوحيد الذي يطرح في مثل هذه الحالات فهو" من يستفيد من ماذا"؟

إن سيطرة السوق على المجتمع كانت حاصلة قبل الدخول في زمن العولمة ولكن من يستطيع أن يجزم بما ستؤدي إليه هذه التجربة التي تحتوي عناصرها الجديدة على شكل جديد من الطاقة وهو المعلومة التي" تسافر "بسرعة الضوء أي في وقت حقيقي متجاوزة بسهولة ويسر حدود الدول، إن هذه المعطيات حينما تستثمر من طرف عالم المالية فسيؤدي بنا ذلك إلى تردي التنظيم الاقتصادي العالمي نحو المضاربة المالية.

أما في الميدان الجيوسياسي فهي تسمح بجعل كل حركة مقاومة أمام هذه الحاصدة الكبيرة المتمثلة في الليبيرالية الجديدة مجرد فزاعة من قش تقوم بسحقها بمباركة ورضى سكان العالم المهللين للتخلص من النظام أو الرجل الذي لم يكن يشكل أي خطر منذ وقت قريب غير أن" سحرة "المعلوماتية جعلوا منه النظام أو الرجل الذي يجب التخلص منه وهذا شكل آخر من أشكال التشوه السلبية لعولمة التلاعب والتحويل –بالمعنى الطاقوي– للمعلومة الضوئية.

---

(1) - بورقوينا 1995 ص 10 - 11 .

هناك الكثير من هذه" التشوهات "في كل الميادين وفي كل المجالات والسبب في هذا بسيط فقانون مبني على أساس نظام ما يصبح ولا شك قانونا عتيقا ومتداعيا بإختفاء هذا النظام وهذا المبدأ ينطبق في الميدان الإقتصادي وبالضبط في ميدان تنظيم الاقتصاد، وهو يصلح أيضا في ميدان جغرافيا الأمم التي تجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على حدودها التي تشكل أساس وجودها كما أن هذا يصلح أيضا في قطاع التشغيل الذي نحضر فيه إلى قلب لكل المعايير مع ظهور تقسيم جديد للعمل جعله ينتقل من أماكنه التي تعود عليها كالحقول والمصانع إلى أماكن جديدة، أما على المستوى العالمي فإن هذا الأمر يضعنا ببساطة أمام ثنائية مغالبة بين رئيس العمل والعامل وسيلعب دور رئيس العمل مركز" فكري "مسيطر أما دور العامل التابع فهناك كل الذين لا حل لهم من أجل البقاء إلا بيعهم لقدرتهم على العمل.

لقد كان الهدف الأساسي من عملنا هذا هو محاولة فهم بطريقة تكاد تكون فيزيائية أو رياضية كيف أدخل مجيء سرعة الضوء العالم في تتابع من الأحداث المصيرية والمضللة أحيانا وكيف تم التحكم في تتابع الأحداث هذا بالتلاعب بمصطلحي" العولمة "و"الشمولية" اللذين تم تقديمهما لجميع الناس الذين تخفى عليهم الحقيقة وتغيب عنهم الرهانات الحقيقية لهذه الظواهر.

إن السؤال الحقيقي الذي طرحته على نفسي بعد الانتهاء من هذا العمل هو التالي : هل من الواجب –لفهم ظاهرة العولمة الاقتصادية وأؤكد على كلمة اقتصادية– أن نطرح السؤال على اقتصاديين اختصاصين في هذا الميدان؟ والحقيقة هي أنني كلما كنت أتقدم في هذا العمل كلما تيقنت أنه كان بإمكاني أن أنجزه وأن أفهم الشق الاقتصادي فيه بسرعة أكبر لو أنني إستعنت –زيادة على الاقتصادي الذي كان يعينني– بإختصاصيين في الميدان الجيوسياسي، في علم الاجتماع وأيضا بفيزيائي، ومختص في علم الفلك، في علم المتحجرات، في الأنتروبولوجيا، في علم الوراثة وبكثير من العلماء الآخرين والسبب في هذا هو أن هناك "عولمة "واحدة و"شمولية "واحدة، ليس هناك عدد كبير من" العولمات "المتوازية، هناك عولمة واحدة يلاحظها كل عالم من زاوية النظر التي تهمه والعولمة ليست شيئا جديدا، لقد كانت دائما هنا، منذ ملايين السنين التي قضاها الإنسان بل وقبل ذلك منذ أن كانت الطبيعة لوحدها غير أن الجديد هو في كون الإنسان يعيد اكتشافها اليوم، يعيد اكتشاف العالمية التي ليست النمطية الموحدة والمستهلكة التي اختار أن يغلق على نفسه فيها تدفعه إلى ذلك نظرته

الضيقة للحياة بل هي عالمية الزمن، الزمن الوحيد الذي يمكن أن يكون زمن المكان، المكان الوحيَد الذي يمكن أن يكون مكان الإنسان، الإنسان الواحد من الإنسان الأول إلى إنسان "التعايش "اليوم.

هي –إذن– إعادة اكتشاف للحياة ، الحياة الوحيدة والدائمة، يستطيع" كريستوف كولومبس "أن يكتشف أمريكا ويستطيع الغباء الإنساني أن يعيد" أمجاده "في معركة" فردين" كما يستطيع النظام المالي أن يتدهور حد الأزمة المالية فالشمس مع ذلك ستبقى تشرق دون اكتراث وتغرب من نفس المكان بانتظام يعيد لكل حادثة بعدها الحقيقي، إنها إعادة اكتشاف "للعالمي "من طرف الإنسان وهو ما يعني أن الإنسان قد أعاد اكتشاف بعده المتناهي في الصغر أمام المتناهي في الكبر الذي يسبح فيه : العالمي والشامل ... والكوني.

المـــراجـــع

ADDA Jaques, *La mondialisation de l'économie*, La découverte, Paris, 1997.

AGLIETTA Michel. *La fin des devises clés*, La découverte, Paris, 1986.

AMAN Ayayé Jean-Baptiste, Ministre délégué auprès du ministre de l'Economie et des Finances de Cote d'Ivoire, *Gouvernance et Rôle de l'Etat*, , (www.dse.de),1999.

AMIN Samir, *L'accumulation à l'échelle mondiale*, Economica, Paris, 1988.

ARDREY Robert, *Le Territoire*, Paris, Stock, 1967.

Arjun Appadurai, *Disjuncture and Difference in the Global Cultural* Economy, Public Culture 2:2, p. 1-24, (Spring 1990).

AUVERS Denis, *L'économie mondiale*, La découverte, Paris, 1986.

BADIE Bertrand. *La fin des territoires. Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect,* Fayard, Paris, 1995.

BADIE Bertrand, *Un monde sans souveraineté. Les Etats entre ruse et responsabilité*, Fayard, Paris, 1999.

BADIE Bertrand, *L'Etat-nation, un acteur parmi d'autre,* Revue Label France, n°38, janvier 2000.

BADIE Bertrand et SMOUTS Marie-Claude. *L'international sans territoire,* Revue Cultures & Conflits. Sociologie Politique de l'International, n° 20, printemps-été 1996.

BADIE Bertrand et SMOUTS Marie-Claude. *Le retournement du monde. Sociologie de la scène internationale,* Presses de la FNSP, Paris, 1999.

BAGNASCO Arnaldo et LE GALES Patrick, *Les villes européennes comme société et comme acteur*, Villes en Europe, La Découverte, 1997.

BEAUD Michel, *Le système national mondial hiérarchisé*, Paris, La découverte, 1987.

BEAUD Michel, *Le basculement du monde. De la Terre, des hommes et du capitalisme* , La Découverte, 2000

BERNARD Michel, *Bonheur consumériste et bonheur du sage*, Espaces de la parole, Vol. V - n° 2, p. 10-12, 1999.

BENVENISTE Eugéne, *Le langage et l'expérience humaine*, Problèmes du langages, Gallimard, Paris, 1966.

BOURGUINAT Henri, *La tyrannie des marchés. Essai sur l'économie virtuelle*, Economica, Paris,1995.

CZEMPIEL (E), ROSNEAU (J.), *Global Changes and Theoritical Challenges*, Lexington Books, 1987.

DE ROSNAY Joël , *L'homme symbiotique*, Regards sur le 3ème millénaire, Seuil, Paris,1995.

DE ROSNAY Joël, FINKELKRAUT Alain et VIRILIO Paul, *L'utopie du cybermonde*, Répliques, France Culture, 04.12.1995.

DE CERTEAU Michel, *L'invention du quotidien. L'art de faire*, UGE, Paris, 1980.

DÉLISLE, Marc-André.. *Le temps des québécois : recherche portant sur les temps sociaux au Québec*, Trois-Rivières, UQTR, 1977.

DUMONT Louis, *L'idéologie allemande. France-Allemagne et retour*, Gallimard, Paris, 1991.

DUROUSSET Maurice, La mondialisation de l'économie, Ellipses, Paris, 1994.

EBERHARD Wolfram, Conquerors and rulers. Social Forces in medieval China. Leinden Brill, 1970.

FEATHERSTONE Mike, *Global Culture. Nationalism, globalization and modernity*, Londres, Sage, 1990.

FORRESTER Viviane, *L'horreur économique*, Paris, Fayard, 1996.

FORRESTER Viviane, *Une étrange dictature*, Fayard, Paris, 2000.

FREMEAUX Philippe, *Sortir du piège, La gauche face à la mondialisation*, Syros, Paris, 1998.

FURET François, *Le Passé d'une Illusion*, Robert Laffont, Paris, 1995.

GATES Bill, *Le travail à la vitesse de la pensée*, Laffont, Paris, 1999.

GAUDIN Jean-Pierre, *La gouvernance moderne, hier et aujourd'hui : quelques éclairages à partir des politiques publiques françaises, in La gouvernance*, in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998.

GEDELAN Alain, *Mondioscopie, Bilan économique et social du monde 1973-1996*, Le Monde, Paris, 1997.

GIDDENS, Anthony. *Les conséquences de la modernité*. Paris: L'Harmattan, 1994 .

GIRARD Bernard, *Une histoire des théories du management en France de 1800 à1940*, (http://membres.tripod.fr/BernardGirard/Management/organisateur.html).

GURVITCH Georges. *La multiplicité des temps sociaux*. Cours de la Sorbonne, Paris, 1961.

HOBBES Thomas, *Léviathan : traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*, Sirey, Paris, 1971.

HOLEC Nathalie et BRUNET-JOLIVALD Geneviève, *De la gouvernance des économies à celles des territoires* , Dossier documentaire, Centre de documentation de l'urbanisme (CDU), Paris, 1999.

JONSSON Bodil, *Dix considérations sur le temps*, Editions : Gallimard – 2000.

JOFFRE Patrick, Comprendre la mondialisation de l'entreprise, Economica, Paris, 1994.

JUNGER Ernest, *Le Mur du temps*, Gallimard, Paris 1981.

KALDOR, N, *Spéculation and Economic Activity*, Review of Economic Studies, vol. 7, n°1, 1939.

KLEIN Etienne, *Le temps de la physique*, Rencontres Transdisciplinaires, Bulletin n°12, Février 1998.

KERN Stephen *The culture of time and space.1880-1918*, Cambridge, Harvard University press, 1983.

KRUGMAN Paul. R, *La mondialisation n'est pas coupable, Vertus et limites du libre échange*, La découverte, Paris 1998.

LAFAY Gérard, *Comprendre la mondialisation*, Economica, Paris, 1999.

LAIDI Zaki, *Un monde privé de sens*, Fayard, Paris, 1994.

LAIDI Zaki (a), *Le temps mondial*, Bruxelles, Editions Complexe, 1997.

LAIDI Zaki (b), *Malaise dans la mondialisation*, Paris, Textuel, 1997.

LAIDI Zaki , *Le sacre du présent*, Flammarion, Paris, 2000.

LAVAL Denis, *Mondialisation et désindustrialisation*, Selio, Paris, 1997.

LELOUCHE Pierre, *Le nouveau Monde, De l'ordre de Yalta au désordre des nations*, Pluriel, Paris, 1992.

LEVET Jean-Louis, *Sept leçons d'économies à l'usage du citoyen*, Paris, Seuil, 1999.

LIPIETZ Alain, *Le monde de l'aprés-Fordisme*, présenté à la journée CNRS-INSERM-IRESCO Précarisation et mondialisation, Paris, 18 mai 1995.

LIPIETZ Alain - Relations économiques internationales, Intervention au Colloque de l'IRIS " Morale et relations internationales ",Assemblée Nationale, Paris, 17 mai 2000

LIPIETZ Alain & BENKO. G, *La richesse des régions. Pour une géographie socio-économique*, PUF, Paris, 2000

MARAZZI Christian, *La place des chaussettes. Le tournant linguistique de l'économie et ses conséquences politiques,* L'éclat, 1997.

MARTEAU Pierre, *Les cohabitations possibles pour les Autoroutes de l'Information*, Table ronde sur les "Réseaux Hauts Débits. Euroforum des 4 et 5 mai 1999. (http://www.telcite.fr/dossier1.htm)

MARTIN Hans-Peter et SCHUMAN Harald, *Le piège de la mondialisation*, Solin, Paris, 1997.

MURPHY (G.N), TOOZE (R.), *The New International Political Economy*, International Political Economy Year Book, Boulder, 1991.

MARCOU Gérard, RANGEON François, THIEBAULT Jean-Louis,: *Les relations contractuelles entre collectivités publiques, in Le gouvernement des villes. Territoire et pouvoir*, Descartes & Cie, 1997.

MOREAU DEFARGES Philippe, *La mondialisation*, Que Sais-je, Paris, 1997.

NEGRI Toni, *Exil*, Mille et une nuit, Paris, 1998.

PASSET René. L'illusion néo-libérale, Fayard, Paris, 2000.

PERROUX François, *L'Europe sans rivage*, PUF. Paris, 1954.

PERROUX François, *La coexistence pacifique*, PUF, Paris, 1958.

PETRELLA.R, *Mondialisation de l'économie*, Bruxelles, 1990

POLANYI Karl, *La grande transformation*. Gallimard, Paris, 1983.

PRIGOGINE Ilya et STENGERS Isabelle, *Entre le temps et l'éternité*, Paris, Fayard, 1988.

PRIGOGINE Ilya, *La fin des certitudes*. Editions Odile Jacob.1996

PESQUIEUX Yvon, *Du taylorisme au post-taylorisme : pour une déconstruction de la transversalité*, Conservatoire National des Arts & Métiers, Département Travail & Entreprise, (www.cnam.fr/depts/te/dso), 2000.

PRONOVOST Gilles et MERCURE Daniel. *Temps et société,* Québec, Institut Québécois de Recherche sur la Culture. 1989

REICH Robert, *L'économie mondialisée*, Dunod, Paris,1991.

RICOEUR Paul, *Temps et récit, Le Temps raconté*, Tome 3, Paris, Seuil,1985.

RIFKIN Jeremy, *La fin du travail,* La découverte, Paris 1996.

RODOTA Stefano, *La démocratie électronique, De nouveaux concepts et expériences politiques*, Apogée, 1999.

ROSENEAU James N, *Governance in the Twenty-first Century, Global Governance*, (www.rmc.ca/boardgov/reports/withers), 1995.

ROSENEAU, James., Along *The Domestic-Foreign Frontier*, Cambridge, Cambridge University Press , 1997.

ROSENAU James N et CZEMPIEL Ernst-Otto. *Governance without Government : Order and Change in world Politics*. Cambridge, Cambridge University Press, 1992.

RUGGIE Jhon, *Territorialy and Beyond : Problematizing in International Relations* , International Organization, 1993.

SACK Robert, Human Territoriality, Cambridge, Cambridge University Press,1986.

SAINT-AUGUSTIN, *Les Confessions*, Paris, Garnier-Flammarion, 1964.

SALDOMANDO Angel, *Coopération et gouvernance, une analyse empirique*, article, Haut Conseil de la Coopération Internationale, Juin 1999.

SCHWARTZ Benjamin, *The age of transcendence*, Daedalus, 1975.

SERRES Michel, *Eclaircissements*, Entretiens avec Bruno Latour, Flammarion, 1994.

SIROEN Jean-Marc, *L'économie mondiale*, Armand Colin, Paris, 1993.

SIROIS Charles, *Passage obligé, passeport pour l'ère nouvelle. De la gestion mécanique à la gestion organique* , Les éditions de l'Homme, 1999

SMITH Adam, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Flammarion, Paris, 1971.

SMOUTS Marie-Claude, *Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*, Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998.

STENGERS Isabelle, *L'invention des sciences modernes*, La Découverte, Paris, 1993.

STRANGE Susan, *Toward a Theory of Transnational Empire* in

SUE Roger, *Temps et ordre social*, Paris, Presses universitaires de France, 1994.

TAYLOR Frederic Winslow, *Principes d'Organisation Scientifique des Usines* ; H. Dunod et E. Pinat, Paris,1912.

VALASKAKIS Kimon, *Mondialisation et gouvernance*, Futuribles, n° 230, avril 1998, pp. 5-28

VILLEMEUR Alain et WILLIAME Didier, *Réenchanter le monde. Pour de nouveaux choix politiques contre le tout-économique*, Félin, Paris, 1997.

VIRILIO Paul (a), *Nous allons vers des Tchernobyls informatiques*, Entretien réalisé par Guy Lacroix, Revue Terminal - Numéro 62, 1993.

VIRILIO Paul (b), *L'art du moteur*, Gaillet, Paris, 1993.

VIRILIO Paul, *Alerte dans le cyberspace !*, Le Monde Diplomatique, Août 1995.

VIRILIO Paul, Cybermonde, La politique du pire, Textuel, Paris, 1996.

VIRILIO Paul, *La bombe informatique*, Galilée, Paris, 1998.

VIRILIO Paul, *La procédure silence*, Galilée, Paris, 2000.

WACKERMAN Gabriel, *De l'espace national à la mondialisation*, Paris, Ellipses, 1995.

ZACHARIE Arnaud et TOUSSAINT Eric, *Le bateau ivre de la mondialisation, Escales au sein du village planétaire*, Syllepse, Paris, 2000.

Collections et Revues :

Mondialisation, Au-delà des mythes, La découverte, Paris, 1997.

De quelques mythes et débats en économie. Problèmes économiques, Hebdomadaire n°2.688-2.689, novembre 2000.

Pour un ordre économique mondial plus cohérent. Les cahiers de la cellule de prospéctivité. Commission européenne, 1998.

Les paradoxes de la mondialisation, Cahiers du Gedsst n° 21. L'Harmattan.

الفهرس

الفصـــل الثـــاني : جغـــرافيا جـــديدة

الفـــصل الثالث : تقـــسيم جـــديد للعـــمل